

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة

ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد ، ومذهب غيرهم من المتأخرين ؟
ما الصواب منهما ، وما تنتحلونه أنتم من المذهبين ؟ وفي أهل الحديث : هل هم
أولى بالصواب من غيرهم ؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية ؟ وهل حدث بعدم
علوم جهلوها وعلمها غيرهم ؟ وما تقولون في المنطق ؟ وهل من قال « إنه فرض
كفاية » مصيب أم مخطئ ؟ .

الجواب

[الحمد لله وحده]

هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات ، لكن نشير إلى المهم منها والله اللوفق .
قال الله تعالى (٤ : ١١٥) ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونصلّه جهنم وساءت مصيراً) وقد شهد الله
لأصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم بإحسان بالإيمان . فلم قطعاً أنهم المراد
بالآية الكريمة ، فقال تعالى (٩ : ١٠٠) والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار
والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه . وأعدّ لهم جنات تجري تحتها
الأنهار خالدين فيها أبداً . ذلك الفوز العظيم) وقال تعالى (٤٨ : ١٨) لقد رضي الله
عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ، فعلم ما في قلوبهم ، فأنزل السكينة عليهم
وأثابهم فتحة قريباً) .

فحيث تقرر^(١) أن من اتبع غير سبيلهم ولآه الله ماتولى وأصله جهنم .

(١) لعل الصواب : حيث تقرر أنهم على الهدى ، وأن سيلهم إلى رضوان الله
والفوز بالجنة : تقرر ... إلخ

فمن سبيلهم في الاعتقاد : الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه ، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ، ولا سمات المحدثين ، بل أمرؤها كما جاءت ، وردوا علمها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلم بها .

وقال بعضهم - ويروى عن الشافعي - : « آمنت بما جاء عن الله ، وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراد رسول الله » .

وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصَدَّقوه ، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه . وأخذ ذلك الآخرُ عن الأول ، وَوَصَّى بعضهم بعضاً بحسن الانبعاث والوقوف حيث وقف أولهم ، وحذروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقهم ، وبنوا لنا سبيلهم ومذهبهم ، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه ، وسلوك الطريق الذي سلكوه .

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه : أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلَ مُصَدِّق لها مُؤْمِن بها ، قابل لها ، غير مرتاب فيها ولا شك في صدق قائلها ، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تألوه ، ولا شبهوه بصفات المخلوقين ، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم ، ولم يجوز أن يُكْتَم بالسكينة ، إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفة ، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل ، بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا : أنهم كانوا إذا رأَوْ مَنْ يسأل عن التشابه بالعوا في كَفَّه ، تارة بالقول العنيف وتارة بالضرب ، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لِمَسألته ، ولذلك لما بلغ عمر رضى الله عنه أن صَبِيغاً يسأل عن التشابه أعد له عراجين النخل ، فبينما عمر يخطب قائم ، فسأله عن (الداريات ذرواً ،

فالحاملات وقرأ) وما بعدها ، فنزل عمر فقال : « لو وجدتك مخلوقاً ^(١) لضربت الذي فيه عيناك بالسيف » ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً ، وبعث به إلى البصرة ، وأمرهم أن لا يجالسوه ، فكان بها كالبعير الأجرب لا يأتي مجلساً إلا قالوا « عزمة أمير المؤمنين ^(٢) » ففترقوا عنه حتى تاب وحلف بالله ما يبقى يجد مما كان في نفسه شيئاً ، فأذن عمر في مجالسته ، فلما خرجت الخوارج أتته ، فقيل له : هذا وقتك فقال : لا ، نفعني موعظة العبد الصالح ^(٣) .

ولما سئل مالك بن أنس رحمه الله تعالى فقيل : له يا أبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ؟ فأطرق مالك وعلاه الرضاء - يعني العرق - وانتظر القوم مايجي منه فيه . فرفع رأسه إلى السائل وقال : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأحسبك رجل سوء » وأمر به فأخرج .

ومن أول الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك ، وسلك غير سبيله . وهكذا الجواب من مالك رحمه الله في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات ، مثل النزول والحيء ، واليد ، والوجه وغيرها .

فيقال في مثل النزول : النزول معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وهكذا يقال في سائر الصفات ، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة وثبت عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - أنه قال : « اتفق الفقهاء وكلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن

(١) يعني مخلوق الرأس . وكان ذلك سيما الخوارج ، كما جاء الحديث فيهم « سبهم التحليق » .

(٢) يعنون أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عزم علينا أن لا نجالس صيفاً
(٣) يعني عمر بن الخطاب رضى الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير^(١) ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسّر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة . فإنهم لم يصفوا ولم يفسّروا ، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا ، فمن قال بقول جهم^(٢) فقد فارق الجماعة » انتهى .

فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة ، ولا حير فيما خرج عن إجماعهم ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لقروا منه . وأولوا ذلك . فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه .

وثبت عن اسماعيل بن عبد الرحمن الصابري^(٣) أنه قال : « إن أصحاب الحديث المتسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله ، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح ، ونقله العدول الثقات . ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ، ولا يكييفونها تكييف المشبه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة^(٤) والجهمية^(٥) . وقد أعاد الله أهل السنة من التحريف والتكييف . ومنّ عليهم بالفهم والتعريف حتي سلكوا سبيل التوحيد وانتزيعه ، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه ، واكتفوا

(١) يرد تحريف الجهمية الذي يسمونه تفسيراً .

(٢) هو الجهم بن صفوان أبو محرز البصري الذي الضال المبتدع رأس الجهمية ماروى شيئاً ولكنه زرع شراً عظيماً قتله نصير بن سيار سنة ١٢٨ هـ لقيامه مع الحارث بن شرح قاضياً في عسكره خارجين على أمراء خراسان اهـ ملخصاً من الميزان ولسانه (٣) أثنى عليه التاج السبكي في طبقاته بأنه المحدث المفسر شيخ الإسلام في زمانه للتوفي سنة ٤٤٩ هـ .

(٤) هم أصحاب عمرو بن عبيد الذي كان من أصحاب الحسن البصري واعتزل مجتهده فسمى هو وأصحابه معتزلة من حينئذ .

(٥) مقلدة الجهم بن صفوان المتقدم ذكره آنفاً .

بنفي النقائص بقوله عز من قائل (٤٢ : ١١ ليس كمثل شيء وهو السميع البصير)
وبقوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) «

وقال سعيد بن جبير^(١) « ما لم يعرفه البدر يون فليس من الدين » .
وثبت عن الربيع بن سليمان^(٢) أنه قال : سألت الشافعي^(٣) رحمه الله
تعالى عن صفات الله تعالى ؟ فقال : « حرام على العقول أن تمثل الله تعالى ، وعلى
الأرواح أن تحبّه ، وعلى الظنون أن تقطع ، وعلى النفوس أن تفكر ، وعلى الضمائر
أن تعمّق ، وعلى الخواطر أن تحيط ، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه ،
أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام » .

وثبت عن الحسن البصري^(٤) أنه قال : « لقد تكلم مطرف^(٥) على هذه
الأعواد بكلام ما قيل قبله ، ولا يقال بعده . قالوا : وما هو يا أبا سعيد ؟ قال :
الحمد لله الذي منّ الإيمان به : الجهلُ بغير ما وصف به نفسه » .

وقال سحنون^(٦) « من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه » .
وثبت عن الحميدى أبي بكر عبد الله بن الزبير^(٧) أنه قال : « أصول السنة

(١) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المصري ، صاحب الشافعي .
لكنه كان قليل الرواية عنه . وأكثر روايته عن عبد الله بن عبد الحكم . روى
عنه أبو داود والنسائي ، وتوفي سنة ٢٥٦ بالجيزة ودفن بها .

(٢) من أعلام فقهاء التابعين ومحدثهم ومفسريهم . قتله الحجاج الثقفي سنة ٩٥
(٣) الإمام العلم القرشي المطلبي محمد بن إدريس بن العباس قتيبة الحجازي ومصر
والجبل ناصر السنة والذاد عنها توفي سنة ٢٠٤ هـ .

(٤) سيد التابعين علما وفقها وعبادا توفي سنة ١١٠ هـ .

(٥) مطرف بن عبد الله بن الشخير من سادات التابعين له فضل وورع وعقل
وأدب مات سنة ٩٥ هـ .

(٦) صاحب مالكا رحمهما الله تعالى توفي سنة ٢٤٠ هـ .

(٧) أحد الأئمة صحب ابن عيينه ١٩ ، سنة وصحب الشافعي وتفقه به وهو شيخ
البخاري وأول حديث أخرجه في صحبه عنه توفي سنة ٢١٩ هـ .

- فذكر أسماء - ثم قال : وما نطق به القرآن والحديث مثل (٥ : ٦٤) وقالت اليهود يد الله مغلولة غلَّت أيديهم) ومثل (٣٩ : ٦٧) والسموات مطويات بيمينه) وما أشبه هذا من القرآن والحديث . لا تزيد فيه ولا تفسره ، وتقف على ما وقف عليه القرآن والسنة ، ونقول (الرحمن على العرش استوى) ومن زعم غير هذا فهو جهى .

فذهب السلف رضوان الله عليهم : إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ، ونفى الكيفية عنها . لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، وإثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية . فكذلك إثبات الصفات . وعلى هذا مضى السلف كلهم ، ولو ذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام السلف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب .

ومن كان قصده الحق وإظهار الصواب اكتفى بما قدمناه . ومن كان قصد الجدال والقيال والفساد ، لم يزد التطويل إلا خروجاً عن سواء السبيل . والله الموفق .

وقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف رضوان الله عليهم بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلاً ، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك . ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة ، بل لقد بلغت عن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم : الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه . ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه ، قال : « اختلف أصحابنا في أخبار الصفات ، فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل ، مع نفي التشبيه عنها . وهو مذهب السلف » فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع والحمد لله .

وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ^(١) أنه قال :

(١) الشهير بالماحشون التيمي مولاهم اللدني الفقيه أحد الأعلام توفي سنة ١٦٦ هـ

« عليك بلوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة . فإن السنة إما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها . وإما سنّها من قد علم ما في خلافتها من الزلل والخطأ والحق والتعمق . فأرضَ لنفسك بما رضوا به لأنفسهم . فإنهم عن علم وقفوا ، وببصر نافذ كنّوا . ولمّ كانوا على كشفها أقوى . وبتفصيلها لو كان فيها أخرى ، وإنهم لهم السابقون ، وقد بلغهم عن نبينهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة فدنّ كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبتموهم إليه ، واثن قلتم حدثَ بغيرهم فذكره أحدته إلا من اتبع غير سبيلهم ، ورغب بنفسه عنهم واختار ما تحته فكره على ما تلقوه عن نبينهم ، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان . ولقد وصفوا منه ما يكفي وتكلموا منه بما يشفي . فمنّ دونهم مفسّر ، ومن فوقهم مفرط . لقد قصر دونهم أناس فجفوا ، وطمع آخرون فغلوا ، وإنهم فيما بين ذلك لعلّ هدى مستقيم » .

فصل

وأما كونهم أعلم من بعدهم وأحكم ، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو : فتبين ذلك بالقياس المعقول من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول . كما قال الله (٤١ : ٦٣) سيريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق) فأخبر أنه سيريهم الآيات المرئية المشهودة حتى يتبين لهم أن القرآن حق ، ثم قال (أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد) أي بإخبار الله ربك في القرآن وشهادته بذلك .

فنقول : من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم . فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيها يخالفهم فيه طريقا أخرى ، مثل المعقول والقياس والرأى ، والكلام والنظر والاستدلال والحاجة والحكمة ، والمكاشفة والمحاطبة والوجد والدوق ، ونحو ذلك

وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها ، فهم أكل الناس عقلاً ، وأعدلهم قياساً ، وأصوبهم رأياً ، وأسدّهم كلاماً وأصحهم نظراً وأهداهم استدلالاً وأقومهم جدلاً ، وأتمهم فراسة ، وأصدقهم المسامحة ، وأحدهم بصراً ومكاشفة ، وأصوبهم سمّاً ومخاطبة ، وأعظمهم وأحسنهم وجداً وذوقاً . وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم ، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل^(١) .

فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحدَ وأسدَّ عقلاً ، وأنهم ينالون في المدة ، اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك ممتعين . وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوى الإدراك ويصححه . قال تعالى (١٧:٤٧) والذين اهتدوا زادهم هدى) وقال (٤ : ٦٦ - ٦٨) ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً ، وإذا لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً ولهديناهم صراطاً مستقيماً) .

وهذا يعلم تارة موارد النزاع بينهم وبين غيرهم ، فلا تجد مسألة خولقوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم . وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم ، أو شهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل . وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض . وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى ، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم .

فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض : فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين ، لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيماً أعظم مما عظموا به ، ولا تجد غيرهم يُعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه ، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم ، حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة^(٢) يقر بذلك ، كما قال .

(١) يريد الفرق والطوائف الإسلامية .

(٢) يعني يوم الوفاة والموت إذ به تظهر الحقيقة .

الإمام أحمد^(١) « أنه ما بيننا وبينهم يوم الجنائز » فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل طائفته ، فأما وقت الموت فلا بد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق . ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته ، مسح التوكل^(٢) موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستائه ألف ، سوى من صلى في الخانات والبيوت وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى عشرون ألفاً . وهو إنما نبئ^(٣) عند الأمة باتباع الحديث والسنة ، وكذلك الشافعي وإسحق^(٤) وغيرهما إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة . وكذلك البخاري^(٥) وأمثاله إنما نبلوا بذلك ، وكذلك مالك^(٦) والأوزاعي^(٧) والثوري^(٨) وأبو حنيفة^(٩) وغيرهم إنما نبلوا في

(١) الإمام العلم شيخ أهل الحديث والسنة ، الصابر على الحنة في الله وفي دينه وسنة نبيه : أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني المتوفى ببغداد سنة ٢٤١ هـ .
(٢) للتوكل على الله الخليفة العباسي جعفر بن العتصم بن الرشيد ، كانت خلافته .
(٣) (٢٢٢ — ٢٤٧ هـ) قتله ولده للتصبر سنة ٢٤٧ هـ و « المسح » القياس بما تقاس به الدور والأرضين .

(٣) من النبل وهو العظمة ،

(٤) الإمام المحدث شيخ الجماعة إسحاق بن إبراهيم الشهير بابن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ .

(٥) الإمام العلم الفرد شيخ الحديث على الإطلاق حفظاً وفقهاً وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبد الله البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
اتفقت الأمة على أن كتابه الجامع الصحيح أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .
(٦) أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة في وقته وجامع ضاقي علم المهاجرين والأنصار في موطنه المتوفى سنة ١٧٩ هـ .

(٧) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه أهل الشام ومحدثهم ، توفي سنة ١٥٧ هـ . (٨) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري فقيه الكوفة ومحدثها وزاهدا ومفسرها ، مع الورع والتقوى والصلابة في الدين . توفي سنة ١٦١ هـ . (٩) إمام أهل الرأي وواضع قوانين الفقه والقياس والاستحسان أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ هـ .

عموم الأمة وقيل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة وما تكلم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب للمواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلائلها أو رجحان غيرها عليها .

وكذلك المسائل الاعتقادية الخيرية لم ينزل أحد من الطوائف ورءوسهم عند الأمة إلا بجماعه من الإثبات والسنة ، فالمعتزلة أولاً - وهم فرسان الكلام - إنما يحمدون ويعظمون عند أتباعهم وعند من ينفى عن مساوئهم لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث وردهم على الرافضة^(١) بعض ماخرجوا فيه عن السنة والحديث من إمامة الخلفاء وعدالة الصحابة ، وقبول الأخبار ، وتحريف الكلم عن مواضعه والفاو في على ونحو ذلك . وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك ، وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير على وعثمان وغيرهما ، وما كفروا به المسلمين ، من الذنوب ، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة ، من إدخال الواجبات^(٢) في الإيمان . ولهذا قالوا بالمعتزلة ، وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة .

وكذلك متكلمة أهل الإثبات ، مثل الكلالية والكرامية والأشعرية إنما قيلوا وأتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع^(٣) وصفاته ، وإثبات النبوة ، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة . لحسناتهم نوعان : إما موافقة أهل السنة والحديث ، وإما الرد على من خالف السنة

(١) هم غلاة الشيعة الذين أفرطوا في التشيع لعلى بن أبي طالب وذريته حتى طعنوا في خلافة الخلفاء الراشدين من أبي بكر إلى عثمان وطعنوا في سائر الصحابة إلا قليلاً منهم . (٢) كالصلاة والزكاة الخ .

(٣) امل الأولى استعمال « الرب » .

والحديث ببيان تناقض حججهم . ولم يتبع أحد مذهب الأشعري^(١) ونحوه إلا لا . هذين الوصفين ، أو كلاهما . وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له بذلك . فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه - كاليهقي^(٢) والقشيري أبي القاسم^(٣) وابن عساكر الدمشقي^(٤) - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث ، أو بما رده من أقوال مخالفيهم لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين ، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لأحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك ، كشيخه الأول أبي علي^(٥) وولده أبي هاشم^(٦) لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات^(٧) والقدر والإمامة^(٨) والفضائل والشفاعة ، والحوض والصراط ، والميزان ، وله من الردود على المعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية ، وبيان تناقضهم : ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك ويعرف له حقه وقدره (٦٥ : ٣ قد جعل الله لكل شيء قدراً) وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ماصار ، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله : هي من جنس المجاهد المنتصر .

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري شيخ جماعة من المتكلمين تنسب إليه مات سنة ٣٢٤ أو ٣٣٠ هـ أو بعدها . (٢) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب السنن الكبرى وللصفات التي سارت بها الركبان مات سنة ٤٥٨ هـ . (٣) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري صاحب الرسالة في التصوف ورجال الطريقة مات سنة ٤٦٥ هـ . (٤) أبو القاسم الحسن بن هبة الله بن عساكر صاحب تاريخ دمشق المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

(٥) هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي الجبائي شيخ للمعتزلة في زمانه توفي سنة ٣٠٣ هـ (٦) وولده أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي توفي سنة ٣٢١ هـ (٧) يعني إثباته لصفات الله تعالى خلافا لنفاتها من الجهمية ومن وافقهم ، وإثباته للقدر ، وأن أعمال الناس وغيرهم بمشيئة الله وقدرته ، خلافا لفئة القدر . (٨) يعني أبا بكر ومن بعده من الراشدين وإثباته لفضائلهم خلافا للرافضة والشيعة الذين يطعنون في إمامتهم وفضلهم .

قالراد على أهل البدع مجاهد ، حتى كان يحيى بن يحيى^(١) يقول « الذب عن السنة أفضل من الجهاد » والجهاد قد يكون عدلاً في سياسته وقد لا يكون ، وقد يكون فيه فخور ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم » ولهذا مضت السنة بأن يُغزى مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة ، وهو مع النية الحسنة مشكور باطناً وظاهراً ، ووجه شكره : نصره السنة والدين ، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه ، فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف ، إذ الحمد إنما يكون على الحسنات ، والحسنات : هي ما وافق طاعة الله ورسوله ، من التصديق بنجر الله والطاعة لأمره . وهذا هو السنة . فالخير كله باتفاق الأمة هو فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ما يُدَم من يُدَم من المنحرفين عن السنة والشرعية وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك .

ومن تكلَّم فيه من العلماء والأمرأ وغيرهم إنما تكلَّم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشرعية ، وبهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام والتكليم الصنفانية ، كابن كرام^(٢) وابن كلاب^(٣) والأشعري . وما تكلَّم فيه^(٤) من تكلَّم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء وأهل الحديث

(١) ابن بكير التميمي النيسابوري شيخ البخاري ومسلم وغيرهما توفي سنة ٢٢٦ هـ

(٢) محمد بن كرام - بتشديد الراء - السجستاني رئيس طائفة الكرامية ، رمى بالتجسيم وبأن الإيمان قول فقط بلا اعتقاد ولا عمل . مات سنة ٢٥٥ هـ . له ترجمة في الميزان للذهبي وفي لسانه للعسقلاني . (٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب - بضم الكاف - الكرمانى القطان . مات بعد سنة ٢٤٠ هـ له ترجمة في لسان الميزان للعسقلاني . (٤) يعنى فى الأشعري ومن على شاكلته كابن كرام وابن كلاب .

والمصوفية إلا بما يقولون إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخلفائه عليهم أو إعراضهم عنه ، أو لاقتضاء أصل قياس مَهْدُوهُ رَدُّ ذَلِكَ ^(١) ، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية ^(٢) . فإن مخالفة المسلم الصحيح الإيمان النص إنما يكون لعدم علمه به ، أو لا اعتقاده صحة ما عارضه ، أكن هو ^(٣) فيما ظهر من السنة وعظم أمره يقع بتفريط من الخالف وعدوان ، فيستحق من الذم مالا يستحقه في النص الخفي ^(٤) وكذلك فيما يقع الفرقة والاختلاف يعظم فيه أمر المخالفة للسنة .

ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه ، حتى صاروا يلعنون الرافضة ^(٥) والجهمية وغيرهم على المنار ، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة . فلعنوا السُكَلَّابِيَّة والأشعرية ، كما كان في مملكة الأمير محمود ابن سُبُكْتِكِين ^(٦) وفي دولة السلاجقة ابتداء ، وكذلك الخليفة القادر ^(٧) ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء ، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ^(٨) ونحوه

(١) يعني أنهم قد يمهّدون قياساً ، فيقتضيه طرده : أن يريدوا شيئاً من السنة ، فلذلك يتكلم فيهم الداب عن السنة ويبين فساد هذا القياس المخالف للسنة .
(٢) كذا وصوابها « العملية » يعني أن مخالفته للسنة لطرده قياس فاسد يقع في المسائل العلمية ، كما يقع في المسائل العملية الفقهية . (٣) يعني مخالفة النص .
(٤) يريد أن يخالف النص الحلي بفرط معتد مذموم أكثر من مخالف النص الخفي .
(٥) غلاة الشيعة الذين يرفضون خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ويسبونهم وسائر الصحابة والجهمية . كل من يوافق جهنم بن صفوان المبتدع في إنكار الصفات .
والسُكَلَّابِيَّة أتباع ابن كلاب المتقدم ذكره .

(٦) أبو القاسم يمين الدولة محمود بن سُبُكْتِكِين أمين الدولة صاحب بلاد غزنة الملك الكبير العادل ، صاحب الفتوحات العظيمة ، وقائد الجيوش السامانية . تملك عليهم بعد أبيه سنة ٣٣٧ هـ . وتوفي سنة ٤٢١ هـ . وطال ملكه وعمله . له ترجمة في تاريخ ابن كثير ص ٢٩ ج ١٢ . وفي ابن خلكان (٤ ص ٢٦٢)
(٧) الخليفة أبو العباس القادر بالله أحمد بن الأمير إسحق ابن المقتدر باقه كانت خلافته من سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ .
(٨) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني ، توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ

وهو به ، حتى كان يحنق ، وإنما تستر بذهب الإمام أحمد وموافقته ، ثم ولى النظام^(١) وسعوا في رفع اللعنة ، واستفتوا من استفتوه^(٢) من فقهاء العراق ، كالدامغانى^(٣) الحنفى وأبى إسحق الشيرازى^(٤) ، وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية . وقد قيل : إن أبا إسحق استعفى من ذلك فألزموه ، وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم ، ويعزر من يلعبهم ، وعلل الدامغانى بأنهم طائفة من المسلمين ، وعلل أبو إسحق - مع ذلك - بأن لهم ذباً ورداً على أهل البدع الخائفين للسنة ، فلم يمكن الفتى أن يعطل رفع الدم إلا بموافقة السنة والحديث . وكذلك رأيت فى فتاوى الفقيه أبى محمد^(٥) فتوى طويلة ، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها :

ولا يجوز شغل المساجد بالنساء والرقص ومخالطة مردان ، ويعزر فاعله تعزيراً بليغاً رادعاً ، وأما لبس الخلق والدمالج والسلاسل والأغلال ، والنختم بالحديد والنحاس فبدعة وشبهة ، وشر الأمور محدثاتها ، وهى لم فى الدنيا وهى لباس أهل النار ، وهى لم فى الآخرة ، إن ماتوا على ذلك . ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات ولا تقبيل القبور ويعزر فاعله . ومن لعن أحداً من المسلمين

(١) نظام الملك أبو على الحسن بن على بن إسحق المتوفى سنة ٤٨٥ هـ ترجمه ابن كثير فى تاريخه ص ١٤٠ ج ١٢ . (٢) شرحها ابن كثير فى تاريخه ص ١١٥ ج ١٢ (٣) قاضى القضاة ببغداد أبو عبدالله محمد بن على الدامغانى الحنفى توفى سنة ٤٧٨ هـ

بداية ص ١٢٩ ج ٢ .

(٤) هو الفقيه أبو إسحق إبراهيم بن على الفيروزبادهى الشيرازى صاحب التنبيه والمهذب والنكت واللمع وطبقات الفقهاء وغيرها من الكتب النافعة فى فروع وأصول الشافعية . توفى سنة ٤٧٦ هـ . بداية ص ١٢٤ ج ١٢

(٥) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء للتوفى سنة ٦٦٠ هـ .

عزر على ذلك تعزيراً بليغاً . والمؤمن لا يكون لعاناً ، وما أقربه من عود اللعنة عليه قال : ولا تحل الصلاة عند القبور ، ولا المشى عليها من الرجال والنساء ، ولا تعمل مساجد للصلاة فإنه « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » قال : وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزر . وعادت اللعنة عليه فمن لعن من ليس أهلاً للعة وقعت اللعنة عليه ، والعلماء أنصار فروع الدين ، والأشعرية أنصار أصول الدين ، قال : وأما دخولهم النيران ، فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم كما يفتتن الناس بما يظهر على يدى الدجال ، فإنه من ظهر على يديه خارق فإنه يوزن بميزان الشرع . فإن كان على الاستقامة كان مظهر على يديه كرامة ، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة كما يظهر على يدى الدجال من إحياء الميت وما يظهر من جنته وناره ، فإن الله يُضِلُّ من لاخلق له بما يظهر على يدى هؤلاء . وأما من تمسك بالشرع الشريف : فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير فى الهواء أو يمشى على الماء فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد . انتهى .

فالفقيه أبو محمد أيضاً إنما منع اللعن ، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصره من أصول الدين ، وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث ، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث . ولهذا كان الشيخ أبو إسحق يقول « إنما نفتت الأشعرية عند الناس بالناس فانسابهم إلى الحنابلة » وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه فى كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية^(١) ببغداد ، ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر فى مناقبه^(٢) : « ما زالت الحنابلة والأشاعرة فى قديم الدهر متفقين

(١) كما ذكر ابن كثير فى حوادث سنة ٤٦٩ هـ من تاريخه البداية (ص ١١٥ ج

١٢ طبع مصر .

(٢) وعبارة ابن عساكر فى الكتاب المذكور (ص ١٦٣) طبعة دمشق سنة ١٣٤٧ وهو المسمى تبين كذب المغزى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأئمرى . وهى نسبة إلى القشيري : أنى نصر عبد الرحيم بن أبى القاسم عبد الكريم ابن هوران القشيري .

غير مفترقين ، حتى حدثت فتنة ابن التشيرى « ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعرى بمدحة إلا إذا وافق السنة والحديث ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث .

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث ، واتفاق شهادتهم على أن الحق في ذلك . ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث أعظم عند جميعهم من هو دونه . فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة كان عندهم أعظم من أتباعه ، والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك كان أعظم عندهم من غيره . وأما مثل لأستاذ أبي المعالي ^(١) وأبي حامد ^(٢) ونحوهما ممن خالفوا أصوله ^(٣) في مواضع : فلا تجدهم يُعْظَمُونَ إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث ، وما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث ، وما ردُّوه بما يخالف السنة والحديث وبهذا القدر ينتحلون السنة ويُنتحلونها وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرفضة والقراطة - علماؤها وأسراؤها - قد استظمرت في أوائل الدولة السلجوقية ، حتى غلبت على الشام والعراق ، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت وحبسوه بها في قفلة الباسيري المشهورة (٤) فمات بعد

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن أبي محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين . مات في ربيع الآخر سنة ٤٧٨ هـ .

(۲) هو أبو حامد محمد بن محمد بن عبد الغزالی صاحب کتاب: حیات علوم الدین
وغیره مات فی ۱۴ جمادی الآخره سنة ۵۰۵ھ . (۳) أصول الأشرع .

(2) نُسب إلى أرسلان التركي الباسيري مقدم الأتراك ، قتل في ذي الحجة سنة ٤٥٠ هـ إثر فتنته التي قام بها على الخليفة ببغداد بمائة للعبيدين بمصر .

ذلك السلجوقية حتى هزموم وفتحوا الشام والعراق ، وقهرهم بخراسان ، وحجروهم بمصر . وكان في وقتهم من الوزراء : مثل نظام الملك ، ومن العلماء : مثل أبي المعالي الجويني ، فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك .

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه^(١) كأبي الوائيل الباجي^(٢) والتماضي أبي بكر بن العربي^(٣) ونحوهما ، لا يُعظمون إلا بموافقة السنة والحديث وأما الأكابر ، مثل ابن حبيب وابن سحنون ونحوهما ، فلون آخر .

وكذلك أبو محمد بن حزم^(٤) فيما صنفه من الملل والنحل إنما يُستجد بموافقة السنة والحديث ، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك ، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة . وكذلك ما ذكره في باب الصفات ، فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث ، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم أسلاف وأئمة الحديث ، ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن^(٥)

(١) أي الأشعري . (٢) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي الفقيه المالكي . توفي سنة ٤٧٤ هـ .

(٣) هو الفقيه المالكي أبو بكر بن العربي شارح الترمذي ومفسر آيات الأحكام أخذ عن الفزالي وغيره . توفي سنة ٥٤٥ هـ .

(٤) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، فقيه أهل الظاهر ولسانهم وحجتهم صاحب التصانيف النافعة كالمحلى والفصل والإحكام وغيرها توفي سنة ٤٥٦ هـ . (٥) قوله « ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن » الظاهر أنه في غاية المخالفة له ، ومذهبه الذي ينقل عنه في القرآن : مذهب باطل ، فإنه يقول : « القرآن أربعة : هذا المتلو والثابت في الرسم العثماني والمحفوظ في الصدور ، وهذه الثلاث كلها مخلوقة ، والرابع المعنى القديم ، وكل واحد منها يسمى بالقرآن » وهذا مبين لمذهب الإمام أحمد الذي هو مذهب السلف . كذا في هامش الأصل .

قلت : كذا الموجود في الهامش ؛ والذي في الملل والنحل لأبي محمد بن حزم : « القرآن خمسة أشياء أربعة مخلوقة » وزاد على ما هنا « المفهوم من ذلك الصوت » انظر (ج ٣ ص ٧) وكتبه سليمان الصنيع .

وغيرها ، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك ، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات ، وإن كان أبو محمد - ابن حزم - في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره ، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره ، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك ، فوافق هؤلاء^(١) في اللفظ وهؤلاء^(٢) في المعنى ، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له ، كما نفى المعاني^(٣) في الأمر والنهي والاشتقاق ، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب ، مضموماً إلى ما في كلامه من الواقعة في الأكابر ، والإسراف في نفى المعاني^(٤) ودعوى متابعة الظواهر ، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر ، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره . فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح . وله من التمييز بين الصحيح والضعيف^(٥) والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء . وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال أكثر من أن يذكر هنا . وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوى كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى ، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك ، مثل دولة المهدي^(٦) والرشيدي^(٧) ومحوهما من كان يعظم الإسلام

(١) أهل الحديث . (٢) الفلاسفة . (٣) الحكم والقياس الجلى والعلل وتعديده الحكم إلى مشتقات ما علق به الحكم (٤) أى الحكم والتعليل . (٥) أى من الحديث . (٦) هو الخليفة أبو عبد الله محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي . وكانت خلافته سنة ١٥٨ إلى سنة ١٦٨ هـ . (٧) هرون الرشيد بن محمد المهدي ابن المنصور . كانت خلافته سنة ١٧٠ إلى وفاته سنة ١٩٣ .

والإيمان ، وينزو أعداءه من الكفار والمنافقين . كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر وأهل البدع أذل وأقل . فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصى عدده إلا الله ، والرشيد كان كثير الغزو والحج . وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والاعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « الفتنة ههنا » ظهر حينئذ كثير من البدع وعُربت أيضاً إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم من المجوس الفرس والصابئين الروم والمشركين الهند ، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس ، وأحسنهم إيماناً وعدلاً وجوداً ، فصار يتبع المنافقين الزنادقة كذلك . وكان خلفاء بني العباس أحسن تعاهداً للصلوات في أوقاتها من بني أمية ، فإن أولئك كانوا كثيرى الإضاعة لمواقيت الصلاة ، كما جاءت فيهم الأحاديث « سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة » لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاصلة مغموعة ، وكانت الشريعة أعز وأظهر ، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم . وفي دولة أبي العباس المأمون ^(١) ظهر الخرمية ^(٢) ونحوم من المنافقين وعرب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوم حتى صار بينه وبينهم مودة ، فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين وقوى ما قوى من حال المشركين وأهل الكتاب كان من أثر ذلك : ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل

(١) أبو العباس عبد الله المأمون بن هرون الرشيد ، ولى الخلافة بعد قتله لأخيه محمد الأمين سنة ١٩٨ وبقى خليفة إلى أن مات سنة ٢١٨ هـ .

(٢) هم أتباع بابك الخرمي الذي عاث في الأرض فساداً بخراسان وغيرها . وكان ابتداء شره سنة ٢٠٣ وانهت فتنته بقتله على يد الخليفة المعتصم ١٣ ربيع الآخر سنة ٢٢٣ هـ . (البداية ص ٨٥ ، ج ١٠)

الضلال وتقریب الصائبة ونحوم من المتفلسفة . وذلك بنوع رأى يحسبه صاحبه عقلاً وعدلاً ، وإنما هو جهل وظلم ، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق والمسلم والكافر أعظم الظلم ، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل ، فتولد من ذلك محنة الجهمية ، حتى امتحنت الأمة بنفى الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته ، وجرى من محنة الإمام أحمد^(١) وغيره ماجرى مما يطول نوحفه .

وكان فى أيام المتوكل^(٢) قد عز الإسلام حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العبرية^(٣) وألزموا الصنار ، فمرت السنة والجماعة ، وقمت الجهمية والرافضة ونحوم وكذلك فى أيام المعتضد^(٤) والمهدى^(٥) والقادر^(٥) وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم . وكان الإسلام فى زمهم أمر ، وكانت السنة بحسب ذلك .

وفى دولة بنى بويه^(٦) ونحوم : الأمر بالعكس ، فإنهم كان فيهم أصناف

(١) لحصها الشيخ ابن كثير فى البداية والنهاية ص ٣٣١ ج ١٠

(٢) أى التى أحدها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على أهل الذمة عند فتح القدس .

(٣) أبو العباس المعتضد أحمد بن أحمد الموفق بن جعفر المتوكل خلافته ما بين سنة ٢٧٩ إلى سنة ٢٨٩ وفيها كانت وفاته . ترجمه ابن كثير ص ٨٦ ج ١١

(٤) قوله «المهدى» كذا بالأصل ، ولعل ضوابة : القتدى بالله أبو عبد الله ابن النخيرة الأمير ولى العهد أبى العباس بن القائم بأمر الله ابن القادر بالله العباسى . كانت خلافته ما بين سنة ٤٦٧ إلى سنة ٤٨٧ هـ البداية ص ١٤٦ ج ١٢ .

(٥) أبو العباس القادر بالله ، تقدم ذكره ، قريبا خلافته ما بين سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ . (٦) كان أول ملوكهم معز الدولة أحمد بن الحسن بن بويه القدى تقدم بغداد وقبض على المستكفى وخلعه وعذبه وملك عينه . وولى مكانه الطائع سنة ٢٣٤ هـ وانتهت مدتهم فى عهد الملك الرحيم القدى اعتقله ظفر لىك محمد بن ميكائيل بن سلجوق أول ملوك السلطنة سنة ٤٤٧ هـ

المذاهب للندوة قوم منهم زنادقة ، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبية عليهم . فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف ، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك وجرت حوادث كثيرة . ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين^(١) من أحسن ممالك بنى جنسه كان الإسلام والسنة في مملكته أعز ، فإنه غزا المشركين من أهل الهند ، ونشر من العدل ما لم ينشر مثله . فكانت السنة في أيامه ظاهرة والبدع في أيامه مقموعة . وكذلك السلطان نور الدين محمود^(٢) الذى كان بالشام عزَّ أهل الإسلام والسنة في زمنه ، وذال الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرها من الرافضة والجهمية ونحوهم . وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بنى العباس ووزارة ابن هبيرة^(٣) لهم ؛ فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام . ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره

وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بنى جنسهم بالضلال ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع ، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير ، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد^(٤) لأن « الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد^(٥) » وكذلك

-
- (١) تقدمت الإشارة إليه قريباً (٢) السلطان نور الدين محمود بن زنكى الشهيد ملأ مصر والشام سنة ٥٤٩ مترجم ص ٢١٣ ج ١٢ البداية لابن كثير
(٣) الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة العالم الصالح الصحيح المعتقد الحنبلى مؤلف كتاب « الإفصاح » توفى سنة ٥٦٠ هـ البداية ص ٢٥٠ ج ١٢ .
(٤) أى عن معتقد أهل السنة والحديث إلى معتقد أهل الكلام والفلسفة
(٥) جزء من حديث قصة هرقل مع أبى سفيان . رواه البخاري في آخر بدء الوحي .

ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال . وهذا باب واسع كما قدمناه .

وجميع الطوائف المتقاتلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق ، فتجد كلام أهل النحل فيهم وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين وحالهم معهم .

وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث ، وأهل الكلام - فالذى يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول : إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم ، أما الأول : فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج ، وأما الثانى : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة ، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك .

والأمر راجع إلى شئئين . إما زيادة أقوال غير مفيدة تُظَن أنها مفيدة ، كالأحاديث الموضوعة ، وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها ، إذ كان اتباع الحديث يحتاج أولاً إلى صحة الحديث . وثانياً إلى فهم معناه ، كاتباع القرآن . فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين ^(١) . ومن عابهم من الناس فإنما يعيبهم بهذا . ولا ريب أن هذا موجود فى بعضهم ، يحتجون بأحاديث موضوعة فى مسائل الأصول والفروع و بآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة ، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه ، وربما تأولوه على غير تأويله ووضَعوه على غير موضعه ، ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمقول السخيف قد يكفرون ويُضللون ويُبدعون أقواماً من أعيان الأمة ويُجهلونهم ، ففى بعضهم من التفريط فى الحق والتعدى على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفورا ، وقد يكون مُنكَراً من القول وزورا ، وقد يكون من البدع والضلالات التى توجب غليظ

(١) عدم الصحة أو عدم الفهم

المقوبات . فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم ، وقد رأيت من هذا عجائب ، لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل ، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما ، لكن كل شريك في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر ، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم .

و بيان ذلك : أن ما ذكر من فصول الكلام الذي لا يفيد مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق — هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعافٍ أضعاف ما هو في أهل الحديث ، فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء^(١) بالحدود والأقيسة الكثيرة المقيمة التي لا تفيد معرفة ، بل تفيد جهلا وضلالا ، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها تكلف هؤلاء من القول بنير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر ، وما أحسن قول الإمام أحمد : « ضعيف الحديث خير من رأى فلان » .

ثم لأهل الحديث من المزية : أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق ، وقد آمنوا بذلك ، وأما المنكلمة : فيتكلمون من القول ما لا يفهمونه ولا يعلمون أنه حق ، وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة ، بل إما في تأييده وإما في فرع من الفروع وأولئك^(٢) يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة

إذا عرف هذا فقد قال الله تعالى عن أنبياء الأئمة من أهل الملل الخائفين للرسول (٤٠ : ٨٣) قلنا جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وقال تعالى (٣٣ : ٦٦ - ٦٨) يوم تُقلب وجوههم في النار يقولون : يا ليتنا أطعنا الله

(١) أي المتكلمين والباطقة . (٢) أي المتكلمين

وأطعنا الرسولاً - إلى قوله - والعنهم لعنا كبيرا (ومثل هذا في القرآن كثير .
وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين . فمن المعلوم أن أحق
الناس بذلك : هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك ، فالعاملون بأقوالهم وأفعالهم
المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان . وهم الطائفة الناجية من أهل
كل ملة ، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة . فإنهم يشاركون سائر الأمة
فيما عندهم من أمور الرسالة ، ويتنازرون عندهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن
الرسول مما يخفاه غيرهم أو يكذب به ، والرسول صلوات الله وسلامه عليهم ، عليهم
البلاغ المبين ، وقد بلغوا البلاغ المبين ، وخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم
أنزل الله كتابه مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، فهو الأبين
على جميع الكتب ، وقد بلغ آيين البلاغ وأتمه وأكمله ، وكان أنصح الخلق
لعباد الله ، وكان بالموثوقين رؤوفاً رحيماً ، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في
الله حق جهاده ، وعبد الله حتى أتاه اليقين . فأسعد الخلق وأعظمهم نعمة وأعلامهم
درجة : أعظمهم اتباعاً وموافقة له علماً وعملاً .

وأما غير أتباعه من أهل الكلام فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم
وبراهنهم على معارفهم وعلومهم ، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئاً من السنة
والحديث من المتكلمين والفلاسفة . فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا ،
لكن المعلوم من حيث الجملة : أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشواً
وقولا للباطل وتكذيباً للحق في مسائلهم ودلائلهم ، لا يكاد - والله أعلم -
تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك .

وأذكر أني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم - وأنا إذ
ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام - كل ما يقوله هؤلاء فقيه باطل ، إما في
الدلائل وإما في المسائل ، إما أن يقولوا مسألة تكون حقاً لكن يقيمون عليها
أدلة ضعيفة وإما أن تكون المسألة باطلاً . فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا ،

وذكر مسأله التوحيد ، فقلت : التوحيد حق ، لكن اذكر ما ثبتت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه . فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط وذهب إلى ابنه - وكان أيضاً من المتعصبين لهم - فذكر ذلك له قل فأخذ يعظم ذلك عليّ ، فقلت : أنا لا أشك في التوحيد ، ولكن أشك في هذا الدليل المعين . ويدلك على ذلك أمور :

أحدها : أنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً ، وأضعف الناس علماً و يقيناً ، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم ، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا ، وإما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ومن العلوم : أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة ، وأجسن أحوال صاحبه : أن يكون بمنزلة العامى ، وإما العلم في جواب السؤال . ولهذا نجد غالب حججهم تنكافاً^(١) إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر . وقد قيل : إن الأشعرى - مع أنه من أقر بهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك - صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة يعنى أدلة [علم] الكلام ، فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها ، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم ، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره ، حتى قال أبو حامد الغزالي « أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام » وهذا أبو عبد الله الرازي^(٢) من أعظم الناس في هذا الباب - باب الحيرة والشك والاضطراب - لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث إنه يتهم في التشكيك دون التحقيق ، بخلاف غيره ، فإنه يحقق شيئاً

(١) أى أن أدلة الطالب للتعاضد والتضادة تتساوى ، فلا يرجح بعضها على بعض فيتحير الطالب ولا يتمكن من اختيار بعضها أو ترجيحها .

(٢) الشهير بالفخر الرازي ، ويعرف بابن خطيب الري ، واسمه محمد بن عمر ابن الحسين بن علي ، اشتهر بالكلام والجدل وتفسيره كله كلام وجدل وفلسفة مات سنة ٦٠٦ هـ ص ٥٥ ج ١٣ من البداية .

ويثبت على نوع من الحق ، لكن بعض الناس قد ثبت على باطل محض ، بل لا بد فيه من نوع من الحق . وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام : ابن واصل الحموي ، كان يقول « أستلحق على قفاى وأضع للمخفة على نصف وجهى ، ثم أذكر المقالات ، وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع القبر ، ولم يترجح عندى شيء » ولهذا أشد الخطأ^(١) .

حجج تهافت كالزجاج ، تخالفا حقا ، وكل كاسر مكسور فإذا كانت هذه حال حججهم فأى لغو باطل وحشو يكون أعظم من هذا ؟ وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا [إلى الحشو] أهل الحديث والسنة - الذين هم أعظم الناس علما و يقينا وطمانينة وسكينة ، وهم الذين يعلمون ويعلمون أنهم يعلمون ، وهم بالحق يوقفون لا يشكون ، ولا يمترون ؟

فأما ما أوتيهم علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والمهدي : فأمر يجل عن الوصف . ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء ، لأنهم المتفلسفة المتكلمين . وهذا ظاهر مشهود لكل أحد .

غاية ما يقول أحدهم : إنهم جزموا بغير دليل ، وصمموا بغير حجة ، وإعما معهم التقليد . وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة . لكن جزم العلم بغير جزم الهوى فالجزم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به ، والجزم بعلم يجد من نفسه أنه عالم ، إذ كون الإنسان عالما وغير عالم مثل كونه سامعا ومبصرا وغير سامع ومبصر ، فهو يعلم من نفسه ذلك ، مثل ما يعلم من نفسه كونه محبا ومبغضا ومريدا وكارها ومسرورا ومحزونا ومنعمًا ومُعَذَّبًا وغير ذلك . ومن شك في كونه يعلم - مع كونه يعلم - فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم ، وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه .

(١) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي صاحب معالم السنن شرح سنن أبي داود وأعلام السنن شرح البخارى وغيرها . توفى سنة ٣٨٣ هـ

والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات لكن هذا الغلط أو الكذب العارض لا يمنع أن يكون الإنسان جازماً بما لا يشك فيه من ذلك ، كما يجزم بما يجده من الطعوم والأرايح^(١) وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلوا .

فأسباب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس ، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة . فإن الله خلق عباده على الفطرة . وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة كالمرّة الصفراء العارضة للطعم^(٢) وكالحول في العين^(٣) ونحو ذلك ، وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يُجزم به إنما جزمهم لنوع من الهوى ، كما قال تعالى (١١٩:٦) وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم (وقال (٥٠:٢٨) ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) .

ولهذا تجد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء . وأما النصارى فأعظم ضلّالاً منهم ، وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شراً ، فليسوا جازمين بنالب ضلالهم ، بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر تبين له الإسلام حقاً .

والقصود : هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم : مرجعه إلى وجود نفسه عالمة . ولهذا لا نحتاج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة ، كما احتجوا

(١) رائحة تجمع على أرياح ، وجمع أرياح : أرايح .

(٢) بسبب التهاب كيس الصفراء الذي فوق الكبد أو انسداد مجرى إلى الأمعاء فتدور الصفراء مع الدم في سائر البدن .

(٣) خلل في نظام العينين فلا تنطبق الصورتان اللتان تبصرهما العينان بعضهما على بعض ، فيرى صورة الشيء الواحد صورتين اثنتين .

على مفكري الأخبار المتواترة أننا نجه نفوسنا عادة بذلك وجازمة به كهلنا وجزمنا بما أحسنناه . وجعل المحققون وجود العلم بمخبر الأخبار هو الضابط في حصول التواتر ، إذ لم يجدوه بمدد ولا صفة بل متى حصل العلم كان هو المعتبر . والإنسان يجد نفسه عالمة ، وهذا حق . فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالما بدليل فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها ، فلو احتاج علمه بكونه عالما إلى دليل أفضى إلى الدور أو التسلسل .^(١) ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان يديهيا^(٢) ، أو إن كان نظريا إذا علم القدمتين . وبهذا استدلل على مفكري إفادة النظر العلم ، وإن كان في هذه المسألة توصيل ليس هذا موضعه .

فالفرض : أن من نظر في دليل يفيد العلم وجد نفسه عالمة عند علمه بذلك الدليل ، كما يجد نفسه سامعة رائية عند الاستماع للصوت والترائي للشمس أو الهلال أو غير ذلك والعلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات بما يجعله الله من الأسباب ، وعامة ذلك بملائكة الله تعالى . فإن الله سبحانه ينزل بها على قلوب عباد من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان « اللهم أيده بروح القدس » وقال تعالى (٥٨ : ٢٢) كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) وقال صلى الله عليه وسلم « من طلب القضاء

(١) إذا احتاج الشيء في وجوده أو ثبوته إلى آخر غيره واحتاج الآخر إلى آخر وهم جرا إلى ما لا نهاية : يسمى ذلك تسلسلا . وإن دار الأمر ورجع إلى الأول بواسطة أو بعدة وسائط : سمي دورا ، مثله حياة الحيوان والنبات بالماء العذب والماء من السحاب والسيحان يتكون من بخار البحار ، فإذا عاد تكون البخار إلى الحيوان والنبات يسمى ذلك دورا ، وإن ذهبت في تحليلها إلى ما لا نهاية سمي تسلسلا .

(٢) الديهي : هو الذي يطهر بادي الرأي من غير تأمل ولا نظر واستدلال . وأما النظرى فهو المحتاج إلى ذلك كما هو ظاهر النسبة . والله سبحانه الموفق تعالى وتقدس .

واسمعان عليه وُكِّلَ إليه ، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده » وقال عبد الله بن مسعود : « كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر » وقال ابن مسعود أيضا : « إن للملك لمة ^(١) وللشيطان لمة ، فله الملك : إبعاد بالخير وتصديق بالحق ، وله الشيطان : إبعاد بالشر وتكذيب بالحق » وهذا الكلام الذي قاله ابن مسعود هو محفوظ عنه ، وربما رفعه بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وهو كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل ، من شعور وإرادة .

وذلك : أن العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك بقوة الإرادة والحركة وإحداهما أصل الثانية مستلزما لها ، والثانية مستلزما للأولى ومكملة لها . فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل ، وبالثانية يحب النافع الملائم له ويبغض الضار المنافي له . والله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به ، ومعرفة الباطل والتكذيب به ، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له ، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة . فما كان حقا موجودا صدقت به الفطرة وما كان حقا نافعا عرفته الفطرة أحبته واطمأنت إليه . وذلك هو المعروف ، وما كان باطلا معدوما كذبت به الفطرة فأبغضته الفطرة فأنكرته . قال تعالى : (٧ : ١٥٧) يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر (والإنسان كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « أصدق الأسماء حرث وهام » فهو دائما يهيم ويعمل ، لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته ، ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنيا على اعتقاد باطل ، إما في نفس المقصود فلا يكون نافعا ولا ضارا ^(٢) ، وإما في الوسيلة فلا تكون طريقا إليه . وهذا جهل ، وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله ، ويعلم أنه ينفعه ويتركه ، لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طيب

(١) « اللمعة » بفتح اللام والهمزة : الإلزام بالشيء من غير لبث طويل .

(٢) يعني عند ما يرجو دفع ضرره .

لذة أخرى أو دفع ألم آخر ، جاهلا ظالمسا ، حيث قدم هذا على ذاك . ولهذا قال أبو العالية ^(١) « سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (١٧ : ٤) إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) ؟ فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل ، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب » .

وإذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجيا . وإن كان راهبا خائفا لم يسع [إلا] في النجاة ولم يهرب [إلا] من الخوف ، فالزجاء لا يكون إلا بما يُلقَى في نفسه من الإيعاد بالخير ، الذى هو طلب المحبوب ، أو فوات المكروه ، فكل بنى آدم له اعتقاد فيه تصديق بشيء وتكذيب بشيء وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب يمكن الوصول إليه ، أو لوجود المحبوب عنده أو لدفع المكروه عنه ، والله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله ، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له : كان خاسرا بترك تصديق الحق وطلب الخير ، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير ؟ فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر ؟ فذكر عبد الله بن مسعود أن لقاب ابن آدم لمة من الملك ولمة من الشيطان فلة الملك تصديق بالحق وهو ما كان [من] غير جنس الاعتقاد القاسد ، و [لمة] الشيطان [هو] تكذيب بالحق وإيعاد بالشر ، وهو ما كان من جنس إرادة الشر وظن وجوده إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس ، وإما مع خوفه إن كان غير محبوب لها . وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر . فبدأ العلم : الحق والإرادة الصالحة : من لمة الملك ، ومبدأ الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة : من لمة الشيطان . قال الله تعالى (٢٦٨ : ١) الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا) وقال تعالى (١٧٥ : ٣) إنما ذالك الشيطان يخوف

(١) هو أبو العالية الرياحي ، رفيع بن مهران ، من كبار التابعين ثقة مات سنة ٩٠ هـ أو بعدها هـ تقريبا .

أولياءه) أى يخوفكم أولياءه ، وقال تعالى (٤٨:٨) وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس ، وإني جبار لكم) .

والشيطان وسواس خناس إذا ذكر العبد ربه خنس ، فإذا غفل عن ذكره وسوس ، فلهذا كان ترك ذكر الله سبباً ومبدأً لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب ، وَمِنْ ذَكَرَ الله تعالى : تلاوة كتابه وفهمه ومذاكرة العلم ، كما قال معاذ بن جبل « ومذاكرته تسبيح »^(١)

وقد تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل فقال بعضهم^(٢) : ذلك على سبيل التولد ، وقال المنكرون للتولد^(٣) بل ذلك بفعل الله تعالى . والنظر إما متضمن للعلم وإما موجب له . وهذا ينصره المنتسبون للسنة من المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وقالت المتفلسفة : بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال^(٤) عند استعداد النفس لقبول الفيض . وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل .

فأما قول القائلين « إن ذلك بفعل الله » فهو صحيح بناء على أن الله هو مُعَلِّم كل علم وخالق كل شيء ، لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب الخاص ، وأما قول القائلين بالتولد : فبعضه حق وبعضه باطل [فإن] كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد [فذلك] باطل قطعاً ، ولكن هو حاصل بأمرين : قدرة العبد ، والسبب الآخر ، كائنة التي في السهم والقبول الذي في المحل . ولا ريب أن النظر هو بسبب ، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم .

(١) انظر هذا المعنى مشروحاً بعبارات أوضح في كتاب إغاثة الالهفان ، الباب .

الخامس والسادس للعلامة ابن القيم .

(٢) كالمعتزلة . (٣) كالأشاعرة .

(٤) هو العقل العاشر مدبر فلك القمر يزعمهم

وأما زعم المتفلسفة أنه بالعقل أفعال : فمن الخرافات التي لا دليل عليها .
وأبطل من ذلك زعمهم : أن ذلك هو جبريل ، وزعمهم : أن كل ما يحصل في عالم
المناصر من الصور الجسمانية وكالاتها : فهو من فيضه وبسببه ^(١) فهو من
أبطل الباطل ، ولكن إضافتهم ذلك إلى أمور روحانية : صحيح في الجملة . فإن
الله سبحانه وتعالى يدبر أمر السموات والأرض بملائكته التي هي السفراء في
أمره ، ولقظ « الملك » يدل على ذلك . وبذلك أخبرت الأنبياء وقد شهد
الكتاب والسنة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره ، كما ذكره النبي صلى الله
عليه وسلم في ملائكة تخليق الجن وغيره . وأما تخصيص روح واحد متصل
بفلك القمر ^(٢) يكون هو رب هذا العالم : فهذا باطل . وليس هذا موضع استقصاء
ذلك ، ولكن لابد أن يعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة أو
الشياطين ، فالملك يلقي التصديق بالحق والأمر بالخير ، والشيطان يلقي التكذيب
بالحق والأمر بالشر ، والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان ، كما أن
الأمر والنهي مقرونان بإرادته .

فإذا كان النظر في دليل هادٍ - كالقرآن - وسلم من معارضات الشيطان :
تضمن ذلك النظر العلم والهدى . ولهذا أمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم
عند القراءة . وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته ، بأن تكون
مقدمته أو إحداها متضمنة للباطل ، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف
ليس بمستقيم : فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد ، وهو غالب شبهات أهل
الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم .
فإذا كان الناظر لا بد له من منظور فيه ، والنظر في نفس المصنوع المطلوب

(١) أي العقل الفعال .

(٢) كما تزعمه الفلاسفة الذين هم أئمة شيوخ الصوفية ومن قلدتهم من المتقدمين
والتأخرين .

حكمه لا يفيد علماً ، بل ربما خطر له بسبب ذلك النظر أنواع من الشبهات يحسبها أدلة ، لقرط تعطش القلب إلى معرفة حكم تلك المسألة وتصديق ذلك التصور وأما النظر المفيد للعلم : فهو ما كان في دليل هادٍ . والدليل الهادى - على العموم والإطلاق - هو كتاب الله وسنة نبيه . فإن الذى جاءت به الشريعة من نوعى النظر : هو ما يفيد وينفع ويُحَصِّل الهدى ، وهو بذكر الله وما نزل من الحق ، فإذا أراد النظر والاعتبار فى الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب فذلك النظر فى كتاب الله وتدبره ، كما قال تعالى (٥ : ١٥ ، ١٦) قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من اتبع رضوانه سُبُل السلام ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم) وقال تعالى (٤٢ : ٥٢ ، ٥٣) وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري : ما الكتاب ولا الإيمان ؟ ولكن حسناؤه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور) . وأما النظر فى مسألة معينة وقضية معينة لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها والعبد لا يعرف ما يبدله على هذا أو هذا : فجرد هذا النظر لا يفيد ، بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقاً وهى باطل . وذلك من إلقاء الشيطان . وقد يقع له تصديقات تكون حقاً ، وذلك من إلقاء الملك ، وكذلك إذا كان النظر فى الدليل الهادى وهو القرآن ، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيتهدى بالقرآن ، وقد لا يفهمه ، أو يحرف الكلم عن مواضعه فيضل به ، ويكون ذلك من الشيطان ، كما قال تعالى (١٧ : ٨٢) ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) وقال (٢ : ٢٦) يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين) وقال (٩ : ١٢٤ ، ١٢٥) فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم) وقال (٤١ : ٤٤) قل هو الذى آمنوا هدى أو شفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو

٣ - مسألة

عليهم عى) وقال (٣ : ١٣٨ هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) .
فالناظر فى الدليل بمنزلة المترائى للهِلال قد يراه ، وقد لا يراه لعشَى فى بصره ،
وكذلك أعمى القلب . وأما الناظر فى المسألة : فهذا يحتاج إلى شيئين : إلى أن يظفر
بالدليل الهادى ، وإلى أن يهتدى به وينتفع ، فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل
على قلبه الأسباب الهادية ، ويصرف عنه الأسباب المعوقة ، وهو ذكر الله تعالى ،
والغفلة عنه ، فإن الشيطان وسواس خناس ، فإذا ذكر العبد ربه خنس ، وإذا
غفل عن ذكر الله وسوس .

وذكر الله يعطى الإيمان ، وهو أصل الإيمان ^(١) . والله سبحانه هو رب
كل شىء ومليكه ، وهو معلم كل علم وواهبه ، فكما أن نفسه أصل لكل شىء
موجود ، فذكره وانعم به أصل لكل علم ، وذكره فى القلب . والقرآن يعطى العلم
المفصل فيزيد الإيمان ، كما قال جندب بن عبد الله البجلي ، وغيره من الصحابة
« تعلمنا الإيمان ، ثم تعلمنا القرآن ، فزددنا إيماناً » ولهذا كان أول ما أنزل الله
على نبيه (اقرأ باسم ربك الذى خلق) فأمره أن يقرأ باسم الله ، فتضمن هذا
الأمر بذكر الله وما نزل من الحق ، وقال (باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان
من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم) .
فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عموماً وخصوصاً وهو
الإنسان ، وأنه المعلم للعلم عموماً وخصوصاً للإنسان ، وذكر التعليم بالقلم الذى هو
آخر المراتب ، ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذى فى القلب .

وحقيقة الأمر : أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى ، طالب .
سائل ، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله ، كما قال : « يا عبادى ، كلّم
ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم » وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم
(١) لعل الأول « وهو أصل الهدى » أي ذات الله تعالى المقدسة . بأسمائه
وصفاته ، وهو الذى خلق الأشياء وأعطى كل ما يناسب خلقها .

يقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

ومما يوضح ذلك : أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال ، والتفكير والتدبر ، لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيد العلم بالمدلول عليه ، ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر ، فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر ، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكير الذي يطلب به معلوماً آخر ، ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله ، لأنه سبحانه هو الحق المعلوم ، وكان التفكير في مخلوقاته ، كما قال الله تعالى : (٣ : ١٩١) الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق السموات والأرض (وقد جاء الأثر « تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق » لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة ، والمقاييس ، وذلك يكون في الأمور المتشابهة ، وهي المخلوقات ، وأما الخالق - جل جلاله ، سبحانه وتعالى - فليس له شبه ولا نظير ، فالتفكير الذي مبناه على القياس ممنوع في حقه ، وإنما هو معلوم بالقطرة ، فيذكره العبد ، وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة لا تقال بمجرد التفكير والتقدير ، أعنى من العلم به نفسه ، فإنه الذي لا تفكير فيه ، فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك : فيدخل فيها التفكير والتقدير ، كما جاء به الكتاب والسنة ، ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر ، ويعملون ذلك هو باب الوصول إلى الحق ، وهذا حسن إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك ، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكير والنظر ، ويعملون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق . والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل كما تقدم ، فكل من الطريقين فيها حق ، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى ، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل ، وذلك كله باتباع

ما جاء به المرسلون ، وقد سطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع وبيننا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر ، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال ، وما في كل منهما من مقبول ومردود ، وبيننا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق . وليس هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود هنا : أن الإنسان محس بأنه عالم ، يجد ذلك ويعرفه بغير واسطة أحد ، كما يحس بغير ذلك ، وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم ، فالجسم يحس بالطعام والشراب وكذلك القلوب تحس بما ينزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن كل آدب يجب أن تؤتى مأدبته ، وإن مأدبة الله هي القرآن » وكما قال تعالى (١٣ : ١٧) أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها ، فاحتمل السيل زبداً رابياً ، وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية ، أو متاع زبد مثله (وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال « مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم : كمثل غيث أصاب أرضاً ، وكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وزرعوا ، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً ، فذلك مثل من فقه في دين الله ، ونعمه ما بعثنى الله به من الهدى والعلم . ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » .

فضرب مثل الهدى والعلم الذي ينزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض ، وكما أن الله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر ، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم . هذا رزق القلوب وقوتها ، وهذا رزق الأجساد وقوتها ، قال الحسن البصري في قوله تعالى (٢ : ٣) وما رزقناهم ينفقون) قال « إن من أعظم النفقة : نفقة العلم » أو نحو هذا الكلام ، وفي أثر آخر « سمعت العطية ، ونعمت الهدية : الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم » وفي أثر آخر عن أبي الدرداء :

« ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخواناً له مؤمنين ، فيتفرقون وقد نفهم الله بها » أو ما يشبه هذا الكلام ، وعن كعب بن عجرة قال : « ألا أهدى لك هدية ؟ فذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » وروى ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علماً ، ثم يعلمه أخاه المسلم » وقال معاذ بن جبل « عليكم بالعلم ، فإن طلبه عبادة ، وتعلمه لله حسنة ، وبذله لأهله قربة ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، والبحث عنه جهاد ، ومذاكرته تسبيح » .

ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر ، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ، لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء . وعكسه : كاتمو العلم ، فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، قال طائفة من السلف « إذا كتم الناس العلم فعمل بالمعاصي : احتبس القطر ، فتقول البهائم : اللهم ^(١) عصاة بنى آدم فإننا منعنا القطر بسبب ذنوبهم »

وإذا كان علم الإنسان بكونه عالماً مرجعه إلى وجوده ذلك ، وإحساسه في نفسه بذلك - وهذا أمر موجود بالضرورة - لم يكن لهم أن يخبروا عما في نفوس الناس : بأنه ليس يعلم بغير حجة ، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضي أن الناس لم يجدوا ذلك ، لاسيما إذا كان المخبرون يخبرون عن اليقين الذي في أنفسهم عن لا يشكون في علمه وصدقه ومعرفة بما يقول . وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة ، وحملوا الحجة ، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري ، كما في الحكاية المحفوظة عن نجم الدين الكبرى : لما دخل عليه متكلمان ، أحدهما : أبو عبد الله الرازي ، والآخر : من متكلم المعتزلة ، وقال : يا شيخ ، بلقنا : أنك تعلم علم اليقين ؟ فقال : نعم ، أنا أعلم علم اليقين ، فقالا : كيف يمكن ذلك ، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر ، فلم يقدر

(١) كذا بالأصل ، ولعله سقط « اللهم المن عصاة »

أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً ؟ - وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام - فقال :
ما أدري ما تقولان . ولكن أنا أعلم علم اليقين ، فقالا : صف لنا علم اليقين ،
فقال : علم اليقين عندنا واردات ترد على النفوس ، تعجز النفوس عن ردها ،
فجمالاً يقولان : واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ؟ ! ويستحسنان
هذا الجواب .

وذلك لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي ، أو بديهي
ونظري .

فالنظري الكسبي : لا بد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية فتلك ،
لا تحتاج إلى دليل ، وإلا لزم الدور أو التسال ، والعلم الضروري : هو الذي
يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه ، فللرجع في كونه ضرورياً :
إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه ، فأخبر الشيخ : أن علومهم ضرورية ،
وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه ، فقالا له : ما الطريق إلى ذلك ؟
فقال : تتركان ما أتما فيه ، وتسلكان ما أمركا الله به ، من الذكر والعبادة ، فقال
الرازي : أنا مشغول عن هذا ، وقال المعتزلي : أنا قد احترق قلبي بالشبهات ،
وأحب هذه الواردات ، فلزم الشيخ مدة ، ثم خرج من محل عبادته ، وهو يقول :
والله يا سيدي ، ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء المشبهة - يعني : المثبتين للصفات -
فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة ، وذلك أنه علم علماً ضرورياً لا يمكنه دفعه
عن قلبه أن رب العالم لا بد أن يتميز عن العالم ، وأن يكون باثناً منه له صفات
تختص به ، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض ، وهذا موضع
الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني لأبي المعالي الجويني ،
لما أخذ يقول على المنبر : كان الله ولا عرش ، فقال : يا أستاذ ، دعنا من ذكر
العرش - يعني : لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي
نجدها في قلوبنا ، فإنه ما قال عارف قط « يا الله » إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب

بالعو ، لا تلتفت يمنة ولا يسرة ، فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا ؟ قال :
فلطم أبوالمعالى على رأسه ، وقال : حيرنى الهمدانى ، حيرنى الهمدانى ، ونزل ،
وذلك لأن نفس استوائه على العرش ، بعد أن خلق السموات والأرض فى ستة
أيام علم بالسمع ، الذى جاءت به الرسل ، كما أخبر الله به فى القرآن والتوراة ، وأما
كونه عالياً على مخلوقاته بآثنا منهم : فهذا أمر معلوم بالمطرة الضرورية التى يشترك
فيها جميع بنى آدم ، وكل من كان بالله أعرف ، وله أعبد ، ودعاؤه له أكثر ، وقلبه له
أذكر ، كان علمه الضرورى بذلك أقوى وأكمل ، فاعطرة مكلة بالفطرة المنزلة^(١) ،
فإن الفطرة تعلم الأمر مجملاً ، والشرية تفصله وتبينه ، وتشهد بما لا تستقل الفطرة
به . فهذا هذا . والله أعلم .

[فصل]

والحاصل : أن كل من استحكم فى بدعته يرى أن قياسه يطرد ، لما فيه من
التسوية بين المتماثلين عنده ، وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص ، وهذا
موجود فى المسائل العلمية الخبرية والمسائل العملية الإرادية ، نجد المتكلم قد يطرد
قياسه طرداً مستمراً ، فيكون ظاهر الأمر أجود ممن نقضها ، ونجد المستن الذى
شاركه فى ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس فى مواضع ، مع استشعار
التناقض تارة ، وبدون استشعاره تارة ، وهو الأغلب ، وربما يخيل بفروق ضعيفة ،
فهو فى نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها يظهر أنه دون الأول فى العلم والخبرة .
وطرد القول ، وليس كذلك ، بل هو خير من الأول . فإن ذلك القياس الذى
اشتركا فيه كان فاسداً فى أصله لمخالفة النص والقياس الصحيح ، فالذى طرده
أكثر فساداً وتناقضاً من هذا الذى نقضه ، وهذا شأن كل من وافق غيره على
قياس ليس هو فى نفس الأمر بحق ، وكان أحدهما من النصوص فى مواضع
(١) بنى الشريعة النازلة من عند الله تعالى ، التى هى الدين القيم بلا زيادة ولا نقص
ولا تحريف ولا تأويل .

عن إرادة ، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه ، أو يصيب ظملاً لا يختاره هذا ،
ميريد المعين أن ينقض الطرد ، ويخص علقته ، ولهذا يقال : من أعان ظالماً بُلى
به ، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال وأهل البدع والتجور .
وكل من خالف الكتاب والسنة ، من خير أو أمر أو عمل فهو ظالم .

فإن الله أرسل رسوله ليقوم الناس بالقسط ، ومحمد صلى الله عليه وسلم أفضلهم ،
وقد بين الله سبحانه له من القسط ما لم يبينه لغيره ، وأقدره على ما لم يقدر عليه
غيره ، فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله .

وذلك أن بنى آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرُونَ
على فعله ، بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل ، وهى الطريقة المثلى ،
وقد بسطنا هذا فى مواضع ، قال تعالى (٥٥ : ٩) وأقيموا الوزن بالقسط (وقال
(٢٨٦ : ٢) لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال (١٦ : ٦٤) فاتقوا الله ما استطعتم)
وقال صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

والمقصود : أن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة
واليقين والطمأنينة ، والجزم الحق والقول الثابت ، والقطع بما هم عليه : أمر لا ينازع
فيه إلا من سلبه الله العقل والدين .

وهب أن الخالف لا يسلم ذلك ، فلا ريب أنهم يخبرون عن أنفسهم بذلك ،
ويقولون : إنهم يجدون ذلك ، وهو ^(١) وطائفته يخبرون بضد ذلك ، ولا يجدون
عندهم إلا الريب . فأى الطائفتين أحق بأن يكون كلامها [موصوفاً] بالحشوء
أو يكون أولى بالجهل والضلال والإفك والحال ؟ وكلام المشايخ والأئمة من أهل
السنة والفقهاء والمعرفة فى هذا الباب أعظم من أن نطيل به الخطاب .

(١) أى الخالف .

الوجه الثاني

أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالا من قول إلى قول ، وجزما بالقول في موضع وجزما بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر ، وهذا دليل عدم اليقين ، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر^(١) لما سأل أبا سفيان عن أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم : « هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطه له ، بعد أن يدخل فيه ؟ قال : لا . قال : وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب ، لا يسخطه أحد » ولهذا قال بعض السلف - عمر بن عبد العزيز أو غيره - « من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التثقل ».

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم ، ولا صالح عامتهم رجوع قط عن قوله واعتقاده ، بل هم أعظم الناس صبرا على ذلك ، وإن امتحنوا بأنواع المحن ، وفتنوا بأنواع الفتن ، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين ، كأهل الأخدود^(٢) ونحوهم ، وكسلف هذه الأمة والصحابة والتابعين ، وغيرهم من الأئمة ، حتى كان مالك رحمه الله يقول : « لا تنبطوا أحدا لم يصبه في هذا الأمر بلاء » يقول : إن الله لا بد أن يبتلي المؤمن ، فإن صبر رقع درجته ، كما قال تعالى : (٢٩ : ١ - ٣) ألم أحسب الناس أن يتركوا ، أن يقولوا : آمنا وهم لا يفتنون ؟ ولقد فتنا الذين من قبلهم ، فليعلمن الله الذين صدقوا ، وليعلمن الكاذبين) وقال تعالى : (٣٢ : ٢٤) وجعلناهم أمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) وقال تعالى : (والعصر ، إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر) .

(١) ملك الروم هرقلوس وقصته مبسوبة في أول صحيح البخاري وتاريخ حياته وأعماله مفصل في كتاب فتوح العرب لمصر تأليف أدمز بترجمة محمد فريد أبي حديد .
(٢) المذكورين في سورة البروج أنهم حرقوا في أخاديد من النار ، ليرجعوا عن دينهم فثبتوا على دينهم مع هذه الفتنة الشديدة .

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله ، فذاك لما فيه من الحق ، إذ لا بد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث : ما يوجب قبولها ، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال .

وبالجملة : فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعافُ أضعافُ ما هو عند أهل الكلام والفلسفة ، بل المتفلسف أعظم اضطراباً وحيرة في أمره من المتكلم . لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف ولهذا تجد مثل أبي الحسين البصري^(١) وأمثاله أثبت من مثل ابن سينا^(٢) وأمثاله . وأيضاً تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً ، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به ، قام عليه البرهان وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً واتساقاً ، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والاتساق أقرب ، فالمعتزلة أكثر اتفاقاً واتساقاً من المتفلسفة ، إذ للفلاسفة في الإلهيات^(٣) والمعاد والنبوات ، بل وفي الطبيعيات والرياضات ، وصفات الأفلاك : من الأقوال ما لا يحصى إلا ذو الجلال .

وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل ، مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب المقالات^(٤) .

(١) أبو الحسين محمد بن علي الخطيب البصري شيخ المعتزلة في زمانه ، وللتصريح لهم والاداب عنهم . توفي سنة ٤٣٦ هـ ٥٣٥ ج ١٢ بداية .

(٢) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الطبيب الفيلسوف الشهير صاحب الشفاء والنجاة والإشارات الخ توفي سنة ٤٢٨ هـ ترجمته ص ٤٢ ج ١٢ بداية ابن كثير .

(٣) علوم ما وراء المادة من صفات الواجب الوجود وصفات العقول والنفوس الخ

(٤) المقالات التي عنها المؤلف هنا : هي مقالات غير الإسلاميين وهي للمعرفة

بمقالات الفلاسفة ، يدل على ذلك قوله « إذ للفلاسفة في الإلهيات الخ » وهذه المقالات أكبر من « مقالات الإسلاميين » للطبوعة حديثاً كما ذكر ذلك المصنف في كتابه منهاج السنة ج ٣ ص ٧٢ .

ومثل القاضي أبي بكر^(١) في كتاب الدقائق من مقالاتهم ، بقدر ما يذكره
الفارابي^(٢) وابن سينا وأمثالهما أضعافاً مضاعفة .
وأهل الإثبات من المتكلمين - مثل الكلّابية والكرامية والأشعرية -
أكثر اتفاقاً واختلفوا من المعتزلة ، فإن في المعتزلة من الاختلاف وتكفير بعضهم
بعضاً ، حتى ليكفر التلميذ أستاذه ، من جنس ما بين الخوارج ، وقد ذكر من
صنف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه ، ولست تجد اتفاقاً واختلفوا إلا
بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث ، وما يتبع ذلك ، ولا تجد افتراقاً
واختلفوا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه ، قال تعالى (١١ : ١١٨ ، ١١٩)
ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم) فأخبر أن أهل الرحمة
لا يختلفون ، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلًا ، وهم أهل القرآن والحديث
من هذه الأمة ، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك ، ولهذا لما كانت
الفلسفة أبعد عن اتباع الأنبياء كانوا أعظم اختلافًا ، والخوارج والمعتزلة والروافض
لما كانوا أيضاً أبعد عن السنة والحديث كانوا أعظم افتراقاً في هذه ، لا سيما
الرافضة ، فإنه يقال : إنهم أعظم الطوائف اختلافًا ، وذلك لأنهم أبعد الطوائف
عن السنة والجماعة ، بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم ، وكذلك الخوارج
أقرب إلى ذلك منهم .

وأبو محمد بن قتيبة - في أول كتاب مختلف الحديث - لما ذكر أهل الحديث

(١) هو أبو الطيب الباقلاني . وكتابه اسمه دقائق الكلام ذكر ذلك المصنف في
كتابه منهاج السنة ج ٣ ص ٧٢ .

وقد نقل عنه المؤلف في هذا الكتاب ص ١٣٤ و ص ١٧٦ من الأصل المخطوط
وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) أبو نصر الفارابي التركي الفيلسوف اللوسيقار مات سنة ٣٣٩ هـ ، وطى كتبه
تخرج ابن سينا

وأئمتهم ، وأهل الكلام وأئمتهم : قفى بذكر أئمة هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم ووصف أئمة هؤلاء وأقوالهم وأفعالهم بما يبين لكل أحد : أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى ، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل .

وأيضاً المخالفون لأهل الحديث : هم مظنة فساد الأعمال ، إما عن سوء عقيدة ونفاق ، وإما عن مرض فى القلب وضعف إيمان . قفيهم من ترك الواجبات واعتداء الحدود والاستخفاف بالحقوق وقسوة القلب ما هو ظاهر لكل أحد ، وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم ، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة ، قفى زهد بعض العامة من أهل السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه .

ومن المعلوم أن العلم أصل العمل ، وصحة الأصول توجب صحة القروع ، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشئتين : إما الحاجة وإما الجهل ، فأما العالم بقبح الشيء الغنى عنه فلا يفعله ، اللهم إلا من غلب هواه عقله واستولت عليه للمعاصي ، فذاك لون آخر وضرب ثان .

وأيضاً فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله فى الإسلام مقالة يكفر قائلاًها عموم المسلمين حتى أصحابه ، وفى التعميم ما يغني عن التعمين ، فأى فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء ؟ وذلك يقتضى وجود الردة فيهم ، كما يوجد النفاق فيهم كثيراً .

وهذا إذا كان فى المقالات الخفية ، فقد يقال : إنه فيها مخطيء ضال ، لم تقم عليه الحجة التى يكفر صاحبها ، لكن ذلك يقع فى طوائف منهم فى الأمور الظاهرة التى تعلم العامة واختصاصه من المسلمين أنها من دين المسلمين ، بل اليهود والنصارى يعلمون : أن محمداً صلى الله عليه وسلم بعث بها ، وكفّر مخالفها ، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له ، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك ، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ، ومثل أمره بالصلوات الخمس ، وإيجابها لها وتعظيم شأنها ، ومثل معاداته لليهود والنصارى

والمشركين والصائبين^(١) والمجوس^(٢) ، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك . ثم تجدد كثيرا من رؤسائهم^(٣) وقموا في هذه الأمور ، فكانوا مرتدين ، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام ، فقد حكى عن الجهم بن صفوان : أنه ترك الصلاة أربعين يوماً لا يرى وجوبها ، كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه ، فقيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب ، وفيهم من لم يكن كذلك .

أويقال : هم لما فيهم من العلم يشبهون بعبد الله بن أبي سرح الذي كان كاتب الوحي ، فارتد ولحق بالمشركين ، فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه عام الفتح ، ثم أتى به عثمان^(٤) إليه فبايعه على الإسلام .

فمن صنف في مذهب المشركين ونحوهم أحسن أحواله : أن يكون مسلماً . فكثير من رؤس هؤلاء هكذا تجدد تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة ، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق ، وقد يكون له حال ثالثة يلبس الإيمان فيها النفاق ، لكن قل أن يسلموا من نوع نفاق ، والحكايات عنهم بذلك مشهورة . وقد ذكر ابن قتيبة^(٥) من ذلك طرفاً في أول مختلف الحديث ، وقد حكى أهل المقالات لبعضهم عن بعض من ذلك طرفاً ، كما يذكره أبو عيسى الوراق

(١) عباد الكواكب والقوى الطبيعية : كالهندوكيين والبدا في الصين .

(٢) عباد النار : كقدماء القرس وشرذمة البارسي بالهند .

(٣) رؤوس الفلاسفة والتكلميين .

(٤) أي : ابن عفان ، لأنه كان له به قرابة أو رضاع أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب غريب القرآن ومشكلة ومختلف الحديث وصون الأخبار وغيرها من الكتب النافعة توفي سنة ٢٧٦ هـ .

والنوبختي^(١) وأبو الحسن الأشعري ، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني ، وأبو عبد الله الشهرستاني ، وغيرهم ، ممن يذكر مقالات أهل الكلام .
وأبلغ من ذلك : أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام ، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام^(٢) ، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه ، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين ، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام .

ومن العجب : أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد ليسوا أهل نظر واستدلال ، وأنهم ينكرون حجة العقل . وربما حكى إنكار الضرر^(٣) عن بعض أئمة السنة ، وهذا مما ينكرونه عليهم

فيقال لهم : ليس هذا بحق ، فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم . والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبر في غير آية ، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها : أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة ، من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك ، ولكن وقع اشتراك في لفظ « النظر والاستدلال » ولفظ « الكلام » فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرم وكلامهم واستدلالم ، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال .

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه : أصول الدين ، وهذا اسم عظيم ، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم ، فإذا أنكر أهل الحق

(١) أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن العباسي بن نوبخت النوبختي المعتزلي الشيعي التوفي سنة ٤٠٢ هـ مترجم في البداية ص ٣٤٧ ج ١١ .

(٢) السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم .

(٣) كذا وصوابه الظر .

والسنة ذلك ، قال المبطل : قد أنكروا أصول الدين ، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين ، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين ، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ، فالدين ما شرعه الله ورسوله ، وقد بين أصوله وفروعه ، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله ، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع ^(١) فكذا لفظ « النظر ، والاعتبار ، والاستدلال »

وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة ، كما كان الزهري ^(٢) يقول « كان علماءنا يقولون : الاعتصام بالسنة هو النجاة » وقال مالك ^(٣) : « السنة سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق »

وذلك أن السنة والشريعة والنهاج : هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله . والرسول : هو الدليل المأدب الخريت في هذا الصراط ، كما قال تعالى : (٣٣ : ٤٥ ، ٤٦) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) وقال تعالى : (٤٣ : ٥٢ ، ٥٣) وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم : صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور) وقال تعالى : (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال عبد الله بن مسعود « خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل

(١) لعله يشير إلى مؤلفه في ذلك ، وهي رسالة سماها « معارج الوصول إلا أن معرفة أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » طبعت عدة مرات ، وهي مفيدة جداً . وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) ابن شهاب : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله الزهري الإمام في العلم شيخ مالك وابن عيينه والأوزاعي والأكابر من الحجاز والشام ومصر واليمن وغيرها .

(٣) مالك بن أنس : إمام دار الهجرة من أئمة تابع التابعين .

سبيل ، منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ : (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ^(١)) «
وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال ، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج ، ثم المعتزلة ، ثم الجهمية والرافضة ، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام ، مثل السكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم ، وأن كلامهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث ، ويدعى أن سبيله هو الصواب - وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم ، الذي لا يتكلم عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى .

والمعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث - لا سيما في أخبار الصفات - حل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث ، وجعل عقله ميزاناً للحديث ، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحاً بتقديمه في الشريعة الحمديدية ، فيكون من السبيل للأمور باتباعه ، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وهؤلاء الاتحادية ^(٢) وأمثالهم إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن المخلوقات ، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك ، بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السنة ، تلقياً لذلك عن مفلس أو متكلم ، فيكون ذلك الاعتقاد صادراً لهم عن سبيل الله ، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها ، وتسلك الصراط المستقيم إليه ، وتعبدوه كما فطروا عليه ، وكما بلغتهم الرسل من

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده والنسائي وابن حبان والحاكم من عدة طرق عن ابن مسعود وكذا في تفسير الشيخ ابن كثير .

(٢) هم الذين يزعمون أن وجود الخالق ووجود المخلوق شيء واحد ولا تعدد ولا كثرة ولا تمايز . ومن أئمتهم ابن عربي الطائفي وابن سبعين وابن الفارض وغيرهم .

علوه وعظمته صرقهم تلك العوائق المضلة عن ذلك ، حتى تجد خلقا من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه ، وأما قلبه فعلى الفطرة والسنة ، وأكثرهم لا يفهمون ما النفى الذى يقولونه بألسنتهم ، بل يجعلونه تنزيها مطلقا تجملا ، ومنهم من لا يفهم قول الجهمية . بل يفهم من النفى معنى صحيحا ، ويعتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك ، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك .

مثل أن يفهم من قولهم : ليس فى جهة ، ولا له مكان ، ولا هو فى السماء : أنه ليس فى جوف السموات ، وهذا معنى صحيح ، وإيمانه بذلك حق ، ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفى اقتصر على ذلك ، وليس كذلك ، بل مرادهم : أنه ما فوق العرش شئ أصلا ، ولا فوق السموات إلا عدم محض ، ليس هناك إله يعبد ، ولا رب يدعى ويسأل ، ولا خالق خلق الخلائق ولا عرج بالنبي إلى ربه أصلا ، هذا مقصودهم .

وهذا هو الذى أوقع الاتحادية فى قولهم : هو نفس الموجودات ، إذ لم تجد قلوبهم موجوداً إلا هذه الموجودات ، إذا لم يكن فوقها شئ آخر ، وهذا من المعارف القطرية الشهودية الوجودية^(١) أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق ، أو وجود آخر مباين له متميز عنه ، لا سيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط . فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق أو موجود فوقه . فإذا اعتقدوا مع ذلك : أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شئ ، لزم أن يقولوا : هو^(٢) هذا الوجود المخلوق ، كما قال الاتحادية . وهذه بعينها هي حجة الاتحادية . وهذا بعينه هو مشرب قداماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون : هو فى كل مكان ، وليس هو فى مكان . ولا يختص بشئ . يجمعون دائماً بين القولين المتناقضين ، لأنهم يريدون إثبات موجود ، وليس عندهم شئ فوق العالم . فتعين أن يكون هو العالم

(١) يعنى الوجدانية التى تحس بالاحساس الباطنى .

(٢) أى الرب الخالق .

أو يكون فيه ، ثم يُردون إثبات شيء غير الخلق ، فيقولون : ليس هو في العالم كما ليس خارجاً عنه ، أو يقولون : هو وجود المخلوقات دون أعيانها ، أو يقولون : هو الوجود المطلق ، فيثبتونه فيما يثبتون ، إذ كانت قلوبهم منسابة في النفي والتعطيل ، وهو إنكار موجود حقيقى مبان للمخلوقات عال عليها . وإنما يفترقون فيما يثبتونه ، وَيُكْزِرُونَ فطرهم وعقولهم على قبول الحال المتناقض ، فيقولون : هو في العالم ، وليس هو فيه ، أو هو العالم وليس إياه ، أو يغلبون الإثبات فيقولون : بل هو نفس الوجود أو النفي ، فيقولون : ليس في العالم ولا خارجاً عنه أو يدينون بالإثبات في حال وبللنفي في حال ، إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي ، وهو أنه ليس في العالم ، وإذا غلب عليه الوجد^(١) والعبادة رجح الإثبات ، وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو ، لا تجدد جهماً إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة ، وإن تنوعوا فيما يثبتونه كما ذكرته لك ، فهم مشتركون في التعطيل .

وقد رأيت منهم ومن كتبهم وسمعت منهم ومن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله . وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلههم وخالقهم . ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك ، فمن الله علينا باتتباع سبيل المؤمنين وآمننا بالله وبرسوله . وكل هؤلاء يمدح نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد لتناقضه في نفسه . وإنما يُسَكَّن بعض اضطرابه نوع تقايد لمعظم عنده ، أو خوفه من مخالفة أصحابه ، أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل .

وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم ، الذي تَرُدُّهُ فطرهم وشهودهم وعقولهم غير ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم ، فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف ، وذلك إنكار الفطرة بالباطل المنكر .

(١) أى الدوق الوجداني .

ومن هذا الباب : ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي^(١) في حكايته المعروفة أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر « كان الله ولا عرش » ونفى الاستواء ، على ما عرف من قوله - وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ، ومات على دين أمه وعجائز نيسابور - قال فقال الشيخ أبو جعفر « يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش - يعنى لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا : ما قال عارف قط « يا الله » إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو ، لا يلتفت بمنة ولا يسره ، فكيف نرفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ » فصرخ أبو المعالي ، ووضع يده على رأسه ، وقال « حيرني الهمداني » أو كما قال ونزل .

فهذا الشيخ^(٢) تكلم بلسان جميع بني آدم ، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة ، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء ، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف تدفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ والجارية التي قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : في السماء قال : أعتقها فإنها مؤمنة » جارية أعجمية ، أرأيت^(٣) مَنْ فقهها وأخبرها بما ذكرته ؟ وإنما أخبرت عن القطرة التي فطرها الله تعالى عليها ، وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وشهد لها بالإيمان .

فليتأمل العاقل ذلك يجده هادياً له على معرفة ربه ، والإقرار به كما ينبغي ، لا ما أحدثه التعمقون والمتشدقون ممن سؤل لهم الشيطان وأملى لهم .

ومن أمثلة ذلك : أن الذين تَبَسَّوا الكلام بالفلسفة من أكابر المتكلمين

(١) للتوفي سنة ٥٠٦ هـ ترجمته في البداية ص ١٧٦ ج ١٢ .

(٢) أبو جعفر الهمداني . (٣) أى أخبرني من الذي علمها أوقفها الخ .

تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم الخزونة : ما إذا تدبره من له أدنى عقل ودين وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء ، حتى قد يكذب بصدور ذلك عنهم ، مثل تفسير حديث المعراج ، الذى ألقه أبو عبد الله الرازى ^(١) الذى احتذى فيه حذو ابن سينا ، وعين القضاة الهمداني ، فإنه روى حديث المعراج ، بسياق طويل وأسماء عجبية وترتيب لا يوجد فى شيء من كتب المسلمين ، لا فى الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة ولا الضعيفة للمروية عند أهل العلم ، وإنما وضعه بعض السؤال والطريقة ، أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة ، ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج الموجود فى كتب الحديث والتفسير والسيرة وعدوله عما يوجد فى هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم ، ولا يوجد فى أثاره من علم فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين ، وجعل معراج الرسول ترقية بفكره إلى الأفلاك ، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب ، فأدم هو القمر ، وإدريس هو الشمس والأنهار الأربعة هى العناصر الأربعة ، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق ، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التى يجب صونها عن أفهام المؤمنين ، وعلمائهم حتى إن طائفة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب ، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك حتى أروه النسخة بخط بعض المشايخ المعروفين الخبيرين بحاله وقد كتبها فى ضمن كتابه الذى سماه « المطالب العالية » وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين .

وتجد أيا حامد النزالى - مع أن له من العلم بالفقہ والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك ، مع الزهد والعبادة وحسن القصد ، وتبحره فى العلوم الإسلامية أكثر من أولئك - يذكر فى كتاب « الأربعين » ونحوه كتابه : « المضمون به على غير أهله » فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه ، قد غيرت عباراتهم

(١) الشهير بالفخر الرازى .

وترتيبهم ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد ومقالات أهل الملل يعتقد أن ذلك هو السر الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدرکوا الحقائق بنور الهی . فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهی وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعباد برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم ، حتى يزعموا بذلك ما ورد به الشرع .

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه ، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب ، وآتاه الله إيماناً مجللاً ، كما أخبر به عن نفسه ، وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة ، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين والأمير كما وجده ، لكن لم يبلغه من الثمرات النبوی الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال ، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك ، فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق ، حيث لم يكن عنده طريق غيرها ، لاسداد الطريقة الخاصة السنية الذموية عنه بما كان عنده من قلة العلم بها ومن الشبهات التي تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين ، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة . ولهذا كان كثير الذم لهذه الحوائل والطريقة العلم . وإنما ذاك ^(١) لعلمه الذي سلكه ، والذي حجب به عن حقيقة المتابعة للرسالة . وليس هو بعلم ، وإنما هو عقائد فلسفية وكلامية ، كما قال السلف « العلم بالكلام هو الجهل » وكما قال أبو يوسف ^(٢) « من طلب العلم بالكلام تزندق » ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه ، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ^(٣) - فيما علقه عنه -

(١) أي إن ذمه إنما يقع على علم خاص ، هو ما عرفه من العلوم الكلامية والفلسفية . (٢) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة . (٣) الشهير بالعزيز أو عز الدين ولقب بسلطان العلماء .

ينكر أن يكون « بداية الهداية » من تصنيفه ويقول : إنما هو تقوُّل عليه ، مع أن هذه الكتب مقبولة أضعاف مردودها ، والمردود منها أمور مجمة ، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين .

وأما « المصنوعون به على غير أهله » فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه ، وأما أهل الخبرة به وبجأله فيعلمون أن هذا كله كلامه ، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضا ، ولكن كان هو وأمثاله - كما قدمت - مضطرين لا يثبتون على قول ثابت ، لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق ، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة الذين ورثوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم العلم والإيمان ، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن ، كما قدمناه ، وأهل الفهم لكتابات الله والعلم والفهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك ، كما جاءت به الرسالة . ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ^(١) يقول - فيما رأيته بخطه - : أبو حنيفة كثر القول فيه ومنه . فأما هذه الكتب - يعنى الخالفة للحق - فلا يلتفت إليها . وأما الرجل فيسكت عنه ، ويفوض أمره إلى الله .

ومقصود : أنه لا يذكر بسوء ، لأن غفوا الله عن الناس والخطيئة وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب ، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله ، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره ، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على محقق الذنوب ، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ^(٢) ذلك في حق معين إلا ببصيرة ، لا سيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح والعمل الصالح والقصد الحسن ، وهو ^(٣) .
يميل إلى الفلسفة ، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية . ولهذا

(١) أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بهي الدين بن الصلاح الشهرزورى

مفتى الشام ومحدثها توفى سنة ٦٤٣ هـ ذكره في البداية ص ١٦٨ ج ١٣ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعله « على إثبات » . (٤) أى الغزائى .

فقد رد عليه علماء المسلمين ، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي ، فإنه قال :
« شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر »
وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه . ورد
عليه أبو عبد الله المازري ^(١) في كتاب أفرده ، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي ،
ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه ، رد عليه كلامه في مشكاة الأنوار ونحوه ،
ورد عليه الشيخ أبو البيان والشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، وحذر من كلامه في
ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما ، ورد عليه ابن عقيل وابن الجوزي وأبو محمد
المقدسي وغيرهم .

وهذا باب واسع ، فإن الخارجين ^(٢) عن طريقة السابقين الأولين من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لهم في كلام الرسول ثلاث طرق : طريقة
التخييل ، وطريقة التأويل ، وطريقة التجهيل .

فأهل التخييل : هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون : إنه خيل أشياء ،
لا حقيقة لها في الباطن ، وخاصية النبوة عندهم التخييل .

وطريقة التأويل : طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم ، يقولون :
إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ ، وما يفهم منه ، وهو - وإن كان
لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده - فكان مقصوده : أن هذا يكون
سبباً للبحث بالعقل ، حتى يعلم الناس الحق بقولهم ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى
ما يوافق قولهم ليثابروا على ذلك ، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد
والتعليم ، بل قصده التعمية والتلبيس ، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم .
ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان ، فيجعلون حالهم في العلم مع عدمه
خيراً من حالهم مع وجوده ، وأولئك المتقدمون : كابن سينا وأمثاله ، ينكرون

(١) المالكي شارح صحيح مسلم . (٢) من المتفلسة والمتكلمين

على هؤلاء ، ويقولون : ألفاظه كثيرة صريحة لا تقبل التأويل ، لكن كان قصده التخييل ، وأن يعتقد الناس الأمر على خلاف ما هو عليه .

وأما الصنف الثالث ، الذين يقولون : إنهم أتباع السلف ، فيقولون : إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات ، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك ، بل لازم قولهم : أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات ، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه ، والذين ينتحلون مذهب السلف ، يقولون : إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص ، بل يقولون ذلك في الرسول . وهذا القول من أبطل الأقوال ، ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى (٣ : ٦ وما يعلم تأويله إلا الله) ويظنون أن التأويل هو المعنى الذى يسمونه م تأويلا ، وهو مخالف للظاهر .

ثم هؤلاء قد يقولون : تجرى النصوص على ظاهرها ، وتأويلها لا يعلمه إلا الله ، ويريدون بالتأويل : ما يخالف الظاهر ، وهذا تناقض منهم ، وطائفة يريدون بالظاهر ألقاظ النصوص فقط ، والطائفتان غالتان في فهم الآية .

وذلك أن لفظ « التأويل » قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات ، له ثلاث

معان :

أحدها : أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام ، وإن وافق ظاهره . وهذا هو المعنى الذى يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة ، كقوله تعالى (٧ : ٥٣ هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق) ومنه قول عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك الله ربنا ولك الحمد ^(١) اللهم اغفر لى ، يتأول القرآن »

(١) الذى رواه الجماعة إلا الترمذى ، ورواه أيضا أحمد فى مسنده والبيهقى فى

سننه « وبمحمدك » .

والثاني : يراد بلفظ التأويل « التفسير » وهو اصطلاح كثير من المفسرين ، ولهذا قال مجاهد - إمام أهل التفسير - إن « الراسخين في العلم » يعلمون تأويل المتشابه ، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه ، وهذا مما يعلم الراسخون .
والثالث : أن يراد بلفظ « التأويل » صرف اللفظ عن ظاهره ، الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك ، لدليل منفصل يوجب ذلك ، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبيّنه . وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف ، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من التأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام ، وظن هؤلاء أن قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) يراد به هذا المعنى ، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين : قوم يقولون : إنه لا يعلمه إلا الله ، وقوم يقولون : إن الراسخين في العلم يعلمونه ، وكلا الطائفتين مخطئة ، فإن هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية . وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورموا في آثارهم بالشهب ^(١) .

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء ، وسماه « الرد على الزنادقة والجهمية ، فيما شكت فيه من متشابه القرآن » ^(٢) وتأولته على غير تأويله ، فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه . ولم يقل أحد ولا أحد من الأئمة : إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها ، ولا قالوا : إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه ، كيف ؟ وقد أمر الله بتدريسه ، فقال تعالى (٣٨ : ٢٩) كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا

(١) جمع شهاب ، والمراد الحجج المحرقة لأباطيلهم .

(٢) رسالة صغيرة مطبوعة عن نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على نفقة

محمد سعيد ندا وشركاه بمكة المكرمة . وكتبه سليمان الصنيع .

آياته) ولم يقل : بعض آياته ، وقال (٨٢:٤ و ٢٤:٤٧ أفلا يتدبرون القرآن ؟) وقال (٢٣: ٦٨ أفلم يدبروا القول ؟) وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله ، وأنه جعله نوراً وهدى لعباده . ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه ، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود - أنهم قالوا : « كنا إذا تعلمنا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم نجاوزها حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل » قالوا : « فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً » وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من يقول في الرسول وبيانه للناس [إنه لم يفهم القرآن ولم يعرف معناه] مما هو من قول الملاحدة ، فكيف يكون قوله في السلف ؟ حتى يدعى أتباعه ، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته ، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره ، لما فيه من فساد الناس ، وأما عند أهل العلم والإيمان فلا ، وقول النفاة باطل باطنًا وظاهرًا ، والرسول صلى الله عليه وسلم ومتبعوه منزهون عن ذلك ، بل مات صلى الله عليه وسلم وتركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ، وأخبرنا أن « كل ما حدث بعده من محدثات الأمور فهو بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار »

وربما أنشد بعض^(١) أهل الكلام بيت مجنون بنى عامر :

وكلُّ يدعى وصلاً للبيلى وليلى لا تقر لهم بذاكا

فن قال من الشعر ماهو حكمة ، أو تمثل ببيت من الشعر فيما تبين له أنه حق . كان قريباً . أما إثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره فيقال لصاحبه :

(١) هو العز بن عبد السلام ، كما سيأتي في ص ٩٨ من الأصل الخطى وما بعدها .

ينبغي أن تبين أن السلف لا يقرون بمن انتحلتهن . وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره
من يقولون عن السلف ما لم يقولوه ، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بمجالهم وعدل
فيما نقل ، فإن الناقل لا بد أن يكون عالماً عدلاً . فإن فرض أن أحداً نقل مذهب
السلف كما يذكره ، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف ، كأبي المعالي ^(١)
وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب [أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي] وأمثالهم ممن
لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة ، فضلا عن
خواصها ، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما ، إلا
بالسمع ، كما يذكر ذلك العامة ، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند
أهل العلم بالحديث ، وبين الحديث المفتري المكذوب ، وكتبهم أصدق شاهد بذلك
ففيها عجائب . وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة
والمتصوفة يعترف بذلك ، إما عند الموت وإما قبل الموت . والحكايات في هذا
كثيرة معروفة .

هذا أبو الحسن الأشعري : نشأ في الاعتزال أربعين عاما يناظر عليه ، ثم
رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم .

وهذا أبو حامد الغزالي [مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة
وسلوكة طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة
ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة
أهل الحديث] وصنف « إجماع العوام عن علم الكلام » [وكذلك أبو عبد الله
محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات] « لقد تأملت
الطرق الكلامية والمنهاج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى غليلا ، ولا تروى غليلا ،

(١) أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشهير بإمام الحرمين .
تقدم ، وانظر كلام شيخ الإسلام في أبي المعالي وذويه في التسعينات ص ٢٥١ .
وكتبه سليمان الصنيع .

ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن [أقرأ في الإثبات (الرحمن على العرش استوى) (٣٥ : ١٠) إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وأقرأ في النفي (ليس كئله شيء) (٢٠ : ١١٠) ولا يحيطون به علما) (هل تعلم له سميا ؟) ثم قال : ومن جرب مثل نجر بتي عرف مثل معرفتي [وكان يتمثل كثيراً :
نهاية إقدام العقول عقل وأكثر سعى العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسوننا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره ، واختار مذهب السلف .
وكان [يقول « يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام ، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ
بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به » وقال عند موته « لقد خضت البحر الخضم ، وخليت
أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت فيما نهوني عنه . والآن : إن لم يتداركني ربي
برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنذا أموت على عقيدة أُمي - أو قال - : عقيدة
مجاثر نيسابور » وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني :
« إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم ^(١) » [وكان ينشد :
لعمرى لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

(١) بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول سليمان بن عبد الرحمن الصنيع : إني لما
رأيت هذه الصفحة فيها من السقط والتحريف ونسبة أقوال إلى غير قائلها عرفت
أن ذلك بلا شك ولا ريب من عمل النساخ ، ولما كانت تلك الأقوال وقائلوها
معروفة مظانها في كتب شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله ، كنهاج
السنة النبوية ، ويسان موافقة صريح للعقول لصحيح المنقول . وكتاب النبوات ،
والفتوى الحموية وغير ذلك ، ومثل كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ،
واجتماع الجيوش الإسلامية لغزو المعتلة والجهمية ، كلاهما لشمس الدين ابن قيم
الجوزية - لما كان كذلك نقلت ذلك منها على الصواب ، وجعلت ما زدته مما سقط
من النسخ في هذه الرسالة بين قوسين واقفين هكذا []

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن ، أو قارعاً سن نادم
وان الفارض - من متأخري الاتحادية - صاحب القصيدة الثانية المعروفة
بنظم السلوك ، وقد نظم فيها الاتحاد نظماً رائعاً اللفظ ، فهو أخبث من لحم خنزير
في صينية من ذهب . وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك . الله أعلم بها وبما اشتملت
عليه ، وقد نفقت كثيراً ، وبالغ أهل العصر في تحسينها والاعتداد بما فيها من
الاتحاد - لما حضرته الوفاة أنشد :

إن كان منزلتي في الحب عندي ما قد لقيت فقد ضيّعت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

ولقد كان من أصول الإيمان : أن يُثبَّت الله العبد بالقول الثابت في الحياة
الدنيا وفي الآخرة ، كما قال تعالى (١٤ : ٣٤ - ٣٧ ألم تر كيف ضرب الله مثلا :
كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين
بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يقلدكرون ، ومثل كلمة خبيثة
كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ، ما لها من قرار ، يثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وبضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء)
والكلمة : أصل العقيدة ، فإن الاعتقاد : هو الكلمة التي يعتقدونها المرء ،
وأطيب الكلام والعقائد : كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله . وأخبث الكلام
والعقائد : كلمة الشرك ، وهو اتخاذ إله مع الله . فإن ذلك باطل لا حقيقة له .
ولهذا قال سبحانه (ما لها من قرار) ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على
هذه الكلمات والعقائد الخبيثة لا يزداد إلا ضللاً وبعداً عن الحق وعلماً
ببطلانها ، كما قال تعالى (٢٤ : ٣٩ ، ٤٠ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة
يחסبه الظمان ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه ،
والله سريع الحساب ، أو كظلمات في بحر نجى يغشاه موج من فوقه موج من

فوقه سحب ، ظلمات بعضا فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكذب يراها . ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور) .

فذكر سبحانه مثلين ، أحدهما : مثل الكفر والجهل المركب الذى يحسبه صاحبه موجوداً ، وفي الواقع يكون خيالاً معدوماً كالسراب وأن القلب عطشان إلى الحق كمطش الجسد إلى الماء . فإذا طلب ما ظنه ماء وجدته سرايا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب . وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة .

والمثل الثانى : مثل الكفر والجهل البسيط الذى لا يتبين فيه صاحبه حق ولا يرى فيه هدى ، والكفر المركب مستلزم للبسيط ، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب .

فضرب الله سبحانه المثليين بذلك ليبين حال الاعتقاد الفاسد ، ويبين حال غلظ معرفة الحق ، وهو يشبه حال المذنبون عليهم والضالين [وهما] حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب ، وحال الضال الذى لا يرى طريق الهدى .
فنسأل الله العظيم أن يثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا . وفى الآخرة ، وأن يرزقنا الاعتصام بالكتاب والسنة .

ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشايخ والصوفية إلى المشايخ الصادقين من الكذب والحال ، أو يكون من كلامهم المتشابه الذى تأولوه على غير تأويله ، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم ، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل كثير من البدع والفجور الذى يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ فيبقى عنه ^(١) أو يتوب منه أو يكون له حسنات يغفر له بها ، أو مصائب يكفر عنه بها ، أو يكون من كلام التشبهين بأولياء الله من ذوى الزهاد والعبادات

(١) كيف يعفى عن الفجور والبدع إلا بالتوبة النصوح والعمل الصالح الذى يغير ويزيل آثارها من القلوب ، ومن الأتباع ؟

والمقامات ، وليس هو من أولياء الله المتقين ، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين أو المنافقين أو الكافرين . وهذا كثير ملأ العالم ، تجد كل قوم يدعو من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا يدعى المرسلون ، وأن ذلك عند خواصهم ، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم ، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة ، وتفسيرات باطلة . مثل قولهم عن عمر « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث وكنت كالزنجي بينهما » فيجعلون عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه كالزنجي ، وهو حاضر يسمع الكلام . ثم يدعى أحدهم ^(١) أنه علم ذلك ^(٢) بما قذف في قلبه ، ويدعى كل منهم : أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل ، ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوى الباطلة لظال .

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها « جنب القرآن » ويكون وجده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن ، ويكون فيها من الكذب والضلال أمور . ومنهم من يجعل له قصائد في الاتحاد ، وأنه خالق جميع الخلق ، وأنه خلق السموات والأرض ، وأنه يُسجد له ويُعبد .

ومنهم من يصف ربه في قصائده ، بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكليف والتجسيم التي هي كذب مفترى وكفر صريح ، مثل مواكفته ومشاربته ومماشاته ومماثفته ونزوله إلى الأرض وقعوده ^(٣) في بعض رياض الأرض ونحو ذلك ، ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة التي تكون لخواص أولياء الله المتقين .

ومن أمثلة ذلك : أنك تجد عند الرافضة والمتشعبة ومن أخذ عنهم من دعوى علوم الأسرار والحقائق التي يدعون أخذها عن أهل البيت ، إما من العلوم الدينية وإما من علم الحوادث السكائنة ، ما هو عندهم من أجل الأمور التي يجب التواصي

(١) أحد للتصوفة . (٢) ما يدعيه سراً وحققة .

(٣) هذه الضمائر تركها عائدة على الرب .

بكتانها والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك . وجميعها كذب مخلق وإفك مفترى ، فإن هذه الطائفة الرافضة من أكثر الطوائف كذباً وادعاءً للعلم المكتوم ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة . وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(١) ، وصاروا يدعون أنه خص بأسرار من العلوم والوصية ، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه ، فيخبرهم بانتفاء ذلك . ولما بلغه أن ذلك قد قيل كان يخطب الناس ، وينفي ذلك عن نفسه . وقد خرج أصحاب الصحيح كلام علي هذا من غير وجه ، مثل ما في الصحيح عن أبي جحيفة قال : « سألت علياً : هل عندكم شيء ليس في القرآن ؟ فقال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فهما يعطيه الله الرجل في كتابه وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ^(٢) وفكك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر » ولفظ البخاري « هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن » وفي الصحيحين عن إبراهيم التيمي عن أبيه - وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض - عن علي قال « ما عندنا شيء إلا كتاب الله ، وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور » ^(٣) وفي رواية لمسلم « خطبنا علي بن أبي طالب فقال : من زعم أن عندنا كتاباً نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة - قال : وصحيفته معلقة في قراب سيفه - فقد كذب ، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ^(٤) ، وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم : المدينة حرم » الحديث .

(١) كان أول داع إلى عبادة علي : هو عبد الله بن سبأ المشهور بابن السوداء . وكان هو قائد الفتنة التي انتهت بقتل عثمان ثم بقتال طي ومعاوية . (٢) أي المدينة التي في القتل . (٣) غير - بفتح العين للمهملة وسكون الياء - جبل في جنوب المدينة ، وثور جبل في شمالها . (٤) أي إبل الديات وأعمارها من حقة وجذعة الخ . ودية الجراحات .

وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق : فن أكبر الأشياء [كذبا] حتى يقال : ما كُذِبَ على أحد ما كُذِبَ على جعفر رضى الله عنه . ومن هذه الأمور المضافة : كتاب « الجعر » الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث ، والجعر : ولد المسعر ، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده ، وكذلك كتاب « البطاقة » الذي يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة ، ومثل كتاب : « الجدول » في الملل ، و « الهفت » عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره ، ومثل كتاب « رسائل إخوان الصفا » الذي صنفه جماعة في دولة بنى بويه ببغداد وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة ، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبطلين ، وبين الخنيفية ، وأتوا بكلام^(١) المتفلسفة وأشياء من الشريعة ، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير ، ومع هذا فانت طائفة من الناس - من بعض أكابر قضاة النواحي - يزعم أنه من كلام جعفر الصادق . وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل . ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم ابن غنضب ، يزعمون أنه كان معلما للحسن والحسين . وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم ، وملاحم ابن غنضب إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها ، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل .

وكذلك عامة هذه الملاحم الروية بالنظم ونحوه ، عامتها من الأكاذيب وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشايخ غير واحدة منها ، وقد قررت بعض هؤلاء على ذلك ، بعد أن ادعى قدمها ، وقلت له : بل أنت صنفتها ، ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان المسلمون محاصري عكة ، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك .

وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية ، لأن تشوف الدين يُغلبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر ، وإن كان لأهل الدين

(١) قسره بقوله جمعوا الخ .

إلى ذلك تشوف ، لكن تشوفهم إلى الدين أقوى ، وأوانك ^(١) ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين . فلهذا كثر الكذابون في ذلك وفق ^(٢) منه شيء كثير ، وأكَلْتُ به أموال عظيمة بالباطل ، وقُتِلْتُ به نفوس كثيرة من المتشوفة إلى المُلْك ونحوها . ولهذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويتمعدون الكذب فيه : تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلهية ^(٣) من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذلك ، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال ، كالضرب بالرمل والحصا والشعير والقرعة باليد ونحو ذلك مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام ^(٤) ، فإيهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها ، سواء كانت قد اُحَا أو حصا أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير .

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله فهو من هذا الجنس ، بخلاف القائل الشرعي ، وهو الذي كان يعجب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أن يخرج متوكلا على الله ، فيسمع الكلمة الطيبة « وكان يعجبه القائل ، ويكره الطيرة » لأن القائل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه ، والطيرة معارضة لذلك ، فيكره للإنسان أن يتطير ، وإنما تضر الطيرة من تطير ، لأنه أضر نفسه . فأما للتوكل على الله فلا .

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تاراً ، وإنما الغرض : أنهم يتمعدون فيها كذباً كثيراً من غير أن تكون قد دلت على ذلك

(١) مؤثرو الحياة الدنيا . (٢) راجع وانتشر

(٣) التي لا دخل للإنس والجن في تحريكها وإحداثها . ولعل الأولى نسبتها إلى « الزبانية » لأن الإلهية هي العبادة (٤) طلب معرفة ما قسم الله وقدر بواسطة ضرب الأزلام ، وهي السهام والنبل وأشبهها مما يتخذة النجاجة اليوم من المسبحة وفتح المصحف وكتب خاصة بهذا الباطل .

دلالة ، كما يعتمد خلق كثير الكذب في الرؤيا ، التي منها الرؤيا الصالحة وهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء ^(١) مائة كذبة ، ثم تلقيها إلى الكهان . ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت « يا رسول الله ، إني حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالاسلام ، وإن منا رجالا يأتون الكهان ؟ قال : فلا تأتهم . قال : قلت : ومنا رجال يتطيرون ؟ قال : ذاك شيء يجدونه في صدورهم ، فلا يصدهم . قال قلت : ومنا رجال يخطون ؟ قال : كان نبي من الأنبياء يخط ، فمن وافق خطه فذاك » .

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ^(٢) ومن أخبار الملائكة ما قد يعتمد فيه الكذب الكثير ، فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل ؟ فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية ، مثل أهل الاتحاد . فإن ابن عربي ^(٣) - في كتاب « عنقاء مغرب » وغيره - أخبر بمستقبلات كثيرة ، عامتها كذب ، وكذلك ابن سبعين ^(٤) وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود ، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة ، كما فعل أبو نصر الكندي ^(٥) وغيره من

(١) بسبب استراقها السمع . (٢) كالرؤيا الصالحة وأخبار الكهان التي يتلقونها من مسترق السمع الشياطين خطفا عن الملائكة . (٣) محمد بن علي الحاتمي الطائي صاحب الفتوحات للكية وفصوص الحكم وغيرها ، وهو أفصح داع إلى وحدة الوجود . مترجم في الميزان للذهبي ولسانه لأبن جحر الحافظ وغيرها من الكتب . ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من كبار علماء أهل السنة ردود على باطله . (٤) عبد الحى بن سبعين مترجم في تاريخ مكة للفاسي . وهو من أركان الدعوة إلى وحدة الوجود وله أعمال نيرنجية وسحرية شعبها على العامة . (٥) الشهير بالفارابي .

الفلاسفة ، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي ، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع .
وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائف يدعون أن هذه الأمور من الأسرار الخزونة والعلوم المصونة ، وخاطبت في ذلك طوائف منهم ، وكنت أحلف لهم أن هذا كذب مفترى ، وأنه لا يجرى من هذه الأمور شيء ، وطلبت مباهلة بعضهم لأن ذلك كان متعلقا بأصول الدين ، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم .

فإن شيخهم ^(١) الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم : كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل ، وإن معنى ذلك نزول روحانية عيسى عليه السلام عليه ، وإن أمه اسمها مريم ، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث ، وأنه يظهر مظهرا أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين . ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول ذكرها ووصفها .

ثم إن من عجيب الأمر : أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية الخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع أو مجمل لا يفهم معناه ، وكلما وجد أثرا فيه إجمال نزل على رأيه ، فيحتج بعضهم بالكذب ، مثل المكذوب المنسوب إلى عمر « كنت كالزنجي » ^(٢) ومثل ما يروونه من سر المراج ^(٣) وما يروونه من أن أهل الصفة ^(٤) سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول . فلما نزل الرسول ^(٥) أخبروه ، فقال : من أين سمعتم ؟ فقالوا : كنا نسمع الخطاب .

(١) كأنه يعني نصر النجى معاصر شيخ الإسلام .

(٢) أي عندما يتكلم الرسول مع أبي بكر كما مر في الحديث المكذوب ونبه الشيخ عليه هناك . (٣) تقدم أن ذلك من تأليف الفخر الرازي .

(٤) فقراء المهاجرين الذين كانوا ينزلون صفة في مؤخر المسجد النبوي حتى يوسع الله عليهم بالرزق والمأوى . فينتقلون عنها (٥) يعنون من السماء بعد المراج .

حتى إني لما بينت لطائفة تمشيخوا وصاروا قدوة للناس : أن هذا كذب ما خلقه الله قط . قلت : وبين لك ذلك أن المراح كان بمكة بنص القرآن ويأجماع المسلمين ، والصفة إنما كانت بالمدينة ، فمن أين كان بمكة أهل صُفة ؟ وكذلك احتجاجهم بأن أهل الصفة قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع المشركين لما انتصروا ^(١) وزعموا أنهم مع الله ، ليحتجوا بذلك على متابعة الواقع ^(٢) سواء كان طاعة لله أو معصية ، وليجعلوا حكم دينه هو ما كان ^(٣) ، كما قال الذين أشركوا (٦ : ١٤٨ لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا) وأمثال هذه الموضوعات كثيرة .

وأما الجملات : فنزل احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم كقول علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ » وقول عبد الله بن مسعود « ما من رجل يحدث قوماً بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم » وقول عبد الله بن عباس في تفسير الآيات « ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت ، وكفرك بها تكذيبك بها » .

وهذه الآثار حق ، لكن ينزل كل منهم ^(٤) ذاك الذي لم يحدث به ^(٥) على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق ، التي إذا كشفت وُجِدَت من الباطل والكفر والفساد ، حتى إن أبا حامد الغزالي « في منهاج القاصدين » وغيره ، هو وأمثاله تمثل بما يروى عن علي [زين العابدين] بن الحسين أنه قال :
يَا رَبِّ جَوْهَرِ عِلْمٍ لَوْ أَبُوحَ بِهِ لَقِيلَ لِي : أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْوُثْنَ

(١) زعموا ذلك في غزوة أحد . (٢) أي موافقة القدر الواقع ولو خالف الشرع . (٣) أي وقع وحصل ولو أنكره الدين والرسول . (٤) كل طائفة من البلطية والفرامطة والفلسة والتكلميين . (٥) أي ما نهى الصحابة عن الحديث به .

ولا ستحل رجال مسلمون دعى يرون أقيح ما يأتونه حسنا
فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يدعون من التحقيق وعلوم الأسرار
ماخرجوا به عن السنة والجماعة ، وزعموا أن تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة
بهم فأمنوا بمجملها ومتشابهها وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات
ما لم يُمنح الصدر الأول حُفاظُ الإسلام وبدور الملة ، ولم يتجرؤوا عليها ^(١) برد
وتكذيب ، مع ظهور الباطل فيها تارة ^(٢) وخفائه أخرى - فن المعلوم أن العقل
والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة وإحاطة
بأسرار الأمور وبواطنها . هذا لا ينزع فيه مؤمن . ونحن الآن في مخاطبة من
في قلبه إيمان .

وإذا كان الأمر كذلك فأعلمُ الناس بذلك : أحصم بالرسول وأعلمهم
بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته ، ومدخله ومخرجه وباطنه وظاهره ، وأعلمهم
بأصحابه وسيرته وأيامه ، وأعلمهم بحنا عن ذلك وعن نقلته ، وأعلمهم بتدبينا به
واتباعا له واقتداء به . وهؤلاء هم أهل السنة والحديث ، حفظا له ومعرفة بصحيحه
وسقيمه ، وفقها فيه وفهما يؤتيه الله إياه في معانيه ، وإيمانا وتصديقا ، وطاعة
وانقيادا واقتداء واتباعا ، مع ما يقتزن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم ،
وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم . فإنهم أشد الناس نظرا وقياسا ورأيا ، وأصدق
الناس رؤيا وكشفا . أفلا يعلم من له أدنى عقل ودين : أن هؤلاء أحق بالصدق
والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم ، وأن عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل
والمبتدع ، وأن الذي عندهم هو الحق المبين ، وأن الجاهل بأمرهم والخالف لهم
هو الذي معه من الحشو ما معه ومن الضلال كذلك . وهذا باب يطول شرحه .

(١) أى لم يتجرأ الخارجون على السنة على رد ما جاء فيها أو تكذيبه .

(٢) على زعم الخارجين عليها .

فإن النفوس لها من الأقوال والأفعال مالا يحصره إلا ذو الجلال . والأقوال
إخبارات وإنشاءات كالأمر والنهي^(١)

فأحسن الحديث وأصدق كتاب الله : خبره أصدق الخبر وبيانه أوضح البيان
وأمره أحكم الأمر (٤٥ : ٦ فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون) وكل من اتبع
كلاما أو حديثا - مما يقال : إنه يُلهمُّه صاحبه ، ويُوحي إليه ، أو أنه ينشئه
ويحدثه مما يعارض به القرآن - فهو من أعظم الظالمين ظلما . ولهذا لما ذكر الله
سبحانه قول الذين ما قدرُوا الله حق قدره ، حيث أنكروا الإنزال على البشر^(٢)
ذكر التشبهين^(٣) به المدعين لمائلته من الأقسام الثلاثة ، فإن المائل له : إما
أن يقول : إن الله أوحى إلي ، أو يقول : أوحى إلي ، وألقى إلي ، وقيل لي ، ولا
يسمى القائل ، أو يضيف ذلك إلى نفسه ، ويذكر أنه هو المنشئ له .

ووجه الحصر : أنه إما أن يحذف الفاعل أو يذكره ، وإذا ذكره . فإما أن
يجعله من قول الله ، أو من قول نفسه . فإنه إذا جعله من كلام الشياطين لم يقبل
منه ، وما جعله من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله ، وفيما حذف
فاعله ، فقال تعالى (٩٣ : ٦) ومن أضل ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى إلي
ولم يوح إليه شيء ، ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله) .

وتدبر كيف جعل الأولين في حيز الذي جعله وحيا من الله ولم يسم الموحى ،
فإنهما من جنس واحد في ادعاء جنس الإنباء ، وجعل الآخر في حيز الذي
ادعى أن يأتي بمثله ، ولهذا قال (ممن افترى على الله كذبا) ثم قال : (ومن قال

(١) مثالان للإنشاء . (٢) في قوله تعالى (٩١ : ٦) وما قدرُوا الله حق قدره
إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء . قل من أنزل التوراة التي جاء بها موسى نورا
وهدى للناس ، يجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أتم
ولا آباؤكم ؟ قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون)
(٣) أي التشبهين بالرسول أو بالوحي المنزل عليه .

سأنزل مثل ما أنزل الله) فالفتري للكذب والقائل : أوحى إلى ولم يوحَ إليه شيء : من جملة الاسم الأول ، وقد قرن به الاسم الآخر ، فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة . وقد تقدم قبلهم للكذب للنبوة . فهذا يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم ، كسيلة الكذاب وأمثاله .

وهذه هي أصول البدع التي نردها نحن في هذا المقام ، لأن الخالف للسنة يرد بعض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو يعارض قول الرسول بما يحمله نظيراً له من رأى أو كشف أو نحو ذلك .

فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء^(١) وأئمتهم حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه ، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق ، وكشف حقائق واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجاهل ، المنكرون عليهم ، المكذبون .
لله ورسوله .

فإن [نزهة] لحشوية : إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز - فالخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته ، بل يعلم بطلانه ، وإن كان : لأن فيهم عامة لا يميزون - فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم ، وعوام هؤلاء هم عمار المساجد بالصلوات وأهل الذكر والدعوات ، وحجاج البيت العتيق ، والمجاهدون في سبيل الله ، وأهل الصدق والأمانة وكل خير في العالم ، فقد تبين لك أنهم^(٢) أحق بوجوه الذم ، وأن هؤلاء أبعد عنها ، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم .

وأيضا فينبغي النظر في الموسمين بهذا الاسم^(٣) وفي الواسمين لهم به : أيهما

(١) التبعية للرسول ودينه وسنته . (٢) أي مخالف السنة .

(٣) أي الحشوية .

أحق ؟ وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة ، كما ذكر العلماء ، كأبي حاتم^(١) وغيره : أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث خشوية . ونحن نتكلم بالأسماء التي لاتزاع فيها ، مثل لفظ «الاثبات ، والنفي» فنقول : من المعلوم : أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره . فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذما بذلك ، كالقرامطة ، ثم الفلاسفة ، ثم المعتزلة ، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية^(٢) من الكلائية^(٣) والكرامية^(٤) والأشعرية والفقهاء والصوفية وغيرهم . فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك ، ومن قال بالصفات العقلية^(٥) مثل العلم والقدرة دون الخيرية^(٦) ونحو ذلك سمي مثبتة الصفات الخيرية خشوية ، كما يفعل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي ومحوها .

ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد^(٧) يقيم في فقهه وكلامه لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء ، وأبو المعالي أكثر

(١) أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس من أصحاب أحمد بن حنبل ومن أقران البخاري ، وابنه عبد الرحمن صاحب التفسير المشهور باسمه وصاحب الجرح والتعديل وعلل الحديث .

(٢) المؤمنين بما جاء في صفات الله في القرآن والحديث على ما يليق بالله .
 (٣) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب تقدم ذكره له ترجمة في لسان الميزان .
 (٤) أتباع محمد بن كرام مترجم في ميزان الاعتدال للذهبي ولسانه لابن حجر لحافظ .

(٥) أي التي يعرف ثبوتها الله بالعقل .
 (٦) التي لا تعرف إلا من طريق الخبر والوحي كالاستواء والنزول إلى سماء الدنيا .

(٧) أبو محمد كنت أظنه ابن عقيل ، ولكن ترجع عندي أنه يريد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء صاحب كتاب القواعد وغيره تقدم ذكر وفاته .

اتباعا للكلام ، وهما في المرية متقاربان .

وهؤلاء^(١) يعيبون منازعهم إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه ، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب الحشو لأنها مسائل علمية ، والحديث لا يفيد ذلك^(٢) لأن اتباع النصوص مطلقا في المباحث الأصولية الكلامية حشو ، لأن النصوص لا تنفي بذلك . فالأمر راجع إلى أحد أمرين : إما ريب في الاسناد^(٣) أو في المتن : إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله كأخبار الآحاد^(٤) ويعملون مقتضاها العلم^(٥) وإما لأنهم يعملون ما فهموه من اللفظ معلوما وليس هو بمعلوم ، لما في الأدلة اللفظية من الاختلال . ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله ، تارة يقول : لا نعلم أنهم قالوا ذلك ، وتارة يقول : لا نعلم ما أرادوا بهذا القول ، ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه : لم يستفد من جهتهم علم ، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات ، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء . لأنه قد وكل ثغرها بذينك الداحين^(٦) الدافعين لجنود الرسول عنه ، الطاعنين لمن احتج بها .

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة وإن كان يقر بتعظيمهم وكألهم^(٧) إقرار من لا يتلقى من جهتهم علما ، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة

(١) أبو المعالي وأبو محمد بن عبد السلام وأبو حامد الغزالي وأحزابهم .

(٢) يعنى عندهم وبزعمهم . (٣) سند الحديث واسناده : رجاله الذين رووه ،

ومتنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام الصحابي الذي فيه الحجة وبه الاستدلال

(٤) أخبار الآحاد ما ليست متواترة وتنقسم اصطلاحا إلى غريب وعزيز ومشهور .

(٥) يعنى أن أهل السنة يقولون : إن أخبار الآحاد وتفيد العلم واليقين .

(٦) كذا ولعله محرف عن الرمحين أو كلمة نحوها .

(٧) أى الأنبياء .

يعطى السكة والخطبة رسماً ولفظاً كتابةً وقولاً ، من غير أن يكون له أمر أو نهى مطاع . فله صورة الإمامة بما جمل له من السكة والخطبة ^(١) وليس له حقيقتها ، وهذا القدر - وإن استجازه كثير من الملوك لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة ، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة لضعف مستغنييه وعجزه ^(٢) فيتركب من تقدم ذى المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر ، أو فعل ذلك هوى ورغبة فى الرئاسة ولطائفه ، دون من هو أحق بذلك منه وسلك مسلك المتغايين بالعدوان - فمن المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله ، لا يستجيز أن يقول فى الرسالة : إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه ، حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهى من غيرها موجبا لصلاح الدين ، ولا يستجيز أن يتعدى عليها بالتقدم بين يدى الله ورسوله ، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله ، ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية ، ويدعى أن ذلك من كمال الدين ، وأن الدين لا يكون كاملاً إلا بذلك .

وأحسن أحواله : أن يدعى أن الرسول [كان] عالماً بأن ما أخبر به له تأويلات وتبانيان غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه ، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم ، وأنه ^(٣) وكل ذلك إلى عقول المتأخرين وهذا هو الواقع منهم .

فإن المتفلسفة تقول : إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق لأن إظهارها يفسد الناس ، ولا تحتل عقولهم ذلك ، ثم قد يقولون : إنهم عرفوها ، وقد يقول بعضهم : لم يعرفوها ، أو أنا أعرف بها منهم ، ثم يبينونهاهم بالطرق

(١) أى تضرب النقود باسمه ويخطب له على المنابر دعاء ومدح .

(٢) كان ذلك فى آخر عهد بنى العباس عند ما ضعف خلفاؤهم وانتزع السلطة منهم وزراءهم ونوابهم من بنى بويه والسلاجقة . وفى خلفاء بنى العباس فى مصر . بعد زوال الخلافة من بغداد .

(٣) وإنما يفعل ذلك من فى قلبه مرض وتفاق كذا بهامش الأصل .

القياسية الموجودة عندهم . ولم يقلوا أنه إن كان العلم بها ممكنا فهو ممكن لهم ^(١) كما يدعون أنه ممكن لهم ^(٢) وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتها بإقرارهم . وكذلك التعبير وبيان العلم بالخطاب والكتاب إن لم يكن ممكنا ^(٣) فلا يمكنكم ذلك ، وأنتم تتكلمون وتكتفون علمكم في السكتب . وإن كان ذلك ممكنا فلا يصح قولكم « لم يمكن الرسل ذلك » .

وإن قلتم : يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم . وهذا قولهم . فمن المعلوم : أن علم الرسل يكون عند خاصتهم كما يكون علمكم عند خاصتكم . ومن المعلوم : أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم وهو بذلك أقوم : كارت أحق بالاختصاص به . ولا ريب أن أهل الحديث : أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول وعلم خاصته ، مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة ^(٤) ومثل : أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي ، وأبي الدرداء ، وعيادة بن الصامت ، وأبي ذر الغفاري ، وعمار ابن ياسر ، وحذيفة بن اليمان . ومثل سعد بن معاذ ، وأسيد بن حضير ، وسعد بن عباد ، وعباد بن بشر ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول وأعلمهم ببواطن أموره وأتبعهم لذلك ، فعلماء الحديث أعلم الناس بهؤلاء وبواطن أمورهم وأتبعهم لذلك . فيكون عندهم العلم ، علم خاصة الرسول وبطائنه ، كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم أئمتهم ، وخواص المتكلمين يعلمون

(١) للأنبياء .

(٢) للفلاسفة .

(٣) يعني للأنبياء .

(٤) المبشرين بالجنة أنصارهم بعد الخلفاء الراشدين الأربعة : عبد الرحمن

ابن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل .

علم أئمتهم ، وخواص القرامطة ^(١) والباطنية ^(٢) يعلمون علم أئمتهم ، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء ، فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره مثل مالك ابن أنس ، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره اعتمد أتباعه على روايته ، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر ^(٣) التي رواها ابن أبي الغمر ، وإن طعن بعض الناس فيها ، وكذلك أبو حنيفة ، فأبو يوسف ومحمد وزفر أعلم الناس به ، وكذلك غيرها .

وقد يكتب العالم كتابا أو يقول قولاً فيكون بعض من لم يشافه به أعلم بمقصوده من بعض من شافه به ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « قرب مبلغ أوعى من سامع » لكن بكل حال لا بد أن يكون المبلغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه ، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم .

ومن المستقر في أذهان المسلمين : أن ورثة الرسل وحلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علماً وعملاً ودعوة إلى الله والرسول ، فهؤلاء أتباع الرسول حقاً ، وهم بمنزلة

(١) جماعة من الفوضيين خرجوا على الإسلام وخلفائه تحت زعامة أبي سعيد الجنابي القرمطي وذلك في عهد الخليفة المعتضد في سنة ٢٨٦ هـ وما بعدها ومات الجنابي سنة ٣٠١ هـ ثم بزعمه الحسن بن الصباح . وقد عظم شرفهم سنة ٤٩٤ هـ ص ١٥٩ ج ١٢ بداية .

(٢) الباطنية جماعة تزعم أن جميع أمور الدين من عبادات وغيرها له باطن غير ظاهره يعلمه إمامهم ، وتتشعب شعباً نصيرية ودروز وإسماعلية ، وطلی أساميهما قامت . الصوفية الباطنية .

(٣) التي لا يحسن نشرها بين الناس علناً وقد عقد ابن كثير في البداية والنهاية فصلاً في مخازيهم ومحمل دعوتهم وتنوع أئمتهم نقلاً عن ابن الجوزي وعن الباقي ص ٦١ ، ٦٢ ج ١١ فراجع .

الطائفة الطيبة من الأرض^(١) التي زكت ، فقبلت الماء فأنبئت الكلاً والعشب الكثير ، فزكت في نفسها وزكى الناس بها . وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة ، ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم (٤٥ : ٣٨) واذا ذكر عبادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب أولى الأيدي والأبصار) فالأيدي القوة في أمر الله ، والأبصار البصائر في دين الله ، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف ، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه .

فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقہ في الدين والبصر والتأويل ، فمحررت من النصوص أنهار العلوم ، واستنبطت منها كنوزها ، ورزقت فيها فهمها خاصا ، كما قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد سئل « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس ؟ » فقال : لا ، والذي قنني الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهماً يؤتاه الله عبداً في كتابه » فهذا الفهم هو بمنزلة الكلاً والعشب الذي أنبته الأرض الطيبة . وهو الذي تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية ، وهي التي حفظت النصوص ، فكان همها حفظها وضبطها ، فوردتها الناس وتلقوها بالقبول ، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها واتجروا فيها ، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات ، ورووها كل بحسبه . (٢ : ٦٠ و ٧ : ١٦٠ قد علم كل أناس مشربهم)

(١) يشير إلى الحديث الصحيح . عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً ، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء وأنبئت الكلاء والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة أخرى منها إنماء هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعمل ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » رواه البخاري ومسلم .

وهؤلاء الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، ثم أداها كما سمعها ، فرب حامل فقه وليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وهذا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن : مقدار ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ نحو العشرين حديثاً الذى يقول فيه « سمعت ورأيت » وسمع الكثير من الصحابة ، وبورك له في فهمه والاستنباط منه حتى ملأ الدنيا علماً وفقهاً ، قال أبو محمد بن حزم : وجعت فتواه في سبعة أسفار كبار ^(١) وهى بحسب ما بلغ جامعها ، وإلا فلعلم ابن عباس كالبهر وقفه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذى فاق به الناس ، وقد سمعوا ما سمع وحفظوا القرآن كما حفظه ، ولكن أرضه ^(٢) كانت من أطيب الأراضى وأقبلها للزرع ، فبذر فيها النصوص ، فأنبثت من كل زوج كريم ، و (٦٢ : ٤) ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم) .

وإن تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه ، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره ؟ ^(٣) وأبو هريرة أحفظ منه ، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدى الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درساً ، فكانت همهته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه ، وهمة ابن عباس : مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص ، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها .

(١) كذا هنا . والنسب في إحصاء الأحكام لأبي محمد بن حزم ج ٥ ص ٩٢ ونقله عنه الحافظ ابن القيم في أعلام الموقعين ج ١ ص ١٣ لما ذكر المسكرين من الصحابة قال : « فهم سبعة يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخمة . وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب - بن أمير المؤمنين المأمون - فتيا عبد الله بن عباس في عشرين كتاباً ، وأبو بكر المذكور أحد أئمة الإسلام في العلم الحديث » ١٠ هـ وكتبه سليمان الصنيع (٢) يعنى فطرته ومواهبه .

(٣) في العبارة قلب فإن المفضل هو فتاوى ابن عباس على فتاوى أبي هريرة .

وهكذا ورثتهم من بعدهم : اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص ،
لا على خيال فلسفي ، ولا رأى قياسي ، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات . لا جرم
كانت الدائرة والثناء الصدق ، والجزاء العاجل والآجل : لورثة الأنبياء التابعين
لهم في الدنيا والآخرة . فإن المرء على دين خليله (٣ : ٣١ قل إن كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله) وبكل حال : فهم أعلم الأمة بحديث الرسول ، وسيرته
ومقاصده وأحواله .

ونحن لا نغني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه ، أو كتابته أو روايته ،
بل نغني بهم : كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطناً ، واتباعه
باطناً وظاهراً ، وكذلك أهل القرآن .

وأدنى خصلة في هؤلاء : محبة القرآن والحديث ، والبحث عنهما وعن معانيهما
والعمل بما علموه من موجبهما . ففقهاء الحديث أخير بالرسول من فقهاء غيرهم ،
وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم ^(١) ، وأمرأؤهم أحق بالسياسة النبوية
من غيرهم ، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم .

ومن المعلوم : أن المعظمين للفلسفة والكلام المتعبدین لمضمونهما هم أبعد عن
معرفة الحديث ، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء . هذا أمر محسوس ، بل إذا
كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله صلى الله عليه وسلم وأحواله
وبواطن أموره وظواهرها ، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم ، ولتجد
لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله ، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه ،
وحديث مكذوب موضوع عليه ، وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم

(٢) الصوفية : هندية فارسية يونانية ، ورسالة الرسول صلى الله عليه وسلم دين
الحق والهدى من عند الله ، قد أكملها الله وآتمها ، وجعلها هدى وشفاء ورحمة .
فإدخال الصوفية عليها بدعة محدثة لم يكن عليها أمر رسول الله ولا أصحابه ، فهي رد .
و « خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها » .

هوام كان موضوعاً أو غير موضوع ، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة للرسول بالضرورة البقينية أنها مكذوبة عليه عن أحاديث ، يعلم خاصته بالضرورة البقينية أنها قوله ، وهم لا يعلمون مراده ، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن ، فضلا عن الحديث ، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلا . فمن لا يحفظ القرآن ، ولا يعرف معانيه ، ولا يعرف الحديث ولا معانيه من أين يكون عارفا بالحقائق للأخوة عن الرسول !!

وإذا تدبر العاقل وجد الطوائف كلها كلها كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية ، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد كانت عنهما أنأى ، حتى تجحد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره ، بل ربما ذكرت عنده آية ، فقال : لا نسلم صحة الحديث ، وربما قال : لقوله عليه السلام كذا ، وتكون آية من كتاب الله . وقد بلغنا من ذلك عجائب ، وما لم يبلغنا أكثر .

وحدثني : ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين . رجل يسبى شمس الدين الأصهباني شيخ الايكي ، فأعطوه جزءاً من الربعة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ألمص ، حتى قيل له : ألف لام ميم صاد . فتأمل هذه الحكومة العادة ^(١) ليتبين لك أن الذين يعيرون أهل الحديث وهمدلون عن مذهبهم جهلة زنادقة منافقون بلا ريب . ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن ابن أبي قتيلة أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة ، فقال : قوم سوء ، فقام ^(٢) الإمام أحمد - وهو ينفض ثوبه ، ويقول : زنديق زنديق زنديق . ودخل بيته . فإنه عرف مغراه .

(١) لعل الصواب « الحكاية الغريبة »

(٢) كانت بالأصل « فقال » وصححت من مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي عبيد

ص ١٧ و ص ٢٠٤ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي . وكتبه سليمان الصنيع .

وعيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
وأما أهل العلم ، فكانوا يقولون : هم الأبدال ، لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة ، ليسوا من المعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة^(١) كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه : هذا في العلم والمقال ، وهذا في العبادة والحال^(٢) ، وهذا في الأمرين جميعا ، وكانوا يقولون : هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة ، الظاهرون على الحق . لأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله معهم . وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدا .

فصل

وتلخيص النكتة : أن الرسل إما أنهم علموا الحقائق الخبرية والطلبية ، أو لم يعلموها ، وإذا علموها : فإما أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب ، أو لا يمكنهم ذلك ، وإذا أمكنهم ذلك البيان : فإما أن يمكن للعامة وللخاصة أو للخاصة فقط .
فإن قال : إنهم لم يعلموها ، وأن الفلاسفة والتكلميين أعلم بها منهم ، وأحسن بياناً لها منهم ، فلا ريب أن هذا قول الزنادقة والمنافقين . وستنكمم معهم بعد هذا ، إذ الخطاب هنا لبيان أن هذا قول الزنادقة ، وأنه لا يقوله إلا منافق أو جاهل وإن قال : إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق ، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه الحقائق الباطنة ، فخطبهم بضرب الأمثال ليتفهموا بذلك ، وأظهروا الحقائق العقلية في القوالب الحسية ، فتضمن خطابهم عن الله وعن اليوم الآخر ، من التخيل والتمثيل المعقول بصورة الحسوس ما ينتفع به عموم الناس في أمر

(١) كما يزعم الصوفية : أنهم مغبون عن الأبصار ، ويسمونهم رجال الغيب وأهل الديوان وغير ذلك من الترهات المفسدة للعقول والأديان . (٢) البلية والحال لا يكون على هدى الرسلين إلا بالنية الخالصة وإبتغاء وجه الله وبمعرفة رسالتهم واتباعها

الإيمان بالله وبالمعاد . وذلك يقرر في النفوس من عظمة الله وعظمة اليوم الآخر ما يحضّ النفوس على عبادة الله وعلى الرجاء والخوف ، فينتفعون بذلك ، وينالون السعادة بحسب إمكانهم واستعدادهم ، إذ هذا الذي فعلته الرسل : هو غاية الإمكان في كشف الحقائق لعموم النوع البشري ، ومقصود الرسل : حفظ النوع البشري وإقامة مصلحة معاشه ومعاده .

فعلوم : أن هذا قول حذاق الفلاسفة ، مثل الفارابي وابن سينا وغيرهما ، وهو قول كل حاذق وفاضل من المتكلمين في القدر الذي يخالف فيه أهل الحديث .
فالفارابي يقول « إن خاصة النبوة جودة تخييل الأمور المعقولة في الصور المحسوسة » أو نحو هذه العبارة .

وابن سينا يذكر هذا المعنى في مواضع ، ويقول « ما كان يمكن موسى بن عمران مع أولئك العبرانيين ، ولا يمكن محمداً مع أولئك العرب الجفّة ، أن يبيننا لهم الحقائق على ما هي عليه ، فإنهم كانوا يعجزون عن فهم ذلك ، وإن فهموه على ما هم عليه انحلت عزماتهم عن اتباعه ، لأنهم لا يرون فيه من العلم ما يقتضي العمل » .

وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله ومن بعده ، طائفة منه في الإحياء وغير الإحياء ، وكذلك في كلام الرازي .

وأما الاتحادية ومحوم من المتكلمين : فعليه مدارهم ، وهو مبنيّ كلام الباطنية والقرامطة عليه ، لكن هؤلاء ^(١) ينكرون ظواهر الأمور العملية والعلمية جميعاً وأما غير هؤلاء فلا ينكرون العمليات الظاهرة المتواترة ، لكن قد يجعلونها لعموم الناس لا لخصوصهم ، كما يقولون مثل ذلك في الأمور الخبرية .

(١) الباطنية والقرامطة : جماعة من الزنادقة المفسدين قاموا في أزمنة مختلفة بثورات فوضوية وأمور فاسدة . وقد أشار ابن كثير إلى شيء من مخازينهم في تاريخه البداية والنهاية في مواضع متعددة منها ص ٦١ ، ٦٢ ج ١١ .

ومدار كلامهم : على أن الرسالة متضمنة لمصلحة العموم علما وعملا . وأما الخاصة فلا . وعلى هذا يدور كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا وسائر فضلاء المتفلسفة .

ثم منهم من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية ، وهؤلاء كثيرون في متفكرتهم ومتصوفتهم وعقلاء فلاسفتهم . وإلى هنا كان يتهدى علم ابن سينا ، إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية . فإن قدماء الفلاسفة كانوا يوجبون اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد ، فلأن يوجبوا اتباع نواميس الرسل أولى . فإنهم - كما قال ابن سينا : - « اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من هذا الناموس الحمدي » وكل عقلاء الفلاسفة متفقون على أنه أكمل وأفضل النوع البشري ، وأن جنس الرسل أفضل من جنس الفلاسفة المشاهير ، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار ، وأن الفلاسفة الحكماء أنبياء صغار ، وقد يجعلونهم صنفين . وليس هذا موضع شرح ذلك . فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع .

وإنما الغرض : أن هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين غاية ما يقولون : هذا القول ، ونحن ذكرنا الأمر على وجه التقسيم العقلي الحاصر ، لتلايخرج عنه قسم ، ليتبين أن الخالف لعلماء الحديث علما وعملا : إما جاهل وإما منافق ، والمنافق جاهل وزيادة ، كما سنبينه إن شاء الله . والجاهل هنا فيه شعبة نفاق ، وإن كان لا يعلم بها فالمنكر لذلك جاهل منافق .

فقلنا : إن من زعم أنه وكبار طائفته أعلم من الرسل بالحقائق ، وأحسن بيانا لها : فهذا زنديق منافق إذا أظهر الإيمان بهم باتفاق المؤمنين . وسيجيء الكلام معه .

وإن قال : إن الرسل كانوا أعظم علما وبيانا ، لكن هذه الحقائق لا يمكن علمها ، أو لا يمكن بيانها مطلقا ، أو يمكن الأمرين للخاصة .

قلنا : فحينئذ لا يمكنكم أتم ما عجزت عنه الرسل من العلم والبيان .

إن قلتم : لا يمكن علمها .

قلنا : فأتتم وأكبركم لا يمكنكم علمها بطريق الأولى .

وإن قلتم : لا يمكنهم بيانها .

قلنا : فأتتم وأكبركم لا يمكنكم بيانها .

وإن قلتم : يمكن ذلك للخاصة دون العامة .

قلنا : فيمكن ذلك للخاصة من الرسل ^(١) دون عامتهم .

فإن ادعوا أنه لم يكن في خاصة أصحاب الرسل من يمكنهم فهم ذلك جعلوا السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان . وهذا من مقالات الزنادقة . لأنه قد جعل بعض الأمم الأوائل من اليونان والهند ومجوسهم أكل عقلا وتحقيقا للأمور الإلهية وللعادية ^(٢) من هذه الأمة . فهذا من مقالات المنافقين الزنادقة . إذ المسلمون متفقون على أن هذه الأمة خير الأمم وأكملهم ، وأن أكل هذه الأمة وأفضلها هم سابقوها .

وإذا سلم ذلك فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم : هم أهل الحديث وأهل السنة . ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك « أصول السنة عندنا . التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والافتداء بهم ، وترك البدع ، وكل بدعة ضلالة . » والسنة عندنا : آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم « والسنة تفسر القرآن ، وهي دلائل القرآن ، أي دلالات على معناه .

ولهذا ذكر العلماء : أن الرفض أساس الزندقة ، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقا زنديقا ، وهو عبد الله بن سبأ ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين ^(٣)

(١) أي بيانها من الرسل لخاصة الناس دون عامتهم .

(٢) للتعلم بالمعاد والبعث واليوم الآخر .

(٣) من المهاجرين والأنصار كآبي بكر وعمر وعثمان .

فقد قدح في نقل الرسالة ، أوفى فهمها ، أوفى اتباعها . فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها ^(١) وتارة في اتباعهم لها ، وتحيل ذلك على أهل البيت ، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود .

والزبازقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم : يقدحون تارة في النقل ، وهو قول جهالهم ، وتارة يقدحون في فهم الرسالة ، وهو قول حذاقهم ، كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم . حتى كان التلمساني مرة مريضا فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبه الحديث ، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر : أنه حجاب ، وأن الأمر مداره على الكشف ، وغرضه كشف الوجود المطلق ^(٢) ، فقال ذلك الطالب : فما معنى قول أم الدرداء « أفضل عمل أبي الدرداء : التفكير » فقبهم بدخول مثل هذا عليه ، وقال للذي جاء به : كيف يدخل على مثل هذا ؟ ثم قال : أتدرى يا بني ما مثل أبي الدرداء وأمثاله ؟ مثلهم : مثل أقوام سمعوا كلاما وحفظوه لنا ، حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه ، ومثل بريد ^(٣) حمل كتابا من السلطان إلى نائبه أو نحو ذلك - فقد طال عهدي بالحكاية ، حدثني بها الذي دخل عليه وهو ثقة يعرف ما يقول في هذا ، وكان له في هذه القنون جولان كثير .

وكذلك ابن سينا وغيره يذكر من التنقص بالنصحابة ما ورثه عن أبيه وشيعته القرامطة ، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة عرضوا بقول الرافضة الضلال ، لكن أولئك [الرافضة] يصرجون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء [الفلاسفة] .
ولهذا تجد بين الرافضة والقرامطة والاتحادية اقتران واشتباه ، يجمعهم أمور

(١) أي في علم السابقين بالرسالة .

(٢) الذي هو وجود الحق والخلق غندهم بلا تعدد فيه ولا يتميز .

(٣) البريد حامل الكتب والرسائل وناقلها من مكان إلى مكان .

منها : الطمن في خيار هذه الأمة ، وفيما عليه أهل السنة والجماعة ، وفيما استقر من أصول الملة وقواعد الدين ، ويدعون باطنا امتازوا به واختصوا به عن سواهم ، ثم هم مع ذلك متلاعنون متباغضون مختلفون ، كما رأيت وسمعت من ذلك مالا يحصى ، كما قال الله عن النصارى (٥ : ١٤) ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم ، فنسوا حظا مما ذكروا به ، فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) وقال عن اليهود (٥ : ٦٤) وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله) .

وكذلك المتكلمون المخلطون الذين يكونون تارة مع المسلمين ، وإن كانوا مبتدعين ، وتارة مع الفلاسفة الصابئين ، وتارة مع الكفار المشركين ، وتارة يقابلون بين الطوائف وينتظرون لمن تكون الدائرة ، وتارة يتحيزون بين الطوائف وهذه الطائفة الأخيرة قد كثرت في كثير من انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم ، لا سيما لما ظهر المشركون من الترك^(١) على أرض الإسلام بالشرق في أثناء المائة السابعة . وكان كثير من ينتسب إلى الإسلام فيه من التفلق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين^(٢) . فتجد أبا عبد الله الرازى يطن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين ، وفي إفادة الأخبار للعلم^(٣) . وهذان هما مقدمتا الزندقة ، كما قدمناه . ثم يعتمد فيما أقر به من أمور الإسلام على ما علم بالاضطرار من دين الإسلام ، مثل العبادات والهرمات الظاهرة ؛ وكذلك الإقرار بعماد الأجساد بعد الاطلاع على التناسخ والأحاديث - يجعل العلم بذلك مستفادا من أمور كثيرة ، فلا يعطل تعطيل الفلاسفة

(١) يريد التتار تحت رئاسة هولاكو وجنكيزخان ومنهم تيمور لنگ .

(٢) من نصارى الإفرنج الذين استولوا على الشام وشواطئ مصر .

(٣) يعنى أن ألفاظ الكتاب العزيز والأخبار النبوية لا تفيدان اليقين والعلم

القطعى بصفات الله تعالى عند الرازى .

الصائبين ولا يقر إقرار الخفاء العلماء المؤمنين ، وكذلك الصحابة ، وإن كان .
[الرازى] يقول بعد التهم فيما نقلوه و بعلمهم فى الجملة ، لكن يزعم فى مواضع :
أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه ، إذ لم يجد مأثورا عنهم التسكلم
بلغة الفلاسفة ، ويجعل هذا حجة له فى الرد على من زعم ^(١)

وكذلك هذه المقالات لا تجدها إلا عند أجهل المتكلمين فى العلم وأظلمهم
من هؤلاء المتكلمة والفلاسفة والتشيع والامحادية فى الصحابة ، مثل قول كثير
من العلماء والمتأمره ^(٢) : أنا أشجع منهم ، وإنهم لم يقاتلوا مثل العدو الذى
قاتلناه ، ولا باسروا الحروب مباشرة ، ولا ساسوا سياستنا ، وهذا لا تجده إلا
فى أجهل الملوك وأظلمهم .

فإنه إن أراد أن نفس أظلمهم ، وما يتوصلون به إلى بيان مرادهم من
المعانى لم يعلموه : فهذا لا يضرهم ، إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على المرسل
وأصحابهم ، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به ، فالتوسطون بينهم من الترجمة
يعلمون لفظ كل منهما ومعناه ، فإن كان المعنيان واحداً كالشمس والقمر ، وإلا
علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق ، فينقل لكل منهما مراد صاحبه ،
كما يصور المعانى ويبين ما بين المعنيين من التماثل والتشابه والتقارب .

فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول . وفيما جاء به بيان الحجة على
بطلان كفر كل كافر ، و بيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بيانا من مقاييس
أولئك الكفار ، كما قال تعالى (٢٥ : ٢٣) ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق
وأحسن تفسيراً) أخبر سبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلى لباطلهم إلا
جاءه الله بالحق ، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيراً
وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم .

(١) يابض بالأصل قدر ثلاث كلمات .

(٢) كذا بالأصل ولعله « الملوك والأمراء » .

وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار - من حكم أو دليل -
يندرج فيما علمه الصحابة . وهذه الآية ذكرها الله تعالى بعد قوله (٣٠: ٣١ ،
وقال الرسول : يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ، وكذلك جعلنا لكل
نبي عدواً من المجرمين ، وكفى بربك هادياً وبصيراً) فبين أن من هجر القرآن فهو
من أعداء الرسول ، وأن هذه العداوة أمر لا بد منه ، ولا مفرّ عنه ، ألا ترى إلى قوله
تعالى (٢٧ : ٢٥) - ٢٩ . ويوم يعرض الظالم على يديه يقول : يا ليتني اتخذت مع
الرسول سبيلاً ، يا ويلتا ، ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً . لقد أضلني عن الذكر بعد
إذ جاءني ، وكان الشيطان للإنسان خذولاً) .

والله تعالى قد أرسل نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع العالمين ، وضرب
الأمثال فيما أرسله به لجميعهم ، كما قال تعالى (٣٩ : ٢٧) ولقد ضربنا للناس في هذا
القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون (فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا
القرآن من كل مثل .

ولا ريب أن الألفاظ في الخطابات تكون بحسب الحاجات كللصلاح في
المحاربات . فإذا كان عدو المسلمين - في تحصنهم وتسليحهم - على صفة غير الصفة
التي كانت عليها فارس والروم : كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة ^(١) التي
مبناها على تحريم ما هو لله أطوع وللعبد أنفع ، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة .
وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك ، لا بفضل قوته
وشجاعته ، ولكن لجانسته لهم ، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب - وهم خيار
العجم - أعلم بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي ، وكما يكون العربي المتشبه بالنجم
- وهم أدنى العرب - أعلم بمخاطبة العرب من العجمي . فقد جاء في الحديث :
« خيار عجمكم : المتشبهون بعربكم . وشرار عربكم : المتشبهون بعجمكم » .

(١) من استعمال الآلات والعدد المناسبة لكل عصر . ففي هذا العصر طائرات
وغواصات وخاقيات من الأدخنة والأبخرة ونحوها ، فيجب تعليمها وصنعها وابتعاها .

ولهذا لما حاصر النبي صلى الله عليه وسلم الطائف رماهم بالمنجنيق ، وقتلهم قتالا لم يقاتل غيرهم مثله في المزاخفة ، كيوم بدر وغيره ، وكذلك لما حوَصر المسلمون عام الخندق اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار . وقيل : إن سلمان أشار عليهم بذلك ، فسلموا ذلك له ، لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله . وقد قررنا في قاعدة السنة والبدعة : أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله ، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب . فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية : فهو من الدين الذي شرعه الله ، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك . وسواء كان هذا مفعولا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يكن . فافعل بعده بأمره - من قتال المرتدين والخوارج المارقين وفارس والروم والترك ، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وغير ذلك - هو من سنته . ولهذا كان عمر بن عبد العزيز يقول : « سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتنا ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله . ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأى من خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد . ومن استنصر بها فهو منصور . ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولآء الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا » .

فسنة خلفائه الراشدين : هي مما أمر الله به ورسوله ، وعليه أدلة شرعية مفصلة ليس هذا موضعها .

فكما أن الله بين في كتابه مخاطبة أهل الكتاب ، وإقامة الحجّة عليهم بما بينه من أعلام رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما في كتبهم من ذلك ، وما حرفوه وبدلوه من دينهم ، وصدق بما جاءت به الرسل قبله حتى إذا سمع ذلك السكتلبي العالم المنصف وجد ذلك كله من أبين الحجّة وأقوم البرهان .

والمناظرة والحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف ، وإلا فالظالم يمحّد الحق الذي يعلّمه ، وهو الميسّط والمقرّط ، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم

وهو المعرض عن النظر والاستدلال ، فكما أن الإحساس الظاهر لا يحصل للمعرض ولا يقوم للجاحد ، فكذلك الشهود الباطن لا يحصل للمعرض عن النظر والبحث ، بل طالب العلم يجتهد في طلبه من طرق . ولهذا سمي مجتهداً ، كما يسمى المجتهد في العبادة وغيرها مجتهداً ، كما قال بعض السلف « ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيهم » وقال أبي بن كعب وابن مسعود « اقتصد في سنة ، خير من اجتهد في بدعة » وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر »^(١) وقال معاذ بن جبل ، و يروى مرفوعاً وهو محفوظ عن معاذ « عليكم بالعلم . فإن تعليمه حسنة ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبدله لأهله قربة » فجعل الباحث عن العلم مجاهداً في سبيل الله .

ولما كانت الحاجة لا تنفع إلا مع العدل ، قال تعالى (٢٩ : ٤٦) ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) فالظالم ليس علينا أن مجادلهم بالتي هي أحسن . وإذا حصل من مسلمة أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلفتهم وترجوا لنا بالعربية انتفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم ، كما كان عبد الله ابن سلام وسلمان الفارسي وكعب الأحبار^(٢) وغيرهم يحدثون بما عندهم من العلم ، وحينئذ يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول ، ويكون حجة عليهم من وجه وعلى غيرهم من وجه آخر ، كما بيناه في موضعه .

والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة ، كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر . وقد سمعت ألقاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه . أفاده المنذرى في مختصر سنن أبي داود . . .
(٢) لقد كان من إشاعة كعب الأحبار لأخبار وقصص وتواريخ بني إسرائيل أثر كبير في إفساد عقول ودين كثير من الناس لأنهم أخذوها بلا تمحيص .

فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب ، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية .

والمعاني الصحيحة [في التوراة] إما مقارنة لمعاني القرآن أو مثلها أو بعينها وإن كان في القرآن من الألفاظ والمعاني خصائص عظيمة .

فإذا أراد المجادل متهم أن يذكر ما يظن في القرآن بنقل أو عقل ، مثل أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء بما يخالف ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، أو خلاف ما ذكره الله في كتبهم ، كزعمهم للنبي صلى الله عليه وسلم أن الله أسرم يتحميم^(١) الزاني دون رجمه : أمكن للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرؤها بالعربية ويترجمها من ثقات الترجمة ، كمبد الله بن سلام ونحوه ، لما قال لحبرهم : « ارفع يديك عن آية الرجم » فإذا هي تلوح . ورجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانيين منهما ، بعد أن أقام عليهم الحجة من كتابهم . وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم ، وقال « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أمأتوه » ولهذا قال ابن عباس في قوله (٥ : ٤٤) إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا) قال [ابن عباس] : محمد صلى الله عليه وسلم ، من النبيين الذين أسلموا ، وهو لم يحكم إلا بما أنزل الله عليه ، كما قال (٥ : ٤٩) وأن احكم بينهم بما أنزل الله) .

وكذلك يمكن أن يقرأ من نسخة مترجمة بالعربية قد ترجمها الثقات بالخط واللفظ العربيين يعلم بهما ما عندهم ، بواسطة المترجمين الثقات من المسلمين ، أو ممن يعلم خطهم^(٢) منا ، كزيد بن ثابت ونحوه لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعلم ذلك ، والحديث معروف في السنن^(٣) وقد احتج به البخاري في (باب

(١) تسويد وجه الزاني بالحلم وهو الفحم . (٢) يعني مع لغتهم .

(٣) كالترمذي وقال حسن صحيح ، وأخرجه أبو داود في كتاب العلم من سننه

وأخرجه البخاري تعليقا في كتاب العلم من صحيحه اه مندرى .

ترجمة الحاكم ، وهل يجوز ترجان ؟ قال : وقال خارجه بن زيد عن زيد بن ثابت « إن النبي أمره أن يتعلم كتاب اليهود ، حتى كتب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه ^(١) » .

والمكاتبة بخطهم والمخاطبة بلغتهم : من جنس واحد ، وإن كانا قد يجتمعان وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ، مثل كتابة اللفظ العربي بالخط العبري وغيره من خطوط الأعاجم ، وكتابة اللفظ العجمي بالخط العربي ، وقيل : يكفي بذلك . ولهذا قال سبحانه (٩٣ : ٣) كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ، قل فأتقوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك ، فإنهم كانوا (٣ : ٧٨) يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب) و (٢ : ٧٩) يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله) ويكذبون في كلامهم وكتابهم . فلماذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة .

فإذا احتج أحدهم على خلاف القرآن برواية عن الرسل المتقدمين ، مثل الذي يروي عن موسى أنه قال « تمسكوا بالسبت مادامت السموات والأرض » أمكننا أن نقول لهم : في أي كتاب هذا ؟ أحضروه . وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفتري مكذوب ، وعندهم النبوات التي هي مثنان وعشرون ، وكتاب المتنوى ^(٢) الذي معناه المثناة ، وهي التي جعلها عبد الله بن عمرو فينا من أشراف الساعة ، فقال « لا تقوم الساعة حتى يقرأ فيهم بالمثناة ، ليس أحد يغيرها ، قيل : وما المثناة ؟ قال : ما استكتب من غير كتاب الله » .

(١) قال الحافظ في الفتح (ج ١٣ ص ١٤٨) قد وصله مطولاً في كتاب التاريخ .
ثم ساقه الحافظ بطوله .

(٢) يسمونه الآن « المشنى » أو التلمود ، وهو كتاب مطول فيه أخبار الأخبار ومواعظهم وآراؤهم .

وكذلك إذا سئلوا عما في الكتاب من ذكر أسماء الله وصفاته لتقام الحجة عليهم وعلى غيرهم ، بموافقة الأنبياء المتقدمين لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فحرفوا الكلم عن مواضعه : أمكن معرفة ذلك ، كما تقدم .

وإن ذكروا حجة عقلية فهمت أيضاً مما في القرآن بردها إليه، مثل إنكارهم للنسخ بالعقل ، حتى قالوا : لا ينسخ ما حرمه ، ولا ينهى عما أمر به . فقال تعالى : (١٤٢:٢) سيقول السفهاء من الناس : ما ولّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ؟ قال البراء بن عازب - [كما] في الصحيحين - « هم اليهود » فقال سبحانه (لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلهية ، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصح وأنفع ، فقوله : (يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) بيان للأصلح الأنفع ، وقوله (من يشاء) رداً للأمر إلى المشيئة .

وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين حيث قالوا : التكليف إما تابع لمحض المشيئة ، كما يقوله قوم ، أو تابع للمصلحة ، كما يقوله قوم ، وعلى التقديرين فهو جائز .

ثم إنه سبحانه بين وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة ، بأنه أحلّ لإسرائيل أشياء ثم حرمها في التوراة ، وأن هذا كان تحليلاً شرعياً بخطاب ، لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل ، حتى لا يكون رفعه نسخاً ، كما يدعيه قوم منهم ، وأمر بطلب التوراة في ذلك ، وهكذا وجدناه فيها ، كما حدثنا بذلك مُسلمة أهل الكتاب في غير موضع .

وهكذا مناظرة الصابئة الفلاسفة والمشرّكين ونحوهم ، فإن الصابئي الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام الذي عرب وترجم بالعربية وذكره إما صرفاً وإما على الوجه الذي تصرف فيه متأخروهم بزيادة أو نقصان ، وبسط واختصار ، ورد بعضه وإتيان بعبان آخر ، ليست فيه ونحو ذلك - فإن

ذكر ما لا يتعلق بالدين ، مثل مسائل الطب والحساب المحض التي يذكرون فيها ذلك ، وكتب من أخذ عنهم ، مثل : محمد بن زكريا الرازي وابن سينا ومحوهم من الزنادقة الأطباء ما غابته : انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا ، فهذا جائز . كما يجوز السكنى في ديارهم ، ولبس ثيابهم وسلاحهم ، وكما تجوز معاملتهم على الأرض ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود حبير ، وكما استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبو بكر لما خرجا من مكة مهاجرين ان أريقط - رجلا من بنى الدئل - هادياً خريئاً ، والخريت الماهر بالهداية ، واثمناه على أنفسهما ودوابهما ، وواعدها غار ثور صبح ثالثة ، وكانت خزاعة^(١) عتيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمهم وكافرهم ، وكان يقبل نصحهم . وكل هذا في الصحيحين ، وكان أبو طالب ينصر النبي صلى الله عليه وسلم ويذب عنه مع شركه وهذا كثير .

فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤمن ، كما قال تعالى (٣ : ٧٥) ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدّه إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً) ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال ، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة ، نص على ذلك الأئمة كأحمد وغيره ، إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا وائتمانهم على ذلك ، وهو جائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة ، مثل ولايته على المسلمين وعلوه عليهم^(٢) ونحو ذلك .

فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه بل هذا أحسن . لأن كتبهم لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة

(١) قبيلة تسكن من الظهران بضواحي مكة ، وكونهم عيبة نصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم كناية عن إخلاصهم له ، كأنهم حقائب مملوءة بالنصح له .
(٢) مثلاً للنفي لا للنفي ، إذ فيهما مفسدة عظيمة وشرك كبير بإذلال المسلمين ، وتوهين أمرهم .

وليس هناك حاجة إلى أحد منهم بالخيانة ، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم ، كالملابس والمساكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك .

وإن ذكروا^(٣) ما يتعلق بالدين فإن نقولهم عن الأنبياء كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالا ، وإن أحالوا معرفته على القياس العقلي فإن وافق ما في القرآن فهو حق ، وإن خالفه ففي القرآن بيان بطلانه بالأمثال المضروبة ، كما قال تعالى (٣٣:٢٥) ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) ففي القرآن الحق ، والقياس البين الذي يبين بطلان ما جاءوا به من القياس ، وإن كان ما يذكرونه مجملاً فيه الحق ، وهو الغالب على الصابئة المبدلين ، مثل أرسطو وأتباعه وعلى من اتبعهم من الآخرين قبل الحق ورد الباطل ، والحق من ذلك لا يكون بيان صفة الحق فيه كبيان صفة الحق في القرآن . فالأمر في هذا موقوف على معرفة القرآن ومعانيه وتفسيره وترجمته .

والترجمة والتفسير ثلاث طبقات :

أحدها : ترجمة مجرد اللفظ ، مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف ، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يُعنى بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعنى باللفظ عند هؤلاء . فهذا علم نافع . إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ ، فلا يجرده عن اللفظين جميعاً .

والثاني : ترجمة المعنى وبيانه ، بأن يصور المعنى للمخاطب ، فتصوير المعنى له وتفهمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ ، كما يشرح للعربي كتاباً عربياً قد سمع ألفاظه العربية ، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها ، وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره ، إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب يكون ذلك المركب صور ذلك المعنى ، إما تحديداً وإما تقريباً .

(٣) أى الصابئة الفلاسفة .

الدرجة الثالثة : بيان صحة ذلك وتحقيقه بذكر الدليل والقياس الذي يحقق ذلك المعنى ، إما بدليل مجرد وإما بدليل يبين علة وجوده .
وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيد التصديق بذلك المعنى ، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تصور له ذلك المعنى . وقد يكون نفس تصوره مفيداً للعلم بصدقه . وإذا كفى تصور معناه في التصديق به لم يحتاج إلى قياس ومثل ودليل آخر .

فإذا عُرِف القرآن هذه المعرفة : فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصائبين والمشركين لا بد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضاً .
وحينئذ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء ، كما قال تعالى (١٢ : ١١١) ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء) وقال (١٦ : ٨٩)
ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)

ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه ، كما أمر بذلك الرسول . ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك ، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم ، فيترجم لهم بحسب الإمكان . والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني ، فيكون ذلك من تمام الترجمة .

وإذا كان من المعلوم : أن أكثر المسلمين ، بل أكثر المتكلمين منهم إلى العلم ، لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه فلأن يعجز غيرهم عن ترجمة ما عندهم وبيانه أولى بذلك . لأن عقل المسلمين أكل ، وكتابهم أقوم قيلاً ، وأحسن حديثاً ، ولغتهم أوسع ، لا سيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة ، بل فيها باطل كثير . فإن ترجمة المعاني الباطلة وتصويرها صعب . لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه .

فإذا سئلنا عن كلام يقولونه : هل هو حق أو باطل ؟ ومن أين يتبين الحق فيه والباطل ؟ .

قلنا : من القول بالحجة والدليل ، كما كان للمشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسائل ، أو يناظرونه ، وكما كانت الأمم تجادل رسلها . إذ كثير من الناس يدعى موافقة الشريعة للفلسفة .

مثال ذلك : إذا ذكروا ^(١) العقول العشرة ، والنفوس التسعة ، وقالوا : إن العقل الأول هو الصادر الأول عن الواجب بذاته ، وإنه من لوازم ذاته ومعلول له ، وكذلك الثانى عن الأول ، وإن لكل فلك عقلا ونفسا .

فيل : قولكم « عقل ونفس » لغة لكم ، فلا بد من ترجمتها ، وإن كان اللفظ عربياً فلا بد من ترجمة المعنى .

فيقولون : العقل هو الروح المجردة عن المادة ، وهى ^(٢) الجسد وعلائقها ، سموه عقلا ، ويسمونه مفارقاً ، ويسمون تلك المفارقات بالمواد لأنها مفارقة للأجساد ، كما أن روح الإنسان إذا فارقت جسده كانت مفارقة للمادة التى هى الجسد ، والنفس هى الروح المدبرة للجسم ، مثل نفس الإنسان إذا كانت فى جسمه ، فتبقى كانت فى الجسم كانت محرّكة له . فإذا فارقت صارت عقلا محضاً ، أى يعقل العلوم . غير تحرّيك بشيء من الأجسام ، فهذه العقول والنفوس .

وهذا الذى ذكرناه من أحسن الترجمة عن معنى العقل والنفوس ، وأكثرهم لا يحصلون ذلك .

قالوا : وأثبتنا لكل فلك نفساً لأن الحركة اختيارية ، فلا تكون إلا لنفس ، ولكل نفس عقلا لأن العقل كامل لا يحتاج إلى حركة ، والمتحرك يطلب الكمال فلا بد أن يكون فوقه ما يشبه به ، وما يكون علة له . ولهذا كانت حركة أنفسنا للتشبه بما فوقنا من العقول . وكل ذلك تشبه بواجب الوجود بحسب الإمكان .

والأول لا يصدر عنه إلا عقل . لأن النفس تقتضى جسماً ، والجسم فيه كثرة

(١) أى مقلدة فلاسفة اليونان . (٢) أى المادة .

والصادر عنه لا يكون إلا واحداً . ولهم في الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه

قيل لهم : أما إني أتاكم أن في السماء أرواحاً : فهذا يشبه ما في القرآن وغيره من كتب الله ، ولكن ليست هي الملائكة ، كما يقول الذين يزعمون منكم أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول وما أنزل من قبله ، ويقولون : ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة ، فإنهم قالوا : العقول والنفوس عند الفلاسفة هي الملائكة عند الأنبياء ، وليس كذلك ، لكن تشبهها من بعض الوجوه . فإن اسم الملائكة والملاك يتضمن أنهم رسل الله ، كما قال تعالى : (٣٥ : ١ جاعل الملائكة رسلاً) وكما قال (والمرسلات عُرْفًا) فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السموات والأرض ، كما قال تعالى (٦ : ٦١ حتى إذا جاء أحدهم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون) وكما قال (٤٣ : ٨٠ بلى ورسلنا لهم يكتبون) وأمره الديني الذي تنزل به الملائكة ، فإنه قال (١٦ : ٢) ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده (وقال تعالى (٤٢ : ٥١ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه على حكيم) وقال تعالى (٢٢ : ٧٥ الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس) .

وملائكة الله لا يحصى عددهم إلا الله ، كما قال تعالى (٧٤ : ٣١ وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ، وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ، ويزداد الذين آمنوا إيماناً ، ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون : ماذا أراد الله بهذا مثلاً ؟ كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ، وما يعلم جنود ربك إلا هو) .

وقيل لهم : الذي في الكتاب والسنة ، من ذكر الملائكة وكثرتهم ، أمر لا يحصر ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « أظنت السماء وحق لها أن تظط

ما فيها موضع أربع أصابع إلا ملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد^(١) » وقال الله (٤٢ : ٥ : تكاد السموات يتفطرن من فوقهن والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الأرض ، ألا إن الله هو الغفور الرحيم) .

فمن جعلهم عشرة أو تسعة عشر ، أو زعم أن التسعة عشر الذين على سقر : هم العقول والنفوس ؛ فهذا من جهله بما جاء عن الله ورسوله ، وضلاله في ذلك بين ، إذ لم تتفق الأسماء في صفة المسمى ولا في قدره ، كما تكون الألفاظ المترادفة . وإنما اتفق المسميان في كون كل منهما روحاً متعلقاً بالسموات . وهذا من بعض صفات ملائكة السموات ، فالذي أثبتوه [هو] بعض الصفات لبعض الملائكة ، وهو بالنسبة إلى الملائكة وصفاتهم وأقذارهم وأعدادهم في غاية القلة أقل مما يؤمن به السامرة^(٢) من الأنبياء بالنسبة إلى الأنبياء ، إذ هم لا يؤمنون بنبي بعد موسى ويوشع .

كيف ؟ وهم^(٣) لم يثبتوا للملائكة من الصفة إلا مجرد ما علموه من نفوسهم مجرد العلم للعقول ، والحركة الإرادية للنفوس .

ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم والأحوال والارادات والأعمال مالا يحصى إلا ذو الجلال ، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا ، كما ذكر تعالى في خطابه للملائكة وأمره لهم بالسجود لآدم ، وقوله تعالى (٤١ : ٣٨) فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون) وقوله تعالى (٧ : ٢٠٦) إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته

(١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر بنحوه . وقال الترمذي حسن غريب . وروى عن أبي ذر موقوفاً هـ من تفسير ابن كثير عند قوله تعالى (وما يعلم جنود ربك إلا هو) من سورة الدثر .

(٢) فرقة من اليهود لهم تورا وشرائع خلاف ما عند جمهور اليهود .

(٣) أي مقلدة الفلاسفة .

ويسبحونه وله يسجدون) وقوله تعالى (٢١: ٢٦ - ٢٩) وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى . وهم من خشيته مشفقون . ومن يقل منهم إلى إله من دونه فذلك نجزيه جهنم ، كذلك مجزي الظالمين) وقوله تعالى (٢٢: ٧٥) الله يصطفى من الملائكة رسلا من الناس) وقوله تعالى (٤٠: ٧) الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا) وقوله تعالى (٢: ٢٨٥) كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) وقوله تعالى (٣: ١٢٤ ، ١٢٥) إذ تقول للمؤمنين : ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين ؟ بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين) وقوله تعالى (٨: ١٢) إذ يوحى ربك إلى الملائكة : أنى معكم فنبتوا الذين آمنوا) وقوله تعالى (٩: ٤٠) فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها) وقال تعالى (٣٣: ٩) يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها) وقوله تعالى (٨: ٥٠) ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق) وقوله تعالى (١٦: ٣٢) الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم) وقوله تعالى (٤١: ٣٠) إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا ، وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون) وقوله (٦: ٦١) حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون) وقوله تعالى (٣٢: ١١) قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكّل بكم) وقوله تعالى (٨٠: ١٣ - ١٦) فى صحف مكرمة . مرفوعة مطهرة . بأيدي سفرة كرام بررة) وقوله تعالى (٨٢: ١١ ، ١٢) وإنا عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون) وقوله تعالى (٤٣: ٨٠) أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ؟ بلى ، ورسلنا لديهم يكتبون) وقوله تعالى (٥٠: ١٨) ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب

عتيد) وقوله تعالى (٢٧ : ١ - ٣ والصفات ، صفا فالزاجرات زجرا . فالتاليات ذكر) وقوله تعالى (٣٧ : ١٤٩ - ١٦٥ فاستفتهم ؟ أربك البنات ولهم البنون ؟ أم خلقنا الملائكة إناثا وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إنسكم ليقولون : وَلَدَ اللهُ ، وإنهم لكاذبون - إلى قوله تعالى - وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون) وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا تَصِفُون كما تصف الملائكة عند ربها ؟ قالوا : وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال : يتمون الصف الأول ، ويتراصون في الصف ^(١) » وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في حديث المعراج عن النبي صلى الله عليه وسلم - لما ذكر صعوده إلى السماء السابعة - قال « فرفع لي البيت المعمور ، فسأت جبريل ؟ فقال : هذا البيت المعمور ، يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم » وقال البخاري : وقال همام عن قيادة عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا أُمِّن القارىء فأمَّنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وفي الرواية الأخرى في الصحيحين إذا قال « آمين » فإن الملائكة في السماء تقول : آمين » وفي الصحيح أيضا عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وفي الصحيح عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى في السماء ، فتسرق الشياطين السمع ، فتسمعه فتوحيه إلى السكبان ، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم » وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن لله ملائكة سيارة فضلاء ، يتبعون مجالس الذكر . فإذا وجدوا مجلسا فيه ذكر قعدوا معهم ، وخَفَّ بعضهم بعضا بأجنحتهم ، حتى

(١) قال المجد في المتقى والنورى في الترغيب : رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي

يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا ، فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء ،
 فيسألهم الله - وهو أعلم - من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في
 الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك . قال :
 وما يسألوني ؟ قالوا : يسألونك جنتك . قال : وهل رأوا جنتي ؟ قالوا : لا ، أي
 رب ، قال : فكيف لو رأوا جنتي ؟ قالوا : ويستجيرونك . قال : ومم يستجيرونني ؟
 قالوا : من نارك . قال : وهل رأوا ناري ؟ قالوا : يارب لا . قال : فكيف
 لو رأوا ناري ؟ قالوا : ويستغفرونك . قال فيقول : قد غفرت لهم ، وأعطيتهم
 ما سألوا ، وأجرتهم مما استجاروا . قال يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء ، إنما مر
 فجلس معهم . قال فيقول : وله قد غفرت ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم ^(١)
 وفي الصحيحين عن عروة عن عائشة حدثته : أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم
 « هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد ؟ قال : لقد لقيت من قومك ما لقيت .
 وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة ، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل ابن
 عبد كلال ، فلم يجبني إلى ما أردت ، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي ، فلم
 أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب ، فرفعت رأسي ، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني ، فنظرت
 فإذا فيها جبريل ، فناداني ، فقال : إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك ،
 وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم ، فناداني ملك الجبال ،
 فسلم علي ، ثم قال : يا محمد ، فقال ذلك فيما شئت ، إن شئت أن أطبق عليهم
 الأخشبين ^(٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم
 من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا »

(١) هذا لفظ مسلم . وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) الاخشان : جبلان بمكة الشرقى أبو قبيس والغربي قيعان المسمى الآن بجبل
 الهندى . هذا قول والقول الآخر أنه الجبل الأحمر المشرف على قيعان . أنظر
 فتح البارى (ج ٦ ص ٢٢٤) أميرية . و (ج ٦ ص ١٩٨) طبعة الحشاش وقال
 الحافظ : ورواه الطبرانى فقال « يا محمد ، إن الله بعثني إليك ، وأنا ملك الجبال ،
 لتأمرني بأمرك فيما شئت » والنهاية لابن الاثير ومعجم البلدان لياقوت وكتبه سليمان الصنيع

وأمثال هذه الأحاديث الصحاح مما فيها ذكر للملائكة الذين في السموات وملائكة الهواء والجبال وغير ذلك كثيرة .

وكذلك الملائكة المتصرفون في أمور بني آدم ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه ، حديث الصادق ^(١) المصدوق ، إذ يقول « ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب رزقه وأجله وشقى أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » وفي الصحيح حديث البراء بن عازب قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان « اجهم - أو هاجهم - وجبريل معك » وفي الصحيح أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس » وفي الصحيح عن أنس قال : « كأنني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم موكب جبريل » وفي الصحيحين عن عائشة : أن الحرث بن هشام قال « يا رسول الله ، كيف يأتيك الوحي ؟ قال : أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علي ، فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ، فيكلمني ، فأعي ما يقول » وإتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم تارة في صورة أعرابي ، وتارة في صورة دحية الكلبي ، ومخاطبته وإقراؤه إياه كثيراً أعظم من أن يذكر هنا .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويحتمعون في صلاة الفجر والعصر ، ثم يخرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم ، ربهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون » وفي الصحيحين عن عائشة قالت : « حشوت للنبي صلى الله عليه وسلم وسادة فيها تماثيل ، كأنها نمرقة ، فجاء فقام ،

(١) يعني حديث ابن مسعود إذ يقول « حدثني الصادق المصدوق » يعني النبي صلى الله عليه وسلم « أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة - الحديث » .

وجعل يتغير وجهه ، فقلت : ما لنا يا رسول الله ؟ قال : ما بال هذه الوسادة ؟ قالت : وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها ، قال : أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ، إن من صنع الصور يعذب يوم القيامة يقال : أحيوا ما خلقتم « وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : سمعت أبا طلحة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة تماثيل » وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال « وعد النبي صلى الله عليه وسلم جبريل ، فقال : إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة » وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « قال إن الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه : اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، ما لم يحدث » وأمثال هذه النصوص ، التي يذكر فيها من أصناف الملائكة وأوصافهم وأفعالهم ما يمنع أن تكون على ما يذكرونه من العقول والنفوس ، أو أن يكون جبريل هو العقل الفعال ، وتكون ملائكة الآدميين هي القوى الصالحة والشياطين هي القوى الفاسدة ، كما يزعم هؤلاء .

وأيضا فزعمهم أن العقول والنفوس - التي جعلوها الملائكة ، وزعموا أنها معلولة عن الله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته - هو قول بتولدها عن الله . وأن الله . ولد الملائكة . وهذا مما رده الله ونزه نفسه عنه ، وكذب قائله ، وبين كذبه بقوله (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وقال تعالى (١٥١ : ٣٧) - ١٥٧ ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله . وإنهم لكاذبون - إلى قوله - أصطفى البنات على البنين ، ما لكم كيف تحكمون ؟ أفلا تذكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فأتوا بكتابكم إن كنتم صادقين) وبقوله (٦ : ١٠٠) وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا^(١) له بنين وبنات بغير علم ، سبحانه وتعالى عما يصفون) وقوله تعالى (وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم

(١) أي نسبوا واختلقوا له كفرا وبهتاناً

بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (٤: ١٧٢) لن يستنكف المسيح أن يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون) وقال تعالى (١٩: ٨٨ - ٩٥) وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إداً ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً : أن دَعَوْا للرحمن ولدا . وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا . إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا . لقد أحصاهم وعدهم عدداً . وكلهم آتية يوم القيامة فردا)

فأخبر أنهم معبدون ، أى مذللون مصرفون مدينون مقهورون ليسوا كالمعلول المتولد تولدا لازما لا يتصور أن يتغير عن ذلك . وأخبر أنهم عباد لله ، لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعله ، والولد بالوالد ، كما يزعمه هؤلاء الصابئون . وقال تعالى (٢: ١١٦، ١١٧) وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه ، بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون . بديع السموات والأرض وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون) فأخبر أنه يقضى كل شيء بقوله « كن » لا بالتولد المعلول عنه .

ولذلك قال سبحانه (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم ، وخرقوا له بنين وبنات بغير علم ، سبحانه وتعالى عما يصفون ، بديع السموات والأرض ، أنى يكون له ولد ، ولم تكن له صاحبة ؟ وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم) فأخبر أن التولد لا يكون إلا عن أصليين ، كما تكون النتيجة عن مقدمتين وكذلك سائر المعلولات المعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة . فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة ولا والدأ قط ، لا يكون شيء في هذا العالم إلا عن أصليين ، ولو أنهما الفاعل والقابل ، كالنار والحطب والشمس والأرض ، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شيء ولا يتولد .

فبين القرآن أنهم أخطأوا طريق القياس في العلة والتولد حيث جعلوا العالم يصدر عنه بالتعليل والتولد . وكذلك قال (٥١: ٤٩) ومن كل شيء خلقنا زوجين

لعلكم تذكرون) خلاف قولهم : إن الصادر عنه واحد . وهذا وفاء بما ذكره الله تعالى من قوله (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) إذ قد تكفل بذلك في حق كل من خرج عن اتباع الرسول ، فقال تعالى (١:٢٥ - ٣٣) تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) [فذكر] الوجدانية والرسالة إلى قوله (ويوم يعرض الظالم على يديه ، يقول : يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلاً يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلاناً خليلاً . لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى . وكان الشيطان للإنسان خذولاً) فكل من خرج عن اتباع الرسول فهو ظالم بحسب ذلك . والبتدع ظالم بقدر ما خالف من سنته (وقال الرسول يارب إن قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً . وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين . وكفى بربك هادياً ونصيراً . وقال الذين كفروا : لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ؟ كذلك أنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً . ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) وهؤلاء الصابئة قد أتوا بمثل ، وهو قولهم « الواحد لا يصدر عنه ويتولد عنه إلا واحد ، والرب واحد فلا يصدر عنه إلا واحد يتولد عنه » فأتى الله بالحق وأحسن تفسيراً ، وبين أن الواحد لا يصدر عنه شيء ، ولا يتولد عنه شيء أصلاً ، وأنه لم يتولد عنه شيء ولم يصدر عنه شيء . ولكن خلق كل شيء خلقاً ، وأنه خلق من كل شيء زوجين اثنين . ولهذا قال مجاهد - وذكره البخارى في صحيحه - في الشفع والوتر : « أن الشفع هو الخلق ، فكل مخلوق له نظير ، والوتر هو الله الذى لا شبيه له » فقال : (أتى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ؟) وذلك أن الآثار الصادرة عن العلل والمتولدات في الموجودات لا بد فيها من شيئين ، أحدهما يكون كالأب . والآخر : يكون كالأم القابلة . وقد يسمون ذلك التفاعل والقابل كالشمس مع الأرض ، والنار مع الخشب ، فأما صدور شيء واحد عن شيء واحد ، فهذا لا وجود له في الوجود أصلاً .

وأما تشبيههم ذلك بالشعاع مع الشمس ، وبالصوت كالطنين مع الحركة والنقر

فهو أيضاً حجة لله ورسوله وللمؤمنين عليهم وذلك : أن الشعاع إن أريد به نفس ما يقوم بالشمس : فذلك صفة من صفاتها ، وصفات الخالق ليست مخلوقة ، ولا هي من العالم الذي فيه الكلام .

وإن أريد بالشعاع ما ينعكس على الأرض : فذلك لا بد فيه من شيئين ، وهو الشمس التي تجري مجرى الأب الفاعل ، والأرض التي تجري مجرى الأم القابلة ، وهي صاحبة للشمس .

وكذلك الصوت لا يتولد إلا عن جسمين يقرع أحدهما الآخر ، أو يقلع عنه فيتولد الصوت الموجود في أجسام العالم عن أصلين يقرع أحدهما الآخر أو يقلع عنه فهما احتجوا به من القياس ، فالذي جاء الله به هو الحق وأحسن تفسيراً ، وأحسن بيانا وإيضاحاً للحق وكشفنا له .

وأيضاً فجعلها علة تامة لما يجيبها ، ومؤكدة له ، وموجبة له حتى يجعلونها مبادئنا ، ويجعلونها لنا كالأباء والأمهات ، وربما جعلوا العقل هو الأب ، والنفس هي الأم . وربما قال بعضهم : الوالدان العقل والطبيعة ، كما قال [ابن عربي] صاحب الفصوص في قول نوح (اغفر لي ولوالدي) أي من كنت نتيجة عنهما ، وهما العقل والطبيعة . وحتى يسمونها الأرباب والآلهة الصغرى ، ويعبدونها . وهو كفرٌ مخالف لما جاءت به الرسل .

وبهذا وصف بعض السلف الصابئة بأنهم يعبدون للملائكة . وكذلك في الكتب العربية عن قدمائهم : أنهم كانوا يسمونها الآلهة والأرباب الصغرى ، كما كانوا يعبدون الكواكب أيضاً . والقرآن ينفي أن تكون أرباباً ، أو أن تكون آلهة ، ويكون لها غير ما للرسول الذي لا يفعل إلا بعد أمرٍ مُرسَله ، ولا يشفع إلا بعد أن يؤذن له في الشفاعة . وقد رد الله ذلك على من زعمه من العرب والروم وغيرهم من الأمم ، فقال تعالى (٣ : ٨٠) ولا يأمركم أن تتخذوا للملائكة والنبيين أرباباً ، يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) قال

تعالى (٣٤ : ٢٢ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، وما لم فيهما من شرك ، وما له منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ، حتى إذا فُزَّع عن قلوبهم ، قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو العلي الكبير)

وقد تقدم بعض الأحاديث في صقع الملائكة إذا قضى الله بالأمر الكوني أو بالوحي الديني .

وقال تعالى (٥٣ : ٢٦) وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقال تعالى (بل عباد مكرمون - الآية) . وقال تعالى (١٩ : ٦٤) وما ننزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك . وما كان ربك نسياً) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) نزلت الآية في الذين يدعون الملائكة والنبیین .

واستقصاء القول في ذلك ليس هذا موضعه .

فإن الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم . فالكلم التي في القرآن جامعة محيطية كُلمية عامة لما كان متفرقاً منتشراً في كلام غيره . ثم إنه يسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم المذكور المبين ، وما يبين وجه دلالة .

فإن تنزيهه نفسه عن الولد والولادة واتخاذ الولد : أعم وأقوم من نفيه بلفظ العلة . فإن العلة أصلها التغير ، كالمرض الذي يحيل البدن عن صحته ، والعليل ضد التصحيح . وقد قيل : إنه لا يقال « معلول » إلا في الشرب ، يقال : شرب الماء عللاً بعد نهل وعلته إذا سقيته مرة ثانية .

وأما استعمال اسم «العلة» في اللوجب للشيء أو المقتضى له فهو من عرف أهل الكلام ، وهى - وإن كان بينهما وبين العلة اللغوية مناسبة من جهة التغير - فالمناسبة فى لفظ « التولد » أظهر . ولهذا كان فى الخطاب أشهر . يقول الناس : هذا الأمر يتولد عنه كذا ، وهذا يؤلّد كذا ، وقد تولد عن ذلك الأمر كيت وكيت ، لكل سبب اقتضى مسبباً من الأقوال والأعمال ، حتى أهل الطبائع يقولون « الأركان والمولدات » يريدون ما يتولد عن الأصول الأربعة : التراب والماء والهواء والنار من معدن ونبات وحيوان .

فنفيه سبحانه عن نفسه أن يلد شيئاً اقتضى أن لا يتولد عنه شيء ، وفيه أن يتخذ ولداً يقتضى أنه لم يفعل ذلك بشيء من خلقه على سبيل التكريم ، وأن العباد لا يصلح أن يتخذ شيئاً منهم بمنزلة الولد . وهذا يبطل دعوى من يدعى مثل ذلك فى المسيح وغيره ، ومن يقول « نحن أبناء الله » ومن يقول : الفلسفة هى التشبه بالاله . فإن الولد يكون من جنس والده ويكون نظيراً له ، وإن كان فرعاً له . ولهذا كان هؤلاء القائلون بهذه المعانى من أعظم الخلق قولاً بالتشبيه والتمثيل ، وجعل الانداد له والعدل والتسوية . ولهذا كانت الفلاسفة الذين يقولون بصدور العقول والنفوس عنه على وجه التولد والتعليل يجعلونها له أنداداً ، ويتخذونها آلهة وأرباباً ، بل قد لا يعبدون إلا إياها ، ولا يدعون سواها ، ويجعلونها هى المبدعة لما سواها مما تحتها .

فالحمد لله الذى لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك . و (تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً)^(١) .

(٢) بهامش الأصل : هنا متروك محل خمسة أسطر . قال فى السودة : يتلوه

الوريثه ، ولم نجد لها .

فإن هؤلاء جعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم و«الجن» قد قيل : إنه يعم الملائكة ، كما قيل في قوله (١٥٨: ٣٧) وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً) وإن كان قد قيل في سبب ذلك : زعم بعض مشركي العرب : إن الله صاهر إلى الجن فولدت الملائكة . فقد كانوا يعبدون الملائكة أيضاً ، كما عبدتها الصابئة الفلاسفة كما قال تعالى (١٩: ٤٣) وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ، أشهدوا خلقهم ؟ ستكتب شهادتهم ويسألون) وقال تعالى : (٣٤ : ٤٠ ، ٤١) ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة : أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ؟ قالوا سبحانك ! أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن . أكثرهم بهم مؤمنون) يعنى أن الملائكة لم تأمرهم بذلك ، وإنما أمرتهم بذلك الجن ، ليكونوا عابدين للشياطين التي تتمثل لهم ، كما يكون للأصنام شياطين ، وكما تنزل الشياطين على بعض من يعبد الكواكب ويرصدها ، حتى تدل عليه صورة فتخاطبه . وهو شيطان من الشياطين . ولهذا قال تعالى (٣٦ : ٦٠-٦٢) ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان ؟ إنه لكم عدو مبين ، وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم . ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً ، أفلم تكونوا تعقلون ؟) وقال (١٧ : ٥٠) أفقتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو ؟ بئس للظالمين بدلاً) فهم - وإن لم يقصدوا عبادة الشيطان وموالاته - ولكنهم في الحقيقة يعبدونه ويوالونه .

فقد تبين أن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المبتدعة مؤمنون بقليل مما جاءت به الرسل في أمر الملائكة في صفتهم وأقدارهم .

وذلك : أن هؤلاء القوم إنما سلكوا سبيل الاستدلال بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم ، مع ما جحدوه وجهلوه من خلق الله وإبداعه .

وسبب ذلك : ما ذكره طائفة ممن جمع أخبارهم : أن أساطينهم الأوائل - كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون - كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام ،

ويتلقون عن لقمان الحكيم ومن بعده من أصحاب داود وسليمان ، وأن إرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء ، ولم يكن عنده من العلم بأثارة الأنبياء ما عند سلفه . وكان عنده قدر يسير من الصابئية الصحيحة ^(١) فابتدع لهم هذه التعاليم القياسية وصارت قانوناً شئى عليه أتباعه ، واتفق أنه قد يتكلم في طبائع الأجسام ، أو في صورة المنطق أحياناً بكلام صحيح .

وأما الأولون فلم يوجد لهم مذهب تام مبتدع ، بمنزلة مبتدعة المتكلمين في المسلمين ، مثل أبي الهذيل وهشام بن الحكم ونحوهما ، ممن وضع مذهباً في أبواب أصول الدين ، فاتبعه على ذلك طائفة . إذ كان أئمة المسلمين - مثل مالك وحامد ابن زيد والثوري ونحوهم - إنما تكلموا بما جاءت به الرسالة وفيه الهدى والشفاء فمن لم يكن له علم بطريق المسلمين يعتاض عنه بما عند هؤلاء . وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة ، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم . وبذلك يقع الهلاك . ولهذا كانوا يقولون : الاعتصام بالسنة نجاة ، قال مالك رحمه الله : « السنة مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها هلك » وهذا حق . فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين واتبعهم ، وأن من لم يركبها فقد كذب المرسلين . واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله ، فاتبعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطناً وظاهراً . والمتخلف عن اتباع الرسالة ، بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح عليه السلام وركوب السفينة معه .

وهكذا إذا تدبر المؤمن العليم سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها ضلال وكفر ، وجد القرآن والسنة كاشفان لأحوالهم ، مبينان لحقهم ، مميزين بين حق ذلك وباطله . والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك ، كما كانوا أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين ، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود « من كان منكم

(١) لعله يقصد دين الصابئة الأصلي . لأنه ليس في الصابئة شئء صحيح .
٨٢ - مسألة

مستناً فليستن بمن قد مات ، فإن الحى لاتومن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد : كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

فأخبر عنهم بكمال بر القلوب ، مع كمال عمق العلم . وهذا قليل فى المتأخرين ، كما يقال : من العجائب فقيه صوفى ، وعالم زاهد ونحو ذلك ، فإن أهل بر القلوب وحسن الإرادة وصلاح المقاصد يمدون على سلامة قلوبهم من الإيرادات المذمومة ويُقرن بهم كثيراً عدم المعرفة ، وإدراك حقائق أحوال الخلق التى توجب الذم للشر والنهى عنه ، والجهاد فى سبيل الله ، وأهل التعمق فى العلوم قد يدركون من معرفة الشرور والشبهات ما يوقعهم فى أنواع النى والضلالات ، وأصحاب محمد كانوا أبر الخلق قلوباً وأعمقهم علماً .

ثم إن أكثر المتعمقين فى العلم من المتأخرين يقرن بعمقهم التكلف المذموم من التكلمين والمتعبدين ، وهو القول والعمل بلا علم ، وطلب ما لا يدرك ، وأصحاب محمد كانوا - مع أنهم أكل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً - أقل الناس تكلفاً ، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف ، ما يهدى الله بها أمة ، وهذا من منن الله على هذه الأمة . وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات ^(١) ، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة ، والآراء المخترعة ، لم يكن لهم فى ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده فى الدين .

ويروى أن الله سبحانه قال للمسيح « إني سأخلق أمة أفضلها على كل أمة وليس لها علم ولا حلم ، فقال المسيح : أى رب ، كيف تفضلهم على جميع الأمم ،

(١) ما خرج عن قوانين الشرع والتعقل بسبب شعوزات الصوفية .

وليس لهم علم ولا حلم ؟ قال : أهبهم من علمي وحلي « وهذا من خواص متابعة الرسول . فأهبهم كان له أتبع كان في ذلك أكل ، كما قال تعالى (٥٧ : ٢٨ ، ٢٩) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ، ويعمل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم . والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم) وكذلك في الصحيحين من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمر « مثلنا ومثل الأمم قبلنا : كالذي استأجر أجراً ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود ، ثم قال : من يعمل لي إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ، فعملت النصارى ، ثم قال : من يعمل لي إلى غروب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ فعملت المسلمون . فنضبت اليهود والنصارى ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ؟ قال : فهل ظلمتكم من حكم شيئاً ؟ قالوا : لا ، قال : فهو فضلي أوتيه من أشاء »

فدل الكتاب والسنة على أن الله يؤتي أتباع هذا الرسول من فضله ما لم يؤته لأهل الكتابين قبلهم ، فكيف بمن هو دونهم من الصابئة ؟ دع مبتدعة الصابئة من المتفلسفة ونحوهم .

ومن المعلوم : أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول واتباعه . فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم ، كما قال بعض السلف : أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل .

فهذا الكلام تنبيه على ما يظنه أهل الجهالة والضلالة من نقص الصحابة في العلم والبيان ، أو اليد والسنان . وبسط هذا لا يتحملة هذا المقام .

والمقصود : التنبيه على أن كل من زعم بلسان حاله أو مقاله : أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور الباطنة الغيبية في أمر الخلق والبعث والمبدأ والمعاد ، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر ، وتعرف واجب الوجود ، والنفوس

الناطقة والعلوم والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل ، دون أهل الحديث فهو - إن كان من المؤمنين بالرسول - فهو جاهل ، فيه شعبة قوية من شعب النفاق ، وإلا فهو متافق خالص من الذين (٢ : ١٣) إذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا : أنؤمن كما آمن السفهاء ؟ ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) وقد يكون من (٤٠ : ٣٥) الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم) ومن (٤٢ : ١٦) الذين يحتاجون في الله من بعد ما استجيب له حججهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد) .

وقد يبين ذلك بالقياس العقلي الصحيح الذي لا ريب فيه ، وإن كان ذلك ظاهراً بالفطرة لكل سليم الفطرة ، فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق ، وأقومهم قولاً وحالاً : لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق .

ولا يقال : هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المنتسبين إلى السنة والحديث من تفریط وعدوان ، لأنه يقال : إنَّ ذلك في غيرهم أكثر ، والواجب مقابلة الجملة بالجملة في الحمود والمذموم ، هذه هي المقابلة العادلة .

وإنما غيّر الفطرة قلة المعرفة بالحديث والسنة واتباع ذلك ، مع ما يوجد في المخالفين لها من نوع تحقيق لبعض العلم ، وإحسان لبعض العمل . فيكون ذلك شبهة في قبول غيره وترجيح صاحبه . ولا غرض لنا في ذكر الأشخاص .

وقد ذكر أبو محمد بن قتيبة في أول كتاب « مختلف الحديث » وغيره من العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من الأمور المبينة لما ذكرناه .

وإنما المقصود : ذكر نفس الطريقة العلمية والعملية ، التي تُعرّف بحقائق الأمور الخبرية النظرية وتوصل إلى حقائق الأمور الإرادية العملية . فمتى كان غير الرسول قادراً على علم بذلك أو بيان له أو محبة لإفادة ذلك ، فالرسول أعلم بذلك وأحرص على الهدى ، وأقدر على بيانه منه . وكذلك أصحابه من بعده

وأتباعهم . وهذه صفات الكمال والعلم والإرادة والإحسان والقدرة عليه ، كما قال ، النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء الاستخارة « اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم . فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب » فعلمنا صلى الله عليه وسلم أن ستخير الله بعلمه ، فيعلمنا من علمه ما نعلم به الخير ، ونستقدره بقدرته ، فيجعلنا قادرين . إذ الاستفعال هو طلب الفعل ، كما قال في الحديث الصحيح يقول الله تعالى « يا عبادي كلّمكم جائع إلا من أطعمته ، فاستطعموني أطعمكم ، يا عبادي ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم » فاستدعاء الله طلب أن يهدينا ، واستطعامه طلب أن يطعمنا هذا قوت القلوب ، وهذا قوت الأجسام ، وكذلك استخارته بعلمه واستقداره بقدرته . ثم قال « وأسألك من فضلك العظيم » فهذا السؤال من جوده ومَنه وعطائه وإحسانه الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه . ولهذا قال « فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم » ولم يقل : إني لا أرحم نفسي ، لأنه في مقام الاستخارة يريد الخير لنفسه ويطلب ذلك . لكنه لا يعلمه ولا يقدر عليه ، إن لم يعلمه الله إياه ويقدره عليه .

فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخيرية والطلبية ، وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة ، وأقدر الخلق على البيان والعبارة : امتنع أن يكون مَنْ هو دونه أفاد خواصه معرفة الحقائق أعظم مما أفادها الرسول لخواصه . فامتنع أن يكون عند أحد من الطوائف من معرفة الحقائق ما ليس عند علماء الحديث ، وإذا لم يكن في الطوائف من هو أعلم بالحقائق وأبين لها منه : وجب أن يكون كل ما يذمون به من جهل بعضهم هو في طائفة الخالف الذام لهم أكثر . فيكون الذام لهم جاهلا ظالما ، فيه شعبة نفاق ، إذا كان مؤمنا ، وهذا هو المقصود . ثم إن هذا الذي ينفاه مشهود بالقلب ، أعلم ذلك في كل أحد من أعراف مفصلا ، وهذه جملة يمكن تفصيلها من وجوه كثيرة لكن ليس هذا موضعه .

فصل

وأما قول من ^(١) قال : إن الحشوية علي ضريبن ، أحدهما : لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم . والآخر : تستر بمذهب السلف . ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التشبيه والتجسيم ، وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم ، كما قال القائل :

وكل يدعى وصلاً لليلى وليلى لاتقر لهم بذاكا
فهذا الكلام فيه حق وباطل .

فمن الحق الذى فيه : ذم من يمثل الله بمخلوقاته ويجعل صفاته من جنس صفاتهم . وقد قال الله تعالى (ليس كمثله شئ) وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) وقال (هل تعلم له سمياً ؟) .

وقد بسطنا القول فى ذلك وذكرنا الدلالات العقلية التى دل عليها كتاب الله فى نفي ذلك ، وبيننا منه ما لم يذكره النفاة الذين يتسمون بالتنزيه ، ولا يوجد

(١) هو العز عبد العزيز بن عبد السلام ، وهو متقدم عن زمن شيخ الإسلام ابن تيمية . فبين وفاتيهما ٦٨ سنة واعتراضه على السلف عامة والحنابلة خاصة . وكلامه هذا قاله فى عقيدته المشهورة . وقد ذكرها السبكي فى طبقاته فى ترجمته وذكر أنه كتبها جواباً لمن سأله من بعض الحنابلة فى مسألة الكلام (انظر ج ٥ ص ٨٥ من طبقات الشافعية) والكلام الذى نقله الشيخ هنا هو فى ص ٨٨ وقد أخذه ابن جهيل الحلبي وضمنه فى رده على الفتوى الحموية ، ثم جاء المدراسى محمد بن سعيد ، فأخذ رسالة أحمد بن يحيى الحلبي الشهير بابن جهيل وكتب كتاباً يرد به على شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي ، فقام المحقق العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، ورد على المدراسى والحلبي بكتاب « تنبيه النبيه والغي » جزاء الله خيراً . وهو كتاب مفيد جداً طبعه الشيخ عبد القادر التلساني فى « مجموعة الرد الوافر » والله الحمد . ورسالة الحلبي المذكورة فى ترجمته فى طبقات السبكي ج ٥ ص ١٨١ فقد ذكرها السبكي بكاملها . وكتبه سليمان الصنيع .

في كتبهم ، ولا يسمع من أئمتهم ، بل عامة حججهم التي يذكرونها حجج ضعيفة . لأنهم يقصدون إثبات حق وباطل ، فلا يقوم على ذلك حجة مطردة سليمة عن الفساد ، بخلاف من اقتصد في قوله وتحرى القول السديد . فإن الله يصلح عمله ، كما قال تعالى (٧٠: ٣٣ ، ٧١ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم) .

وفيه من الحق الإشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف ، مع الجهل بمقالمهم أو المخالفة لهم بزيادة أو نقصان . فتشيل الله بخلفه والكذب على السلف من الأمور المنكرة ، سواء سمي ذلك حشواً أو لم يسم . وهذا يتناول كثيراً من غالية المثبتة الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات ، مثل حديث عرق الخيل^(١) ونزوله عشية عرفة على الجمل الأوراق حتى يصفح المشاة ويمتنع الركبان ، وتجليه لنبيه في الأرض ، أو رؤيته له على كرسى بين السماء والأرض ، أو رؤيته إياه في الطواف أو في بعض سكك المدينة . إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة فقد رأيت من ذلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران . وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله . وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد ، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي^(٢) فيما يمتحن به السنن من البدعي . فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج ، وأمره أن يمتحن به الناس

(١) الحديث الذي وضعه محمد بن شجاع الثلجي الحنفي الجهمي مات سنة ٢٦٦ هـ له ترجمة في الميزان للذهبي . ولفظ الحديث المكذوب « إن الله خلق خيلاً فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها » قبح الله واضعه .

(٢) هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي الانصاري السعدي العبادي الخزرجي شيخ الشام في وقته له ترجمة حافلة في طبقات أبي يعلى وطبقات ابن رجب مات سنة ٤٨٦ هـ .

فمن أقرّ به فهو سني ، ومن لم يقر به فهو بدعي . وزادوا فيه على الشيخ ألى الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل . والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق . فإذا أخذ الجاهل ذلك فغيره صار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والحال .

والمقصود : أن كلامه ^(١) فيه حق وفيه من الباطل أمور :

أحدها : قوله « لا يتحاشى من الحشو والتجسير » ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان . والذي مدحه زين وذمه شين : هو الله . والأسماء التي يتعلق بها اللدح والذم من الدين : لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه ، ودل عليها الكتاب والسنة أو الإجماع ، كالمؤمن والكافر ، والعالم والجاهل ، والمقتصد والملمد . فأما هذه الألفاظ الثلاثة فليست في كتاب الله ، ولا في حديث عن رسول الله ، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها نطقاً ولا إثباتاً . وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين ، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول الشديد الواجب في الدين ، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين . وليس فيها ما يوجد عن بعض السلف ذمه إلا لفظ « التشبيه » فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السلف الصالح ^(٢) ولو ذكّر الأسماء التي نفاها الله في القرآن مثل لفظ « الكفر ، والند ، والسمي » وقال : منهم من لا يتحاشى من التمثيل ونحوه : لكان قد ذم بقول نفاه الله في كتابه ، ودل القرآن على ذم قائله ثم ينظر : هل قائله موصوف بما وصفه به من الذم أم لا ؟ .

فأما الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم فيحتاج فيها إلى مقامين .

(١) كلام الدين عبد السلام

(٢) وفاعل « ذكر » هو المردود عليه الذي سبق نقل كلامه في أول الفصل هو

العز عبد العزيز بن السلام . وكتبه سليمان الصنيع .

أحدهما : بيان المراد بها . والثاني : بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة .
والمعترض عليه له أن يمنع للقامان ، فيقول : لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون
في هذه الأسماء التي ذممتها ، ولم يبق دليل شرعي على ذمها ، وإن دخلوا فيها
فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع .

الوجه الثاني : أن هذا الضرب الذي قلت : « إنه لا يتحاشى من الحشو
والتشبيه والتجسيم » إما أن تدخل فيه مثبتة الصفات الخبرية ^(١) التي دل عليها
الكتاب والسنة أو لا تدخلهم . فإن أدخلتهم كنت ذاماً لكل من أثبت الصفات
الخبرية . ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف ، ومذهب أئمة الدين ، بل أئمة
التكليف يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، وإن كان لهم فيها طرق ، كأبي سعيد
ابن كلاب ، وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه ، كأبي عبد الله بن مجاهد ^(٢) ،
وأبي الحسن الباهلي ^(٣) والقاضي أبي بكر بن الباقلاني ، وأبي إسحق الأسفرائيني ^(٤)
وأبي بكر بن فورك ^(٥) وأبي محمد بن اللبان ^(٦) وأبي علي بن شاذان ^(٧) وأبي

(١) التي ثبتت بنحو الله ورسوله في القرآن والحديث .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي المتكلم
صاحب أبي الحسن الأشعري ، ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخه . وعنه نقل صاحب
كتاب تبيين كذب المفتري ص ١٧٧ . (٣) أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري
ذكره ابن عساكر في كتابه تبيين كذب المفتري ص ١٧٨ .

(٤) أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الأشعري توفي سنة ٤١٨ هـ .
ذكره ابن عساكر في كتابه المذكور آتفا ص ٢٤٣ .

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك صاحب أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة
٤٠٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٣٣٢ .

(٦) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن اللبان مات .
سنة ٤٤٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٢٦١ .

(٧) أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن حمد بن شاذان مات .
سنة ٤٢٦ هـ .

القاسم القشيري ، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء ، فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخيرية ماشاء الله تعالى . وعماد المذهب عنهم : إثبات كل صفة في القرآن وأما الصفات التي في الحديث : فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها .

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم ، لم يبق معك إلا الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على نفي الصفات الخيرية من متأخري الأشعرية ومحوهم . ولم تذكر حجة تعتمد .

فأى ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون بماعليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الزمان لهم ؟ وإن لم تدخل في اسم الحشوية من يثبت الصفات الخيرية ، لم ينفعك هذا الكلام ، بل قد ذكرت أنت في غير هذا الموضع هذا القول .

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه ، أو يذم سلفه - الذين يقر هو بإمامتهم ، وأنهم أفضل ممن اتبعهم - كان هو المذموم بهذا الذم على التقديرين . وكان له نصيب من الخوارج الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم لأولهم : « لقد خبت وخسرت ، إن لم أعدل » يقول : إذا كنت مقراً بأبي رسول الله ، وأنت تزعم أنني أظلم ، فأنت خائب خاسر . وهكذا من ذم من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها ، وأن طائفته إنما تلت العلم والإيمان منهم . هو خائب خاسر في هذا الذم . وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة .

الوجه الثالث : قوله « والآخر يتستر بمذهب السلف » إن أردت بالتستر الاستخفاء بمذهب السلف ، فيقال : ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع ، مثل بلاد الرافضة والخوارج . فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنانه ، كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه ، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه . حين كانوا في دار الحرب .

فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطان - وقد تستروا بمذهب السلف - فقد ذمت نفسك ، حيث كفت من طائفة يسترمذهب السلف عندهم ، وإن

كنت من المستضعفين المستترين بمذهب السلف فلا معنى لدم نفسك . وإن لم تكن منهم ولا من الملائة فلا وجه لدم قوم بلفظ « التستر » .

وإن أردت بالتستر: أنهم يَجْتَنُّونَ به^(١) ويتقون به غيرهم ويتظاهرون به حتى إذا خوطب أحدهم قال: أنا على مذهب السلف - وهذا الذي أرادته . والله أعلم - فيقال له: لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق . فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً . فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطناً وظاهراً . وإن كان موافقاً له في الظاهر فقط دون الباطن ، فهو بمنزلة المنافق فتقبل منه علانيته وتوكل سريره إلى الله . فإننا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم .

وأما قوله^(٢) « مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه » .

فيقال له: لفظ « التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم » ألقاها قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم . وكل طائفة تعنى بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم . فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي جميع الصفات ، وبالتجسيم والتشبيه: إثبات شئ منها ، حتى إن من قال « إن الله يرى » أو « إن له علماً » فهو عندهم مشبه مجسم . وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي الصفات الخبرية أو بعضها ، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها . والفلاسفة تعنى بالتوحيد: ما تعنيه المعتزلة وزيادة ، حتى يقولون ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية ، أو مركبة منهما^(٣) ، والاتحادية تعنى

(١) يجتنون أى يجعلونه جنة وسترأ وترسأ لهم .

(٢) أى المز عبد العزيز بن عبد السلام . (٣) أى التي تنفي عندهم ، كالقدم سلب الأولية والاضافية ، كرب العالمين مثلاً . والمركبة منهما كخالفته للحوادث .

بالتوحيد : أنه هو الوجود المطلق ، وغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى .
وأما التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب : فليس هو متضمنا
شيئاً من هذه الاصطلاحات ، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده لا يشركوا به
شيئاً . فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها . هذا في العمل ،
وفي القول : هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله .

فإن كنت^(١) تعني أن مذهب السلف : هو التوحيد بالمعنى الذي جاء به
الكتاب والسنة : فهذا حق . وأهل الصفات الخيرية لا يخالفون هذا .

وإن عني أن مذهب السلف : هو التوحيد والتزيه الذي يعنيه بعض
الطوائف : فهذا يعلم بطلانه كل من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم ، الموجودة
في كتب آثارهم ، فليس في كلام أحد من السلف كلمة توافق ما تختص به هذه
الطوائف ، ولا كلمة تنفي الصفات الخيرية .

ومن المعلوم : أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم فليرجع في ذلك
إلى الآثار المنقولة عنهم ، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل
من رأى قولاً عنده هو الصواب قال « هذا قول السلف » ، لأن السلف لا يقولون
إلا الصواب ، وهذا هو الصواب » فهذا هو الذي يجري المبتدعة على أن يزعم
كل منهم : أنه على مذهب السلف ، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه
حيث انتحل مذهب السلف بالنقل عنهم ، بل بدعواه : أن قوله هو الحق .

وأما أهل الحديث : فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة ، يذكرون
من نقل مذهبهم من علماء الإسلام ، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب .
كما سلكناه في جواب الاستفتاء^(٢) .

(١) خطاب لذلك المعارض ، وهو العز بن عبد السلام .

(٢) كأنه يعني به الفتوى الحموية ، وقد كان وقعها على المخالفين وقع الصواعق ،
فقد أجلبوا بسببها على الشيخ يغلبهم ورجلهم ، ثم هزمهم فارتدوا على أعقابهم
صاغرين . ونصر الله الشيخ عليهم والحمد لله رب العالمين .

فإننا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين. أحدهما : أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألقاظهم ، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة. والثاني : أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة ، ومن أهل الحديث والتصوف ، وأهل الكلام كالأشعرى وغيره .

فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر ، لم تثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لخالقنا ، كما يفعل أهل البدع .

ثم لفظ « التجسيم » لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا ، فكيف يحل أن يقال : مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته ، بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لعنايه عنهم .

وكذلك لفظ « التوحيد » بمعنى نفي شيء من الصفات لا يوجد في كلام أحد من السلف .

وكذلك لفظ « التنزيه » بمعنى نفي شيء من الصفات الخيرية لا يوجد في كلام أحد من السلف .

نعم لفظ « التشبيه » موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه ، كما قد كتبناه عنهم وأنهم أرادوا بالتشبيه تمثيل الله بخلقه ، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث وأيضا فهذا الكلام لو كان حقا في نفسه لم يكن مذكورا بحجة تتبع . وإنما هو مجرد دعوى على وجه الخصومة التي لا يعجز عنها من يستجيز ويستحسن أن يتكلم بلا علم ولا عدل .

ثم إنه يدل على قلة الخبرة بمقالات الناس من أهل السنة والبدعة فإنه قال^(١) « وكذا جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف » فليس الأمر كذلك ،

(١) القائل الذي تقدم بدء كلامه في أول الفصل هو العز بن عبد السلام .

بل الطوائف المشهورة بالبدعة ، كالخوارج والروافض لا يدعون أنهم على مذهب السلف ، بل هؤلاء يكفرون بجمهور السلف . فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام . فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف ؟ ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذبا وافتراء .

وكذلك الخوارج قد كفروا عثمان وعلياً ، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين ، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف ؟ .

الوجه الرابع^(١) : أن هذا الاسم ليس له ذكر في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ، ولا من أئمة المسلمين ، ولا شيخ أو عالم مقبول عند عموم الأمة . فإذا لم يكن ذلك لم يكن في الذم به لا نص ولا إجماع ولا ما يصلح تقليده للعامة . فإذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عموماً نكاه في غاية الفساد والظلم . إذ لو ذم به بعض من يصلح لبعض العامة تقليده لم يكن له أن يحتج به ، إذ المقلد الآخر لمن يصلح له تقليده لا يذم به .

ثم مثل أبي محمد وأمثاله لم يكن يستحل أن يتكلم في كثير من فروع الفقه بالتقليد ، فكيف يجوز له التكلم في أصول الدين بالتقليد ؟

والفكته : أن الزام به إما مجتهد وإما مقلد ، أما المجتهد فلا بد له من نص أو إجماع أو دليل يستنبط من ذلك . فإن الذم والحد من الأحكام الشرعية . وقد قدمنا بيان ذلك . وذكرنا أن الحمد والذم والحب والبغض ، والوعد والوعيد ، والموالة والعداة ونحو ذلك : من أحكام الدين لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانه . فأما تعليق ذلك بأسماء مبتدعة فلا يجوز ، بل ذلك من باب شرع دين لم يأذن به الله . وإنه لا بد من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله .

(١) في الأصل « الثاني » .

والعزلة أيضا تنسق من الصحابة والتابعين طوائف ، وتطعن في كثير منهم وفيما روه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم ، بل تكفر أيضا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف ، فلم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة. وليس انتحال مذهب السلف من شعائهم وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة . ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم^(١) ما لا يعظمه أولئك^(٢) فلم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه . وللنظام^(٣) من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه .

وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان ، وما كان من بعضهم من أمور اجتهدية ، الصواب في خلافها ، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم ، ضل به ضللا كبيرا فالقصد هنا : أن المشهورين من الطوائف بين أهل السنة والجماعة العامة بالبدعة^(٤) ليسوا منتحلين للسلف بل أشهر الطوائف بالبدعة : الرافضة ، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض ، والسني في اصطلاحهم : من لا يكون رافضيا . وذلك أنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية وللعاني القرآن ، وأكثر قدحا في سلف الأمة وأئمتها ، وطعنا في جمهور الأمة من جميع الطوائف . فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة .

فلم أن شعار أهل البدع : هو ترك انتحال اتباع السلف . ولهذا قال الإمام

(١) يعني الشيعة الروافض أو الخوارج .

(٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيء الشهير بالنظام مات سنة بضع وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم . وقد ذكر شيئا من قبائحه وطعنه في الصحابة عبد القاهر الجرجاني في الفرق بين الفرق . والشهر ستاني في الليل والنحل .

وكتبه سليمان الصنيع . (٣) متعلق بالمشهورين أي المشهورون بالبدعة عند أهل السنة والجماعة ليسوا منتحلين للسلف

أحمد في رسالة عبدوس بن مالك^(١) « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ».

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلائية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث : فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف ، بل قد يوافقونهم في أكثر مجمل مقالاتهم ، لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم ، كان بمذهب السلف أعلم وله أتبع . وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنائها ، وقلة ابتداعها .

أما أن يكون انتحال السلف من شعائر أهل البدع : فهذا باطل قطعا . فإن ذلك غير ممكن إلا حيث يكثر الجهل ويقل العلم .

يوضح ذلك : أن كثيراً من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان ، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث يقولون « مذهب السلف : أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . وأما المتكلمون من أصحابنا : فذهبهم كيت وكيت » وكذلك يقولون « مذهب السلف : أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول . والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوبا وإما جوازا » ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين هذا منطوق الستهم ومسطور كتبهم .

أفلا عاقل يعتبر ومغرور يزدرج : أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصریح الخالف ، ثم يحدث مقالة تخرج عنهم ، أليس هذا صريحا : أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه وعلمه المتأخرون ؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين اللتين .

(١) من أصحاب أحمد ، كان له به أنس وبينهما مهاده ، ترجمته في مختصر طبقات الجنبلة ص ١٧٩ .

وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة ، كما يفعله غير واحد مثل أبي العالى الجوينى ، وأبى حامد الغزالى والرازى وغيرهم ، ولازم المذهب الذى ينصرونه تارة أنه هو المعتمد ، فلا يثبتون على دين واحد ، وتغلب عليهم الشكوك . وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة . وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحق وأعلم من السلف ، ويقولون : « طريقة السلف أسلم ، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم » فيصفون إخوانهم بالفضيلة فى العلم والبيان والتحقيق والعرفان ، والسلف بالنقص فى ذلك والتقصير فيه ، أو الخطأ والجهل . وغايتهم عندهم : أن يقيموا أعذارهم ^(١) فى التقصير والتفريط . ولا ريب أن هذا شعبة من الرقى ، فإنه وإن لم يكن تكثيراً للسلف - كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج - ولا تفسيقاً لهم - كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم - كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً ، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصى ، وإن لم يكن فسقاً فزعماً أن أهل القرون المفضولة فى الشريعة : أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة .

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة ، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف : أن خير قرون هذه الأمة - فى الأعمال والأقوال ، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة - أن خيرها : القرن الأول ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، وأنهم أفضل من الخلف فى كل فضيلة : من علم وعمل وإيمان وعقل ودين ، وبيان وعبادة ، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل . هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وأضله الله على علم ، كما قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « من كان منكم مستنفاً فليستن بمن قد مات . فإن الحى لا تؤمن عليه »

(١) أعذار السلف .

الفتنة ، أولئك أصحاب محمد : أبرئ هذه الأمة قلوبا ، وأعقها علما ، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال غيره « عليكم بأثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكتفى وما يشفى ، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يلموه » .

هذا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا يأتى زمان إلا والذي بعده شر منه ، حتى تلقوا ربكم »

فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير فى أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى ؟ هذا لا يكون أبداً .

وما أحسن ما قال الشافعى رحمه الله فى رسالته « هم فوقنا فى كل علم وعقل ودين وفضل ، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى ، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا » .

وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية الكلائية^(١) - كصاحب هذا الكلام أبى محمد وأمثاله - كيف تدعون طريقة السلف ، وغاية ما عند السلف : أن يكونوا موافقين لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان هو ما استفادوه من نبيهم صلى الله عليه وسلم ؟ الذى أخرجهم الله به من الظلمات إلى النور ، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد ، الذى قال الله فيه (٥٧: ٩) هو الذى ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور) وقال تعالى : (٥٧ : ٢٨ ، ٢٩ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله) وقال تعالى (٣ : ١٦٤) لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لى ضلال مبين) وقال تعالى :

(١) يعنى بين منذهب الجهم فى نقي الصفات ومنذهب ابن كلاب فى إثبات بعضها .

(٤٢ : ٥٢ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا . وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض).

وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون : إن الرسول لم يبين الحق فى باب التوحيد ، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه فى نفسه ، بل أظهر للناس خلاف الحق ، والحق : إما كتمه وإما إنه كان غير عالم به .

فإن هؤلاء الملاحدة من المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من المخالفين لما جاء به الرسول فى الأمور العلمية ، كالتوحيد والمعاد وغير ذلك يقولون : إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسياسة النزلية والمدنية ، وأتى بشريعة عملية هى أفضل شرائع العالم ، ويعترفون بأنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه ولا أكمل منه . فإنهم رأوا حسن سياسته للعالم وما أقامه من سنن العدل ومحامى من الظلم وأما الأمور العلمية التى أخبر بها - من صفات الرب وأسمائه ، وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر والجنة والنار - فلما رأوها تخالف ما هم عليه صاروا فى الرسول فريقين . فقلأهم يقولون : إنه لم يكن يعرف هذه المعارف ، وإما كان كاله فى الأمور العملية : العبادات والأخلاق ، وأما الأمور العلمية : فالتفلسفة أعلم بها منه ، بل ومن غيره من الأنبياء . وهؤلاء يقولون : إن عليا كان فيلسوفاً وأنه كان أعلم بالعلميات من الرسول ، وأن هرون كان فيلسوفاً ، وكان أعلم بالعلميات من موسى .

وكثير منهم يعظم فرعون ويسمونه أفلاطن القبطى ، ويدعون أن صاحب مدين الذى تزوج موسى ابنته - الذى يقول بعض الناس إنه شعيب - يقول هؤلاء : إنه أفلاطن . أستاذ إرسطو ، ويقولون : إن إرسطو هو الخضر - إلى أمثال هذا الكلام الذى فيه من الجهل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال ، أقل ما فيه جهلهم بتواريخ الأنبياء . فإن إرسطو باتفاقهم كان وزيراً للإسكندر

ابن فيليودس المقدوني الذي تؤرخ به اليهود والنصارى التاريخ الرومي^(١). وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة .

وقد يظنون أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن ، وأن إرسطو كان وزيراً لذي القرنين المذكور في القرآن وهذا جهل . فإن هذا الاسكندر بن فيليودس لم يصل إلى بلاد الترك ولم بين السد ، وإنما وصل إلى بلاد الفرس ، وذو القرنين المذكور في القرآن وصل إلى شرق الأرض وغربها وكان متقدماً على هذا ، يقال : إن اسمه الاسكندر بن دارا ، وكان موحداً مؤمناً^(٢) وذلك مشركاً ، كان يعبد هو وقومه الكواكب والأصنام ويعانون السحر ، كما كان إرسطو وقومه من اليونان مشركين يعبدون الأصنام ، ويعانون السحر . ولم في ذلك مصنفات ، وأخبارهم مشهورة ، وآثارهم ظاهرة بذلك . فأين هذا من هذا ؟ .

والمقصود هنا : بيان ما يقوله هؤلاء الفلاسفة الباطنية فيما جاء به الرسول .

والفرق الثاني منهم يقولون : إن الرسول كان يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد ، ويعرف أن الرب ليس له صفة ثبوتية^(٣) وأنه لا يرى ولا يتكلم ، وأن الأفلاك قديمة أزلية لم تزل ولا تزال ، وأن الأبدان لا تقوم ، وأنه ليس لله ملائكة هم أحياء ناطقون ينزلون بالوحى من عنده ويصعدون إليه ، ولكن يقول بما عليه هؤلاء الباطنية في الباطن ، لكن ما كان يمكنه^(٤) إظهار ذلك للعامة . لأن هذا إذا ظهر لم تقبله عقولهم وقلوبهم ، بل ينسكرونه وينفرون منه . فأظهر لهم من التخيل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم ، وإن كان في ذلك تلبس عليهم ونجهيل لهم ، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه ، لما في ذلك من المصلحة لهم . ويجعلون أئمة الباطنية كبنى عبيد بن ميمون القداح^(٥) الذين

(١) لقب « ذو القرنين » أى ذو الضفيرتين من الشعر - يدل على أنه كان من ملوك اليمن . والله أعلم .

(٢) كالعلم والقدرة والاستواء واليد . (٣) أى الرسول بزعمهم .

(٤) للشهورين بالفاطميين حكام مصر وللقرب مائة وثمانين سنة من سنة ٣٨٧ إلى ٥٦٧ هـ لخص ابن كثير حالهم ص ٢١٧ ج ١٢ من تاريخه البداية .

ادعوا أنهم من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر ، ولم يكونوا من أولاده ، بل كان جدهم يهوديا ربيبا لجوسى وأظهروا التشيع . ولم يكونوا فى الحقيقة على دين واحد من الشيعة ، لا الإمامية ، ولا الزيدية ، بل ولا النالية الذين يعتقدون إلهية على أو نبوته ، بل كانوا شرأ من هؤلاء كلهم . ولهذا كثر تصانيف علماء المسلمين فى كشف أسرارهم وهتك أستارهم ، وكثر غزو المسلمين لهم . وقصصهم معروفة ، وابن سينا وأهل بيته كانوا من أتباع هؤلاء على عهد حاكمهم المصرى ^(١) . ولهذا دخل ابن سينا فى الفلسفة

وهؤلاء يحملون محمد بن إسماعيل هو الإمام المكتوم ، وأنه نسخ شرع محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب ، ويقولون : إن هؤلاء الإسماعيلية كانوا أئمة معصومين بل قد يقولون : إنهم أفضل من الأنبياء ، وقد يقولون : إنهم آلهة يُعبدون . ولهذا أرسل الحاكم غلامه هشتكير ^(٢) الدرزى إلى وادى تيم الله بن ثعلبة بالشام فأضل أهل تلك الناحية ، وبقاياهم فيهم إلى اليوم ^(٣) يقولون بالإلهية الحاكم ، وقد

(١) الحاكم بأمره الذى قتلته أخته سنة ٤١١ هـ وقد كتب ابن كثير فى تاريخه ج ٩ ص ١٢ فصلا فى كيفية قتله وشىء من غزاه ووزاياه .

(٢) أشار إليها الحافظ ابن كثير فى ترجمة العزيز صاحب مصر والد الحاكم للتوفى سنة ٣٨٦ هـ وسمى هذا الغلام هسنكر وسمى طائفته الدرزية ذكر ذلك فى ص ٣٢٠ ج ١١ من تاريخه . وذكره صاحب النجوم الزاهرة ص ١٨٤ ج ٤ وسماء الدرزى وذكر صاحب النجوم الزاهرة : أنه قدم مصر ، وكان من الباطنية القائلين بالتناسخ وساعد الحاكم على ادعاء الربوية ، وصنف له كتابا زعم فيه : أن روح آدم انتقلت إلى على ، وأن روح على انتقلت إلى الحاكم ، وأن المصريين ثاروا عليه لما عرفوا ذلك فأرسله إلى الحاكم . وسماء مصحح مطبعة دار الكتب المصرية ، فى حاشية الكتاب (محمد بن إسماعيل) .

(٣) وقد تفلنلت عقائدهم فى الصوفية ، وأشهر المعروفين فى هذا الزمن بدينهم : أغاخان وأتباعه ، الذين يؤلهه أتباعه فى الهند وغيرها ، ونجوم البهرة ببلاد الهند وغيرها من البلاد .

أخرجهم عن دين الإسلام ، فلا يرون الصلوات الخمس ولا صيام شهر رمضان ، ولا حج البيت الحرام ، ولا تحريم ما حرمة الله ورسوله ، من الميتة والدم ولحم الخنزير والحمر وغير ذلك .

وهؤلاء يدعون المستجيب لهم أولاً إلى التشيع ، والتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرّمونه . ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة حتى ينقلونه في الآخر إلى الانسلاخ من الإسلام ، وأن المقصود : هو معرفة أسرارهم ، وهو العلم الذي به تسكل النفس ، كما تقوله الفلاسفة للملاحدة . فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية ، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة ، كالصلوات الخمس وصيام رمضان وحج البيت ، وحلت له المحرمات التي لا تحل لغيره .

فهؤلاء يجعلون الرسول صلى الله عليه وسلم - إذا عظموه وقالوا : كان كاملاً في العلم - من جنس رؤوسهم الملائحة ، وأنه كان يظهر للعامة خلاف ما يبطنه للخاصة . وقد بينا من فساد أقوالهم في غير هذا الموضع ما لا يناسبه هذا المقام . فإن المقصود هنا : أن هؤلاء النفاة للعلو وللصفات الخيرية ، كصاحب اللمعة وأمثاله يقولون في الرسول من جنس قول هؤلاء : إن الذي أظهره ليس هو الحق الثابت في نفس الأمر ، لأن ذلك ما كان يمكنه إظهاره للعامة . فإذا كانوا يقولون هذا في الرسول نفسه فكيف قولهم في أتباعه من سلف الأمة من الصحابة والتابعين ؟ ومن كان هذا أصل قوله في الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار : كان مخالفاً لهم لا موافقاً ، لا سيما إذا أظهر النفي الذي كان الرسول وخواص أصحابه عنده يبطنونه ولا يظهرونه . فإنه يكون مخالفاً لهم أيضاً .

وهذا المسلك يراه عامة النفاة ، كابن رشد الحفيد وغيره . وفي كلام أبي حامد الغزالي من هذا قطعة كبيرة . وابن عقيل^(١) وأمثاله قد يقولون أحياناً هذا ، لكن

(١) أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي صاحب كتاب الفنون مات سنة ٥١٣

ترجمه ابن كثير في ص ١٨٤ ج ١٢ من تاريخه .

ابن عقيل الغالب عليه إذا خرج عن السنة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره ، بخلاف آخر ما كان عليه . فقد خرج إلى السنة المحضة . وأبو حامد يميل إلى الفلسفة ، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية ، ولهذا رد عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه به أبو بكر بن العربي ، فإنه قال « شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر » وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه ، ورد عليه العلماء للذكورن قبل .

فصل

ثم قال المعارض : قال أبو الفرج بن الجوزي في الرد على الحنابلة : إنهم أثبتوا لله سبحانه عيناً وصورة ويميناً وشمالاً ووجهاً زائداً على الذات ، وجبهة وصدرأ ويدين ورجلين ، وأصابع وخنصرأ ، وفخذأ وساقأ ، وقدمأ وجنبأ وحقوقأ ، وخلفأ وأمامأ وصعودأ ونزولأ وهولة وعجيبأ ، لقد كملوا هيئة البدن ، وقالوا : يحمل على ظاهره ، وليست بمجوارح ، ومثل هؤلاء لا يُحدثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنهم يحدثون الأطفال .

قلت : الكلام على هذا فيه أنواع .

الأول : بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية

الثاني : بيان أنه رد بلا حجة ولا دليل أصلاً .

الثالث : بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل .

أما أولاً : فإن هذا المصنّف الذي نقل منه كلام أبي الفرج لم يصنفه في الرد

على الحنابلة كما ذكر هذا ، وإنما رد به - فيما ادعاه - على بعضهم . وقصد أبي عبد الله بن حامد ^(١) .

(١) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الفقيه الحنبلي

الوراق توفي سنة ٤٠٣ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٣٥٩ وفي البداية

ص ٣٤٩ ج ١١ .

والقاضي أبي يعلى ^(١) وشيخه أبي الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم ، وإلا فجنس الحنابلة لم يتعرض أبو الفرج للرد عليهم ، ولا حكى عنهم ما أنكره ، بل هو محتج في مخالفته لهؤلاء بكلام كثير من الحنبلية ، كما يذكره من كلام التميميين ، مثل رزق الله التيمي ^(٢) وأبي الوفاء بن عقيل . ورزق الله كان يميل إلى طريقة سلفه كجده أبي الحسن التيمي ^(٣) وعمه أبي الفضل التيمي ^(٤) والشريف أبي علي بن أبي موسى ^(٥) هو صاحب أبي الحسن التيمي ، وقد ذكر عنه أنه قال : « لقد خرى القاضي أبو يعلى على الحنابلة خرية لا يفصلها الماء »

وستكلم على هذا بما يسره الله ، متحرين للكلام بعلم وعدل . ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فما زال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي ينفيه طائفة أخرى منهم ، ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعاً . فبينهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف ، لكن نزاعهم في مسائل الدق ^(٦) وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعاً وافتراقاً ، لكثرة اعتصامهم بالنسنة والآثار ، لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من

(١) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي ، المتوفى سنة ٣٥٨ هـ ترجمته في مختصر الطبقات ص ٣٧٧ وفي البداية ص ٩٤ ج ١٢ .

(٢) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التيمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٤٠٢ وفي البداية ص ١٥٠ ج ١٢ (٣) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التيمي الفقيه الحنبلي توفي سنة ٣٧١ هـ ترجمته في طبقات الحنابلة ص ٣٤٢ وفي البداية ص ٢٩٨ ج ١١ (٤) أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٣٦٣ .

(٥) أبو علي أحمد بن أبي موسى الشريف القاضي الهاشمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ترجمته ص ٣٣٨ في المختصر وفي البداية ص ٤١ ج ١٢ . (٦) كذا في الأصل ، ولعلها « المسائل الدقيقة » أو نحو هذا .

الأقوال المبيّنة لما تنازع فيه الناس ما ليس لغيره . وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتّباع سبيل السلف الطيب . ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة : فقهاءها ومتكلمتها وصوفيتها ينتحلونه . ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل . فإن هذا أمر لا بد منه في العالم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بأن هذا لا بد من وقوعه ، وأنه لما سأل ربه أن لا يلقي بأسهم بينهم منع ذلك . فلا بد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع ، لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة ، كما أنه لا بد أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف . لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة .

ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة كان منتحلاً للإمام أحمد ، ذاكرًا أنه مقتد به متبع سبيله . وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف ، حتى إن أبا بكر عبد العزيز ^(١) يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه مثل ما يذكر من حجج أصحابه ، لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه .

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون : أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم ، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور . ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد - لما ذكر اعتقاده - اعتماداً على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي . وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه ، ولم يذكر فيه ألقاظه وإنما ذكر جعل الاعتقاد بلفظ نفسه ، وجعل يقول « وكان أبو عبد الله » . وهو بمنزلة من يصنف كتاباً

(١) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف بغلام الخلال له ترجمة حافلة في مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ٤٣٣ وتوفى سنة ٣٦٣ في ٢٠ شوال .

في الفقه على رأى بعض الأئمة ، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه ، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده ، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلة في نقل الشريعة . ومن المعلوم : أن أحدهم يقول : حكم الله كذا ، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما أعتقده عن صاحب الشريعة ، بحسب ما بلغه وفهمه ، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده .

فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم . ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة ، كما يختلف بعض [أهل] الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم . فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة . ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأخذها ناسخ والآخر منسوخ . وأما غير النبي صلى الله عليه وسلم . فليس بمعصوم . فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين . وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض ، لكن إذا كان في المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة . وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض ، والناقلون لشريعته بالاستدلال^(١) فيهم اختلاف كثير . لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره ، بل هو أولى بذلك . لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله ، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره . لأن ما بعث الله به رسوله

(١) كذا . والصواب « بالإسناد » وكتبه محمد بن عبد الرزاق . وعندى في هذا الصواب نظر ؛ فإن معنى كلام المصنف أن الأئمة الناقلين للشريعة بما فهموا منها فيهم اختلاف كثير فمن باب أولى أن يغلط الناقلون عن الأئمة في معنى ما فهموا من كلامهم فمن أراد أن ينسب إلى الرسول أو إلى أحد من أهل العلم قولاً . فليستق قوله ، لاما فهم هو من قوله . فإن الأفهام والمدارك تختلف ، ولو اتحدت الأفهام والمدارك لما وجد الخلاف ، ثم وقفت على ما كتبه أبو محمد بن حزم ، في كتابه الأحكام في الأصول قال « الاستدلال طلب الدليل من نبل معارف العقل ونتائجها ، أو من قبل إنسان يعلم » ١ هـ ج ١ ص ٣٩ . وكتبه سليمان الصنيع .

من الكتاب والحكمة هو هُدى الله الذى جاء من عند الله ، وبه يعرف سبيله وهو حجته على عباده ، فلو وقع فيه ضلال لم يبين لسقطت حجة الله فى ذلك ، وذهب هُده ، وُعُمِيَّت سبيله ، إذ ليس بعد هذا النبى نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه ، بل هذا الرسول آخر الرسل ، وأمته خير الأمم . ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله ، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها ، حتى تقوم الساعة .

الوجه الثانى

أن أبا الفرج نفسه متناقض فى هذا الباب ، لم يثبت على قدم النفى ولا على قدم الإثبات بل له من الكلام فى الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التى أنكرها فى هذا المصنف ، فهو فى هذا الباب مثل كثير من الخائضين فى هذا الباب من أنواع الناس ، يثبتون تارة وينفون أخرى فى مواضع كثيرة من الصفات ، كما هو حال أبى الوفاء بن عقيل وأبى حامد الغزالي .

الوجه الثالث

أن باب الإثبات ليس مختصاً بالحنبلية ، ولا فيهم من الغلو مالىس فى غيرهم ، بل من استقرأ مذاهب الناس وجد فى كل طائفة من الغلاة فى النفى والإثبات حالاً يوجد مثله فى الحنبلية ، ووجد من مال منهم إلى نفى باطل أو إثبات باطل ، فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفى والإثبات ، بل تجد فى الطوائف من زيادة النفى الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله فى الحنبلية . وإنما وقع الاعتداء فى النفى والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم الذين اعتدوا حدود الله بزيادة فى النفى والإثبات إذ أصل السنة مبناها على الاقتصاص والاعتدال دون البغى والاعتداء .

وكان علم الإمام أحمد وأتباعه له من الكمال والتمام ، على الوجه المشهور بين .

الخاص والعام من له بالسنة وأهلها نوع إلتام ، وأما أهل الجهل والضلال ، الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المعقول ، وبين الروايات المكذوبة والآراء المضطربة : فأولئك جاهلون قلدوا الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن ، فهم بمقادير الأئمة الخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين ، إذ كانوا أشبه بمن شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم والإيمان . وهم في هذه الأحوال إلى الكفر أقرب منهم للإيمان .

تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه ، بكلام من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام ، ولا سمع ماعليه أهل العلم والإيمان ، ولا عرف حال سلف هذه الأمة ، وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة ، ولا عرف مما بعث الله به نبيه ما يدل على الفرق بين الهدى والضلال ، والنهى والرشاد .

وتجد وقية هؤلاء في أئمة السنة وهداة الأمة من جنس وقية الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار ، ووقية اليهود والنصارى ومن تبعهم من منافق هذه الأمة في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووقية الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم في الأنبياء والمرسلين ، وقد ذكر الله في كتابه من كلام الكفار والمنافقين في الأنبياء والمرسلين . وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر ، وبينة للمستبصر ، وموعظة للمتهوِّك المتحير .

وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف -إلا من عصم الله- يعظمون أئمة الاتحاد ، بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد ، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه . ولهم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحقائق : ما الله به عليم .

هذا ابن عربي يصرح في نصوصه : أن الولاية أعظم من النبوة ، بل أكل من الرسالة ، ومن كلامه :

مقام النبوة في برزخ فَوَيْقَ الرسول ودون الولي
وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته، وكذلك ولاية
الرسول أفضل من رسالته، أو يحملون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق
وهذا من بليغ الجهل. فإن الرسول إذا خاطب الخلق وبلغهم الرسالة لم يفارق
الولاية، بل هو ولي الله في تلك الحال، كما هو ولي الله في سائر أحواله، فإنه ولي
الله ليس عدواً له في شيء من أحواله. وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا
صلى ودعا الله وناجاه.

وأيضاً: فما يقول هذا المتكلف في قول هذا [الملحد الزنديق] للعظم [عنده]^(١)
إن النبي صلى الله عليه وسلم لبنة من فضة، وهو لبنتان من ذهب وفضة، ويَزعم
أن لبنة محمد صلى الله عليه وسلم هي العلم الظاهر، ولبنتاه: الذهب علم الباطن،
والفضة علم الظاهر، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة، ويصرح في فصوصه: أن رتبة
الولاية أعظم من رتبة النبوة، لأن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة،
فالفضيلة التي زعم أنه امتاز بها على النبي صلى الله عليه وسلم أعظم عنده مما شاركه فيه
وبالجملة: فهو^(٢) لم يتبع النبي صلى الله عليه وسلم في شيء، فإنه أخذ بزعمه
عن الله ما هو متابعه فيه في الظاهر، كما يوافق المجتهد والمجتهد والرسول الرسول،
فليس عنده من اتباع الرسول والخلق عنه شيء أصلاً، لا في الحقائق الخبرية،
ولا في الحقائق الشرعية.

وأيضاً: فإنه لم يرض أن يكون معه كوسى مع عيسى، وكالعالم مع العالم
في التشريع الذي وافقه فيه، بل ادعى أنه يأخذ ما قرره عليه من الشرع من الله في
النبأظن، فيكون أخذُه للشرع عن الله أعظم من أخذ الرسول.
وأما ما ادعى امتيازَه به عنه وافترار الرسول إليه—وهو موضع اللبنة الذهبية—

(٢٤٦) يعني ابن عربي.

فزعم أنه يأخذه عن للمدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول .
فهذا كما ترى في حال هذا الرجل ، وتعظيم بعض المتأخرين له ، وصرح الغزالي .
بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة
كافر ، لأن ضرر هذا في الدين أعظم .

ولا نطيل الكلام في هذا المقام لأنه ليس المقصود هنا .
وأيضاً فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم شرعية سمعية ، لا تطلق بمجرد الرأي
فهم في الاتباع من هذه الأسماء أحق بالمذم من امتنع من تسمية صفاته أعراضاً
وذلك أن الصفات التي لنا : منها ما هو عرض كالعلم والقدرة ، ومنها ما هو
جسم وجوهر قائم بنفسه ، كالوجه واليد ، وتسمية هذه جوارح وأعضاء أخص
من تسميتها أجساماً ، لما في ذلك من معنى الاكتساب والانتفاع والتصرف ،
وجواز التفريق والبعضية .

الوجه الرابع

أن هذا السؤال لا يختص بهؤلاء ، بل إثبات جنس هذه الصفات قد اتفق
عليه سلف الأمة وأئمتها ، من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة ، وأئمة
أهل الكلام من السكلاية والكرامية والأشعرية ، كل هؤلاء يثبتون لله صفة
الوجه واليد ونحو ذلك . وقد ذكر الأشعري في كتاب المقالات^(١) أن هذا
مذهب أهل الحديث ، وقال : إنه به يقول .

فقال في جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث : جملة مقالة أهل السنة
وأصحاب الحديث : الإقرار بكذا وكذا ، وأن الله على عرشه استوى ، وأن له
يدين بلا كيف ، كما قال (٣٨ : ٧٥ خلقت يدي) . وكما قال (٥ : ٦٧ بل يده
مبسوطتان) وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (٥٤ : ١٤ تجري بأعيننا) وأن له

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبي الحسن الأشعري مطبوع بالأستانة

وجهاً ، كما قال (٥٥ : ٢٧) ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .
وقد قدمنا فيما تقدم أن جميع أئمة الطوائف هم من أهل الإثبات ، وما من
شيء ذكره أبو الفرج وغيره مما هو موجود في الحنبلية - سواء كان الصواب فيه
مع المثبت أو مع النافي ، أو كان فيه تفصيل - إلا وذلك موجود فيما شاء الله من
أهل الحديث والصوفية والمالكية والشافعية والحنفية ونحوهم ، بل هو موجود
في الطوائف التي لا تتحلل السنة والجماعة والحديث ولا مذهب السلف ، مثل
الشيعة وغيرهم ، فقيهم في طرفي الإثبات والنفي ما لا يوجد في هذه الطوائف ،
وكذلك في أهل الكتابين - أهل التوراة والإنجيل - توجد هذه المذاهب
المتقابلة في النفي والإثبات ، وكذلك الصابئة من الفلاسفة وغيرهم له مقابل في
النفي والإثبات ، حتى إن منهم من يثبت ما لا يثبت كثير من متكلمي الصفاتية ،
ولكن جنس الإثبات على المتبعين للرسول أغلب : من الذين آمنوا باليهود
والنصارى والصابئة المهتدين ، وجنس النفي على غير المتبعين للرسول أغلب : من
المشركين والصابئة المبتدعة .

وقد ذكرنا في غير هذا الجواب ^(١) ، مذهب سلف الأمة وأئمتها بألفاظها
وألفاظ من نقل ذلك من جميع الطوائف ، بحيث لا يبقى لأحد من الطوائف
اختصاص بالإثبات .
ومن ذلك : ما ذكره شيخ الحرمين : أبو الحسن محمد بن عبد الملك ،
الكرجي ^(٢) في كتابه الذي سماه « الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول ،

(١) كأنه يعني الفتوى الجوية وهي مطبوعة عدة طبعات .

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي له مصنفات
كثيرة « منها الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول » يذكر فيه مذاهب السلف في باب
الاعتقاد ، ويحكى فيه أشياء غريبة حسنة . وله تفسير وله كتاب في الفقه توفي سنة
٥٣٢ هـ ملخصاً من البداية والنهاية ص ٢١٣ ج ١٢ وله قصيدة أكثر من مائتي بيت
اسمها « عروس القصائد في شمس القصائد » نقلها من أولها الذهبي في كتابه العلو -
وذكرها السمعاني ، وتشكك فيها التاج السبكي لما فيها من هجو بعض الناس .

إلزاماً لذوى البدع والفضول « وكان من أئمة الشافعية - ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري ، وأحمد بن حنبل والبخاري - صاحب الصحيح - وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وإسحق بن راهوية [وأبي زرعة وأبي حاتم] في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم . وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكاتبهم في الإسلام ، وذكر أنه اقتصر في النقل عنهم دون غيرهم ، لأنهم هم المقتدى بهم والمرجوع شرقاً وغرباً إلى مذاهبهم ، ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم ، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها : من جودة الحفظ والبصيرة ، والقفظة والمعرفة بالكتاب والسنة ، والإجماع والسند والرجال والأحوال ، ولغات العرب ومواضعها ، والتاريخ والناسخ والمنسوخ ، والمنقول والمعقول ، والصحيح والمُدخول في الصدق والصلابة ، وظهور الأمانة والديانة ممن سواهم ، قال : وإن قصر واحد منهم في سبب منها جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لم بإحسان ، باینوا هؤلاء بهذا المعنى من سواهم فإن غيرهم من الأئمة - وإن كانوا في منصب الإمامة - لكن أخلوا ببعض ما أشرت إليه مجملًا من شرائطها ، إذ ليس هذا موضعاً لبيانها .

قال ^(١) : ووجه ثالث لا بد من أن نبين فيه ، فنقول : إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة ، فإن أحدهما لا محالة يضل صاحب ، أو يبدعه ، أو يكفره ، فانتحال مذهبه - مع مخالفته له في العقيدة - مستنكر والله شرعاً وطبعاً ، فمن قال : أنا شافعي - الشرع ، أشعري الاعتقاد ، قلنا له : هذا من الأضداد ، لا بل من الارتداد ، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد . ومن قال : أنا حنبلي في القروع ، معتزلي في الأصول ، قلنا : قد ضللت إذاً عن سواء السبيل فيما تزعمه ، إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد قال : وقد افتتن أيضاً خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية ، وهذه والله

(١) أي الكرجي .

سبّة ومار ، وقلّة تعود بالوالب والنكال وسوء المدار ، على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار ، فان مذهبهم مارويناه : من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والوقفية ، وتكفيرهم اللفظية .

وبسط الكلام في مسألة اللفظ ، إلى أن قال - : فأما غير ما ذكرناه من الأئمة : فلم ينتحل أحد مذهبهم ، فلذلك لم تعرض للنقل عنهم .

قال ^(١) : فان قيل : فهلا اقتصرتم إذاً على النقل عن شاع مذهب وانتحل اختياره من أصحاب الحديث ، وهم الأئمة : الشافعي ومالك والثوري وأحمد ، إذ لا نرى أحداً ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم ،

قلنا : لأن من ذكرناه من الأئمة - سوى هؤلاء - أرباب المذاهب في الجلة ، إذ كانوا قدوة في عصرهم ، ثم اندرجت مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة للمعتبرة . وذلك أن ابن عينة كان قدوة ، ولكن لم يصف في الندي كان يختاره من الأحكام ، وإنما صنف أصحابه ، وهم الشافعي وأحمد وإسحق ^(٢) فاندرج مذهبهم تحت مذاهبهم . وأما الليث بن سعد فلم يبق أصحابه بمذهبه ، قال الشافعي «لم يرزق الأصحاب» إلا أن قوله يوافق قول مالك ^(٣) أو قول الثوري ^(٤) لا يخطئها ، فاندرج مذهبهم تحت مذهبها . وأما الأوزاعي ^(٥) فلا نرى له في أعم المسائل قولاً إلا ويوافق قول مالك ، أو قول الثوري أو قول الشافعي ، فاندرج اختياره أيضاً تحت اختيار هؤلاء . وكذلك اختيار إسحق يندرج تحت مذهب أحمد لتوافقهما . قال : فان قيل : فن أين وقعت على هذا التفصيل والبيان في اندراج مذاهب هؤلاء تحت مذاهب الأئمة ؟ قلت : من التعليقة للشيخ أبي حامد

(١) أي الكرجي . (٢) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الشهير بابن راهوية شيخ الجماعة البخاري ومسلم وغيرهما . (٣) مالك بن أنس أبو عبد الله امام دار الهجرة . (٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري فقيه الكوفة ومحدثها . (٥) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه الشام في زمانه .

الاميراني ، التي هي ديوان الشرائع ، وأم البدائع في بيان الأحكام ، ومذاهب العلماء الأعلام ، وأصول الحجج العظام في المختلف والمؤتلف .

قال : وأما اختيار أبي زرعة ، وأبي حاتم في الصلاة والأحكام - مما قرأه وسمعه من مجموعيهما - فهو موافق لقول أحمد ومندرج تحته . وذلك مشهور . وأما البخارى فلم أر له اختيارا ، ولكن سمعت محمد بن طاهر الحافظ يقول : استنبط البخارى في الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحق .

فلهذه المعاني نقلنا عن الجماعة الذين سميناهم ، دون غيرهم ، إذ هم أرباب المذاهب في الجملة ، ولم أهلية الاقتداء بهم لحيازتهم شرائط الامامة ، وليس من سواهم في درجتهم ، وإن كانوا أئمة كبراء قد ساروا بسيرهم .

ثم ذكر^(١) بعد ذلك الفصل الثانى عشر ، فى ذكر خلاصة تحوى مناصيب الأئمة بعد أن أفرد لكل منهم فصلا - قال : لما تقبعت أصول ماصح لى روايته ، فعثرت فيها بما قد ذكرت من عقائد الأئمة ، فرتبتها عند ذلك على ترتيب الفصول التى أثبتتها ، وافتيحت كل فصل بنيف من الحمد ليكون لاماتهم إحدى الشواهد داعية إلى اتباعهم ، ووجوب وفاقهم ، وتحريم خلافهم وشقاقهم ، فان اتباع من ذكرناه من الأئمة فى الأصول فى زماننا بمنزلة اتباع الاجماع الذى يبلغنا عن الصحابة والتابعين ، إذ لا يسع مسلما خلافة ، ولا يمدر فيه ، فان الحق لا يخرج عنهم ، لأنهم الأدلاء ، وأرباب مذاهب هذه الأمة ، والصدور السادة ، والعلماء القادة ، أولو الدين والديانة ، والصدق والأمانة ، والعلم الوافر ، والاجتهاد الظاهر . ولهذا المعنى اقتدوا بهم فى الفروع ، فجلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله ، حتى صاروا أرباب المذاهب فى المشارق والمغارب ، فليرضوا كذلك بهم فى الأصول فيما بينهم وبين ربهم ، وبما نصبوا عليه ودعوا إليه .

(١) أى الكرجى .

قال : فإننا نعلم قطعاً أنهم أعرف قطعاً بما صح من معتقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده ، لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الامامة ، ولقرب عصرهم من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كما يثناه في أول الكتاب .

قال : ثم أردت - ووافق مرادى سؤال بعض الاخوان - أن أذكر خلاصة مناصبهم متضمنة بعض أفعالهم . فإنها أقرب إلى الحفظ ، وهي الباب لما ينطوي عليه الكتاب ، فاستعنت بمن عليه التكلان ، وقلت : إن الذي آثرناه من مناصبهم يجمعه فصلان . أحدهما : في بيان السنة وفضلها . والثاني : في هجران البدعة وأهلها .

أما الفصل الأول : فاعلم أن السنة طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتسنن بسلوكها وإصابتها ، وهي أقسام ثلاثة : أقوال ، وأعمال ، وعقائد . فالأقوال : نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة ، والأفصال : مثل سنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة ، ونحو السير للرضية ، والآداب الحكيمية ، فهذان القسمان في عداد التأكيذ والاستحباب ، واكتساب الأجر والثواب . والقسم الثالث : سنة العقائد ، وهي من الإيمان إحدى القواعد .

قال : وما أنذا أذكر بعون الله خلاصة ما نقلته عنهم مفرقا ، وأضيف إليه ما دون في كتب الأصول مما لم يبلغني عنهم مطلقا ، وأرتبها مرشحة ، وبيعض مناصبهم موشحة ، بأوجز لفظ على قدر وسعى ، ليسهل حفظه على من يريد أن يعي ، فأقول :

ليعلم المستن أن سنة العقائد على ثلاثة أضرب : ضرب يتعلق بأسماء الله ، وذاته ، وصفاته . وضرب يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه ومعجزاته ، وضرب يتعلق بأهل الاسلام في أولاهم وآخرهم .

أما الضرب الأول : فلنعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة ، جاء

بها كتابه ، وأخبر بها الرسول أصحابه ، فيما رواه الثقات ، وصححه النقاد الأئمة ، ودل القرآن المبين ، وإلخديث الصحيح للتين على ثبوتها .

قال رحمه الله تعالى : « هو أن الله تعالى أول لم يزل ، وآخر لا يزال ، أحد قديم ^(١) ومحمد كريم ، عليم حليم عليّ عظيم ، رفيع مجيد ، وله بطش شديد ، وهو يبدى ويبيد ، فعال لما يريد ، قوى قدير ، منيع نصير (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) إلى سائر أسمائه وصفاته من النفس والوجه والعين والقدم واليدين والعلم والنظر ، والسمع والبصر ، والارادة والمشيئة ، والرضى والغضب ، والحجة والضحك ، والعجب والاستحياء والغيرة ، والكراهة والسخط ، والقبض والبسط والقرب والدنو ، والفوقية والعلو ، والكلام والسلام ، والقول والنداء ، والتجلى واللقاء ، والنزول والصعود ، والاستواء ، وأنه تعالى في السماء ، وأنه على عرشه بائن من خاقه . قال مالك « إن الله في السماء وعلمه في كل مكان » وقال عبد الله ابن المبارك « نعرف ربنا فوق سبع سمواته على العرش بائنا من خلقه ، ولا نقول كما قالت الجهمية . إنه ههنا - وأشار إلى الأرض » وقال سفيان الثوري (٥٧ : ٤ وهو معكم أينما كنتم) قال « علمه » قال الشافعي « إنه على عرشه في سماءه يقرب من خلقه كيف شاء » قال أحمد « إنه مستو على العرش عالم بكل مكان » وإنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء ، وإنه يأتي يوم القيامة كيف شاء ، وإنه ملو على كرسيه ، والإيمان بالعرش والكرسي وما ورد فيها من الآيات والأخبار ، وأن الكلم الطيب يصعد إليه ، وتخرج الملائكة والروح إليه ، وأنه خلق آدم بيديه ، وخلق القلم وجنة عدن وشجرة طوبى بيديه ، وكتب التوراة بيديه ، وأن كلتا يديه يمين . وقال ابن عمر « خلق الله بيديه أربعة أشياء : آدم ، والعرش والقلم ، وجنة عدن ، وقال لسائر الخلق : كن فكان » وأنه يتكلم بالوحي

(١) « قديم » لم ترجم هذه الصفة في كلام الله ولا كلام رسوله .

كيف يشاء ، قالت عائشة رضى الله عنها : « لَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقْرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يَتْلَى » وأن القرآن كلام الله بجميع جهاته مبرر غير مخلوق ، ولا حرف منه مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، قال عبد الله بن المبارك « من كفر بحرف من القرآن فقد كفر ، ومن قال : لا أؤمن بهذه اللام فقد كفر » وأن الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة كتب كلام الله غير مخلوق ، قال أحمد : « وما في اللوح المحفوظ وما في المصاحف وتلاوة الناس وكيفما يقرأ وكيفما يوصف ، فهو كلام الله غير مخلوق » قال البخاري « وأقول : في المصحف قرآن وفي صدور الرجال قرآن ، فمن قال غير هذا يستتاب فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر » قال ^(١) وذكر الشافعي المعتقد بالدلائل ، فقال « لله أسماء وصفات جاء بها كتابه ، وأخبر بها نبيه أمته ، لا يسمع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها - إلى أن قال - نحو إخبار الله سبحانه إيانا: أنه سميع بصير ، وأن له يدين لقوله : (٦٤: ٥) بل يده مبسوطتان (وأن له بيتاً بقوله (٦٧: ٣٩) والسموات مطويات بيمينه) وأن له وجهاً لقوله (٨٨: ٢٨) كل شيء هالك إلا وجهه) وقوله (٢٧: ٥٥) ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن له قدماً لقوله ^(٢) « حتى يضع الرب فيها قدمه » يعنى جهنم ، وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله صلى الله عليه وسلم للذي قتل في سبيل الله « إنه لقي الله وهو يضحك إليه » وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا ، لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأنه ليس بأعور ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ذكر الدجال فقال « إنه أعور ، وإن ربكم ليس بأعور » وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأصهارهم ، كما يرون القمر ليلة البدر وأن له إصبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن » .

قال : وسوى ما نقله الشافعي أحاديث جاءت في الصحيح والمسانيد ، وتلقاها

(١) أى الكرجى : (٢) أى النبي صلى الله عليه وسلم .

الأمة بالقبول والتصديق ، نحو ما في الصحيح من حديث الذات ، وقوله « لا شخص أغير من الله » وقوله « أتمجبون من غيرة سعد ؟ والله لأننا أغير من سعد ، والله أغير مني » وقوله « ليس أحد أحب إليه المدح من الله ، ولذلك مدح نفسه ، وليس أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » وقوله « يد الله ملأى » وقوله « بيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع » وقوله « إن الله يقبض يوم القيامة الأرضين ، وتكون السموات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك » ونحوه قوله « ثلاث حثيات من حثيات الرب » وقوله « لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه » وقوله في حديث أبي رزين « قلت : يا رسول الله ، فما يفعل ربنا بنا إذا لقيناه ؟ قال : تعرضون عليه بادية له صفحاتكم ، لا يخفى عليه منكم خافية ، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء ، فينضح قبلكم ، فلعمري إلهك ما يخطيء وجه أحدكم منها قطرة » أخرجه أحمد في المسند ، وحديث « القبضة التي يخرج بها من النار . قوماً لم يعملوا خيراً قط ، قد عادوا جحماً ، فيلقهم في نهر من أنهار الجنة يقال له : نهر الحياة » ونحو الحديث « رأيت ربي في أحسن صورة » ونحو قوله : « خلق آدم على صورته » وقوله « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه » وقوله [الجابر بن عبد الله الأنصاري] « كَلَّمَ أَبَاكَ كَفَّاحاً » ^(١) وقوله « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له » وقوله « يتجلى لنا ربنا يوم القيامة ضاحكاً » وفي حديث المعراج في الصحيح ^(٢) « ثم دنا الجبار رب العزة ، فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى » وقوله « كتب كتاباً ، فهو عنده فوق العرش : أن رحمتي سبقت غضبي » وقوله « لا تزال جهنم يلقى فيها ، وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه - وفي رواية : رجله - فيزوى بعضها إلى بعض ، وتقول : قَدْ قَدِرَ » وفي رواية « قط قط بعزتك » ونحو

(١) أي بلا واسطة بل وجها لوجه . (٢) في كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، وهي رواية شريك بن أبي عمر عن أنس .

قوله « فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا » وقوله « يحشر الله العباد ، فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديان »

إلى غيرها من الأحاديث ، هالتنا أو لم تهلتنا ، بَلَقْنَا أو لم تبلقنا ، اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات : أنا تقبلها ولا تحرفها ولا نكيفها ، ولا نمطلها ولا تتأولها ، وعلى العقول لا نحملها ، وبصفات الخلق لا نشبهها ، ولا نعمل رأينا وفكرنا فيها ، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها ، بل نؤمن بها ونكل علمها إلى عالمها ، كما فعل ذلك السلف الصالح ، وهم القدوة لنا في كل علم .

روينا عن اسحاق أنه قال « لا نزيل صفة مما وصف الله بها نفسه أو وصفه بها الرسول عن جهتها ، لا بكلام ولا بإرادة ، إنما يلزم المسلم الأداء ، ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته ، ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب عز وجل . فأما أن يدرك أحد من بني آدم تلك الصفات ، فلا يدركه أحد - الحديث إلى آخره »

وكما روينا عن مالك والأوزاعي وسفيان والليث وأحمد بن حنبل أنهم قالوا في الأحاديث في الرؤية والنزول « أمرؤها كما جاءت » .

وكما روى عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - أنه قال في الأحاديث التي جاءت « إن الله يهبط إلى السماء الدنيا » ونحو هذا من الأحاديث : إن هذه الأحاديث قد رواها الثقات ، فنحن نرونها ونؤمن بها . ولا نفرها . انتهى كلام الكرجي رحمه الله تعالى .

والمعجب أن هؤلاء المتكلمين ، إذا احتج عليهم بما في الآيات والأحاديث من الصفات قال : قالت الحنابلة : إن الله ، كذا وكذا ، بما فيه تشنيع وترويج لباطلهم ، والحنابلة اقتفوا أثر السلف ، وساروا بسيرهم ، ووقفوا بوقوفهم ، بخلاف غيرهم . والله الموفق .

النوع الثاني

أن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يحاطب به أهل العلم . فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد . والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم . فقد قال الله عز وجل لبيبه صلى الله عليه وسلم (١٦: ١٢٥) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة واللوعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن (وقال تعالى (٢٩ : ٤٦) ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هي أحسن) فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام - سواء كان المتكلم به أبو الفرج أو غيره ، من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة - لكان ينبغى أن يذكر الحجة ، ويعدل عما لا فائدة فيه ، إذ كان فى مقام الرد عليهم دع^(١) والنازعون له - كما ادعاهم - هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع . وهو فى كلامه ورده لم يأت بحجة أصلا ، لا حجة سمعية ولا عقلية . وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام قد حالقها أكثر منها من أهل الكلام ، فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية ، كما فعل هذا المعارض .

ومن يرد على الناس بالمقول إن لم يبين حجة عقلية ، وإلا كان قد أحال الناس على الجهولات ، كمعصوم الرافضة وغوث الصوفية^(٢) فأما قوله « إن مثل هؤلاء لا يُحدّثون » فيقال له : قد بعث الله الرسل إلى جميع الخلق ليدعواهم إلى الله . فمن الذى أسقط الله مخاطبته من الناس ؟ دع من

(١) كذا بالأصل ، ولعل الصواب « كيف ؟ » .

(٢) الإمام المعصوم المختفى فى سرداب سامرا ، وتنتظر الرافضة بخروجه منه لينتصف لهم من خصومهم ، وغوث الصوفية : هو المسمى بالقطب الغوث مغيب عن الأبصار ، ويجلس هو وديوانه فى غار حراء ، أو على ظهر الكعبة ، كما يزعمه الشعراى وصاحب الإبريز وغيرهما من الصوفية .

تعرف أنت وغيرك ممن فضلهم الله ما ليس هذا موضعه . ولو أراد سفيه أن يرد على الراد بمثل رده لم يعجز عن ذلك .

وكذلك قوله ^(١) « إنهم يكابرون العقول » فنقول : المكابرة للعقول ، إما أن تكون في إثبات ما أثبتوه ، وإما أن تكون في تناقضهم بجمع من إثبات هذه الأمور ونفي الجوارح .

أما الأول : فباطل . فإن المجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض ، ونقل فيه لم يقل أحد قط : إن قولها مكابرة للعقول ، ولا قال أحد : إنهم لا يحاطبون ، بل الذين ردوا على غالبية المجسمة — مثل هشام بن الحكم وشيعته — لم يردوا عليهم من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال . والممازع لهم — وإن كان مبطلا في كثير مما يقوله — فقد قابلهم بنظير حججهم ، ولم يكونوا عليه بأظهر منه عليهم ، إذ مع كل طائفة حق وباطل .

وإذا كان مثل أبي الفرج بن الجوزي إنما يعتمد في نفي هذه الأمور على ما يدكره نفاة النظار : فأوئلك لا يكادون يزعمون في شيء من النفي والإثبات أنه مكابرة للعقول ، حتى جاحدو الصانع ، الذين هم أجهل الخلق وأضلهم وأكفرهم ، وأعظمهم خلافا للعقول — لا يزعم أكثر هؤلاء الذين انتصر بهم أبو الفرج : أن قولهم مكابرة للعقول ، بل يزعمون أن العلم بفساد قولهم إنما يعلم بالنظر والاستدلال . وهذا القول — وإن كان يقوله جل هؤلاء النفاة من أهل الكلام — فليس هو طريقة مرضية ، لكن المقصود : أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد قول المثبتة معلوم بالضرورة ولا أن قولهم مكابرة للعقل ، وإن شنعوا عليهم بأشياء ينفر عنها كثير من الناس : فذاك ليستعينوا بنفرة النافرين على دفعهم ، وإخاد قولهم ، لا لأن نفور النافرين عنهم يدل على حق أو باطل ، ولأن قولهم مكابرة للعقل ، أو معلوم بضرورة العقل ، أو ببديهة فساد . هذا لم أعلم أحدا من أئمة

(١) القائل : هو أبو الفرج ابن الجوزي ، والمعتز ناقل عنه هـ

النفاء أهل النظر يدعيه في شيء من أقوال المثبتة ، وإن كان فيها من اللغو ما فيها .
ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة المواقفين : لا يدل على صحة قول
ولا فسادة إلا إذا كان ذلك بهدى من الله ، بل الاستدلال بذلك هو استدلال
باتباع الهوى بغير هدى من الله . فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل
الذى يحبه ، وَرَدُّ القول والفعل الذى يبغضه بلا هدى من الله . قال تعالى :
(١١٩:٦) وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم) وقال (٥٠:٢٨) فإن لم يستجيبوا
لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ، ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) وقال
تعالى لداود (٣٨:٢٦) ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وقال تعالى (٦:١٥٠)
فإن شهدوا فلا تشهد معهم ، ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون
بالآخرة ، وهم بربرهم يعدلون) وقال تعالى (٥: ٧٧) قل يا أهل الكتاب لا تغلوا
في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل) وقال تعالى (٢: ١٢٠) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى
حتى تتبع ملتهم . قل إن هدى الله هو الهدى . ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى
جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير) .

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذى بعث الله به رسوله و بعد هدى الله الذى
بينه لعباده : فهو بهذه المثابة . ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق
المخالفين للكتاب والسنة : أهل الأهواء ، حيث قبلوا ما أحبوه ، وردوا ما أبغضوه
بأهوائهم بغير هدى من الله .

وأما قول المعترض عن أبي الفرج « وكأنهم يخاطبون الأطفال » فلم تخاطب
الحنابلة إلا بما ورد عن الله ورسوله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ، الذين هم
أعرف بالله وأحكامه وسننهم أمر الشريعة ، وهم قدوتنا فيما أخبروا عن الله
. وشرعه . وقد أنصف من أحال عليهم ، وقد شاقق من خرج عن طريقهم وادعى
. أن غيرهم أعلم بالله منهم ، أو أنهم علموا وكنموا ، وأنهم لم يفهموا ما أخبروا به ،

أو أن عقل غيرهم في باب معرفة الله أتم وأكمل مما نقلوه وعقلوه .
وقد قدمنا ما فيه كفاية في هذا الباب . والله الموفق . ومن لم يحمل الله له
نورا فما له من نور .

فصل

وأما المنطق : فن قال : إنه فرض كفاية ، وأن من ليس له به خبرة فليس له
ثقة بشيء من علومه : فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد مشتمل
على أمور فاسدة ودعاو باطلة كثيرة ، لا يتسع هذا للوضع لاستقصائها .
بل الواقع قديما وحديثا : أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به
وينظر به إلا وهو فاسد النظر والمناظرة ، كثير العجز عن تحقيق علم وبيانه .
فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم على هذا : أن يكون قد كان هو وأمثاله
في غاية الجهالة والضلالة . وقد فقدوا أسباب الهدى كلها ، فلم يجدوا ما يردمهم عن
تلك الجهالات إلا بعض مافي المنطق من الأمور التي هي صحيحة . فإنه بسبب
بعض ذلك رجع كثير من هؤلاء عن بعض باطلهم ، وإن لم يحصل لهم حق
ينفعهم ، وإن وقعوا في باطل آخر . ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة
الإسلام بوجه من الوجوه . إذ من هذه حاله فإنما أتى من نفسه بترك ما أمر الله
به من الحق ، حتى احتاج إلى الباطل .

ومن المعلوم : أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال أصحابه ^(١) . ونفس
الخدائق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم ، بل يعرضون عنها . إما لطولها
وإما لعدم فائدتها ، وإما لفسادها ، وإما لعدم تمييزها وما فيها من الإجمال
والاشتباه . فإن فيه مواضع كثيرة هي لجم جل غيث على رأس جبل وعر ،
لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل ^(٢)

(١) غلاة أهل المنطق ، والجهال منهم هم القائلون بوجوبه . وكتبه سليمان الصنيع

(٢) يضرب مثلا للشيء الذي يعرف ظاهره فإذا دنوت منه وبجته لم تجد مافيه

يكافئ تعب الساعي إليه .

ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمون ويذمون أهله ، ويتهمون عنه وعن أهله ، حتى رأيت للمتأخرين فتيا فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية والحنفية وغيرهم فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله ، حتى إن من الحكايات المشهورة التي بلغتنا : أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح أمر بالتزاع مدرسة معروفة من أئمة الحسن الآمدى ، وقال : أخذها منه أفضل من أخذ عكا^(١) مع أن الآمدى لم يكن أحد في وقته أكثر تبحرا في العلوم الكلامية والفلسفية منه . وكان من أحسنهم إسلاما ، وأمثلهم اعتقادا .

ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة : سواء كانت حقا أو باطلا ، إيمانا أو كفرا ، لا تعلم إلا بذكاء وفطنة ، فكذلك أهله^(٢) قد يسجنهم من لم يشركهم في علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم ، إذا كان فيه قصور في الذكاء والبيان وهم كما قال الله تعالى (٨٣ : ٢٩ - ٣٦) إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون . وإذا مروا بهم يتغامزون . وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهم . وإذا رأوهم ، قالوا : إن هؤلاء لضالون . وما أرسلوا عليهم حافظين . فالיום الذين آمنوا من الكفار يضحكون . على الأرائك ينظرون . هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ؟)

فإذا تقلدوا عن طواغيتهم أن كل ما لم يحصل بهذه الطريق القياسية فليس بعلم ، وقد لا يحصل لكثير منهم من هذه الطريق القياسية^(٣) ما يستفيد به الإيمان الواجب ، فيكون كافرا زنديقا منافقا جاهلا ضالا مضلا ، ظلوما كفورا ، ويكون من أكابر أعداء الرسل ، الذين قال الله فيهم (٣١ : ٢٥ - ٣٣) وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين ، وكفى بربك هاديا ونصيرا . وقال الذين كفروا لولا نزل

(١) أى من الإفرنج أيام احتلالهم لبعض بلاد الشام ومصر في المائة السادسة .

(٢) أهل النطق . (٣) المنطقية .

عليه القرآن جملة واحدة ؟ كذلك لنثبت به فؤادك ، ورتلناه ترتيلا . ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا) .

وربما حصل لبعضهم إيمان إما من هذه الطريق أو من غيرها . ويحصل له أيضا منها نفاق ، فيكون فيه إيمان ونفاق ، ويكون في حال مؤمنا وفي حال منافقا ويكون مرتدا : إما عن أصل الدين ، أو عن بعض شرائعه : إما ردة نفاق ، وإما ردة كفر . وهذا كثير غالب ، لا سيما في الأعصار والأمصار التي تنلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق .

فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ، مالا يتسع لذكره المقام .

ولهذا لما تنظن كثير منهم لما في هذا النقي من الجهل والضلال صاروا يقولون : النفوس القدسية - كنفوس الأنبياء والأولياء - تفيض عليها المعارف بدون الطريق القياسية .

وهم متفقون جميعهم على أن من النفوس ن يستغنى عن وزن علومها بالموازن الصناعية في للنطق ، لكن قد يقولون : هو حكيم بالطبع . والقياس ينمقد في نفسه بدون تعلم هذه الصناعة ، كما ينطق العربي بالعربية بدون النحو ، وكما يقرض الشاعر الشعر بدون معرفة العروض ، لكن استغناء بعض الناس عن هذه الموازين لا يوجب استغناء الآخرين . فاستغناء كثير من النفوس عن هذه الصناعة لا ينازع فيه أحد منهم .

والكلام هنا : هل تستغنى النفوس في علومها الكلية عن نفس القياس المذكور ، ومواده المعينة . فالاستغناء عن جنس هذا القياس شيء ، وعن الصناعة القانونية التي يوزن بها القياس شيء آخر . فإنهم يزعمون « أنه آلة قانونية تمنع مراعاتها الذهن أن يزل في فكره - وفساد هذا مبسوط مذكور في موضع غير هذا . ونحن بعد أن تبينا عدم مآلته ، وأنه قد يتضمن من العلم ما يحصل

بدونه ثم تبينا أننا لو قدرنا أنه قد يفيد بعض الناس من العلم ما يفيده هو فلا يجوز أن يقال : ليس إلى ذلك العلم لذلك الشخص ، ولسائر بني آدم طريق إلا بمثل القياس المنطقي . فإن هذا قول بلا علم . وهو كذب محقق . ولهذا ما زال متكلمو المسلمين - وإن كان فيهم نوع من البدعة - لهم من الرد عليه وعلى أهله وبيان الاستغناء عنه ، وحصول الضرر والجهل به والكفر ما ليس هذا موضعه ، دعى غيرهم من طوائف المسلمين وعلمائهم وأئمتهم ، كما ذكره القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب « الدقائق » .

فأما الشعري - وهو ما يفيد مجرد التخيل وتحريك النفس - وذلك يظهر بأنهم جعلوا الأقيسة خمسة : البرهاني ، والخطابي ، والجدلي ، والشعري ، والغلطى السوفسطائي . وهو ما يشبه الحق وهو باطل ، وهو الحكمة المموهة - فلا غرض لنا فيه هنا ، ولكن غرضنا تلك الثلاثة .

قالوا : « الجدلي » ما سلم الخطأ بمقدماته ، و « الخطابي » ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس ، و « البرهاني » ما كانت مقدماته معلومة . وكثير من المقدمات تكون - مع كونها خطائية أو جدلية - يقينية برهانية ، بل وكذلك مع كونها شعرية ، ولكن هي من جهة الثيقن بها : تسمى برهانية ، ومن جهة شهرتها عند عموم الناس وقبولهم لها : تسمى خطائية ، ومن جهة تسليم الشخص المعين لها : تسمى جدلية

هذا كلام أولئك المبتدعة الصابئة الذين لم يدكروا النبوات ، ولا تعرضوا لها بنفى ولا إثبات . وعدم التصديق للرسول واتباعهم كفر وضلال . وإن لم تعتقد تكذيبهم بالكفر والضلال أعم من التكذيب .

وأما قول بعض المتأخرين في المشهورات : هي المقبولات لكون صاحبها مؤيداً بأمر يوجب قبول قوله ونحو ذلك - فهذه من الزيادات التي أئتمتهم بإياها الحجة ، ورأوا وجوب قبولها على طريقة الأولين . ولهذا كان غالب صابئة المتأخرين .

الذين هم الفلاسفة متمزجين بالحنيفية ، كما أن غالب من دخل في الفلسفة من الخفاء . مزج الحنيفية بالصِّبْء ، ولبس الحق بالباطل ، أعنى بالصِّبْء المبتدع الذى ليس فيه إيمان بالنبوات كصِبْء^(١) صاحب المنطق وأتباعه .

وأما الصِّبْء القديم^(٢) فذاك أصحابه : منهم المؤمنون بالله واليوم الآخر ، الذين آمنوا وعملوا الصالحات . فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، كما أن اليهود والتنصر منه ما أهله مبتدعون ضلال قبل إرسال محمد صلى الله عليه وسلم ، ومنه ما كان أهله متبعين للحق . وهم الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا الصالحات ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

ومن قال من العلماء المصنفين في المنطق : إن القياس الخطابي هو ما يفيد الظن ، كما أن البرهان ما يفيد العلم : فلم يعرف مقصود القوم ، ولا قال حقاً . فإن كل واحد من الخطابي والجدلى قد يفيد الظن ، كما أن البرهان قد تكون مقدماته مشهورة ومسلمة .

فالتقسيم لمواد القياس وقع باعتبار الجهات التى يقبل منها ، فتارة يقبل القول لأنه معلوم ، إذ العلم يوجب القبول . وأما كونه لا يفيد العلم فلا يوجب قبوله إلا لسبب . فإن كان لشهرته : فهو خطابي ، ولو لم يفد علماً ولا ظناً . وهو أيضاً خطابي إذا كانت قصته مشهورة ، وإن أفاد علماً أو ظناً . والقول في الجدلى كذلك ثم إنهم قد يمثلون المشهورات المقبولات التى ليست علمية بقولنا « العلم حسن والجهل قبيح ، والعدل حسن ، والظلم قبيح » ومحو ذلك من الأحكام العملية العقلية التى يثبتها من يقول بالتحسين والتقبيح . ويزعمون أننا إذا رجعنا إلى محض العقل لم نجد فيه حكماً بذلك . وقد يمثلونها بأن الموجود لا بد أن يكون مبانياً للموجود الآخر أو محايثاً له ، أو أن الموجود لا بد أن يكون بجهة من الجهات . أو

(١) أى دين أرسطو واضع المنطق . و « الصِّبْء » مصدر صباً

(٢) الذى كان قبل أرسطو .

يكون جائز الرؤية ويزعمون : أن هذا من أحكام الوهم لا الفطرة العقلية .
قالوا : لأن العقل يسلم مقدمات يعلم بها فساد الحكم الأول .
وهذا كله تخليط ظاهر لمن تدبره .

فأما أن تلك القضايا التي سموها مشهورات غير معلومة فهي من العلوم العقلية
البدئية التي جَزَمَ العقول بها أعظم من جزمها بكثير من العلوم الحسائية والطبيعية
وهي كما قال أكثر المتكلمين من أهل الإسلام ، بل أكثر متكلمي أهل الأرض
من جميع الطوائف : إنها قضايا بدئية عقلية ، لكن قد لا يحسنون تفسير ذلك .
فإن حسن ذلك وقبحه هو حسن الأفعال وقبحها ، وحسن الفعل هو كونه مقتضيا
لما يطلبه الحى لذاته ويريده من المقاصد ، وقبحه بالعكس . والأمر كذلك .
فإن العلم والصدق والعدل هي كذلك محصلة لما يُطَلَّب لذاته ويراد لنفسه
من المقاصد ، فحُسن الفعل وقبحه هو لكونه محصلا للمقصود المراد بذاته أو
منافيا لذلك .

ولهذا كان الحق يطلق تارة بمعنى النفي والاثبات ، فيقال : هذا حق أى
ثابت ، وهذا باطل أى منتف ، وفي الافعال : بمعنى التحصيل للمقصود ، فيقال :
هذا الفعل حق ، أى نافع ، أو محصِّل للمقصود ، ويقال : باطل أى لا فائده فيه
ونحو ذلك .

وأما زعمهم : أن البدئية والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فساد : فهذا
غلط ، لأن القياس لا بد له من مقدمات بدئية فطرية . فإن جَوَّز أن تكون
للمقدمات الفطرية البدئية غلطاً من غير تبين غلطها إلا بالقياس ، لكانت
المقدمات الفطرية قد تمارضت بنفسها . ومقتضى القياس الذى مقدماته فطرية .
فليس رد هذه المقدمات الفطرية لأجل تلك بأولى من العكس ، بل الغلط فيما
تقل مقدماته أولى فما يعلم بالقياس ومقدمات فطرية : أقرب إلى الغلط مما يعلم
بمجرد الفطرة .

وهذا يذكرونه في نفي علو الله على المرش ونحو ذلك من أباطيلهم
والمقصود هنا : أن . متقدمهم لم يذكروا المقدمات المتلقاة من الأنبياء ، ولكن
المتأخرون رتبوه على ذلك : إما بطريق الصابئة الذين لبسوا الخيفية بالصابئة
كأبن سينا ونحوه ، وإما بطريق المتكلمين الذين أحسنوا الظن بما ذكره المنطقيون
وقررروا إثبات العلم بموجب النبوات به ^(١) .
أما الأول : فإنه ^(٢) جعل علوم الأنبياء من العلوم الخدسية لقوة صفاء تلك
النفوس القدسية وطهارتها ، وأن قوى النفوس في الخدس لا تقف عند خد .
ولا بد للعالم من نظام ينصبه حكيم ، فيعطى النفوس المؤيدة من القوة ما تعلم به
ما لا يعلمه غيرها بطريق الخدس . ويتمثل لها ما تسمعه وتراه في نفسها من الكلام
ومن الملائكة ما لا يسمعه غيرها ، ويكون لها من القوة العملية التي تطيعها بها
هيولى العالم ما ليس لغيرها . فهذه الخوارق في قوى العلم مع السمع والبصر ، وقوة
العمل والقدرة : هي النبوة عندهم .

ومعلوم أن الخدس راجع إلى قياس التمثيل ، كما تقدم . وأما ما يسمع ويرى
في نفسه فهو من جنس الزوايا . وهذا القدر يحصل مثله لكثير من عوام الناس ،
وكفارهم ، فضلا عن أولياء الله وأنبيائه . فكيف يجعل ذلك هو غاية النبوة ؟
وإن كان الذي يثبتونه للأنبياء أكمل وأشرف ، فهو كالكأقوى من ملك . ولهذا
صاروا يقولون : النبوة مكتسبة ، ولم يثبتوا نزول ملائكة من عند الله إلى من
يختاره ويصطفيه من عباده ، ولا قصد إلى تكليم شخص معين من رسله ، كما يذكر
عن بعض قدمائهم ^(٣) أنه قال لموسى بن عمران : أنا أصدقك في كل شيء إلا في
أن علة العلل كللك ، ما أقدر أن أصدقك في هذا . ولهذا صار من ضل بمثل هذا

(١) بالمنطق .

(٢) ابن سينا وأضرابه الخاطون بين الخيفية والصابئة .

(٣) هذا الكلام يحكى عن أفلاطون شيخ إرسطو .

الكلام يدعى مساواة الأنبياء والمرسلين أو التقدم عليهم . وهذا كثير في كثير من الناس الذين يعتقدون في أنفسهم أنهم أكل النوع ، وهم من أجهل الناس وأظلمهم وأكفرهم وأعظمهم نفاقاً .

وأما المتكلمون المنطقيون فيقولون : يُعلم بهذا القياس ثبوت الصانع وقدرته وجواز إرسال الرسل ، وتأيد الله لهم بما يوجب تصديقهم فيما يقولونه . وهذه الطريقة أقرب إلى طريقة العلماء المؤمنين ، وإن كان قد يكون فيها أنواع من الباطل : تارة من جهة ما تقلدوه عن المنطقيين ، وتارة من جهة ما استدعوه هم مما ليس هذا موضعه .

ومتطعية اليهود والنصارى كذلك ، لكن الهدى والعلم والبيان في فلاسفة المسلمين ومتكلميهم أعظم منه في أهل الكتابين ، لما في تينك المتن من الفساد .

ولكن الغرض تقرير جنس النبوات . فإن أهل الملل متفقون عليها لكن اليهود والنصارى آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض . والصابئة الفلاسفة ونحوهم آمنوا ببعض صفات الرسالة دون بعض . فإذا اتفق متفلسف من أهل الكتاب جمع الكفرين : الكفر بخاتم المرسلين . والكفر بحقائق صفات الرسالة في جميع المرسلين ، فهذا هذا .

فيقال لهم - مع علمهم بتفاوت قوى بنى آدم في الإدراك - : ما المانع من أن يخترق سمع أحدهم وبصره ، حتى يسمع ويرى من الأمور الموجودة في الخارج ما لا يراه غيره ؟ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « إني أرى ما لا ترون ، وأسمع ما لا تسمعون ، أظن السماء وحق لها أن تثبط ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو راحم أو ساجد » فهذا إحساس بالظاهر أو بالباطن لما هو في الخارج . وكذلك العلوم الكلية البديهية قد علمت أنها ليس لها حد في بنى آدم . فمن أين لكم أن بعض النفوس يكون لها من العلوم البديهية ما يختص بها وحدها

أوبها وبأمثالها ما لا يكون من البديهيات عندكم ؟ وإذا كان هذا ممكنا - وعامة أهل الأرض على أنه واقع لغير الأنبياء ، دع الأنبياء - فمثل هذه العلوم ليس في منطقكم طريق إليها ، إذ ليست من المشهورات ولا الجدليات ، ولا موادها عندكم يقينية ، وأنتم لا تعلمون فيها ، وجمهور أهل الأرض من الأولين والآخرين على إثباتها . فإن كذبتُم بها كنتم - مع الكفر والتكذيب بالحق ، وخسارة الدنيا والآخرة - تاركين لمنطقكم أيضاً ، وخارجين عما أوجبتموه على أنفسكم : أنكم لا تقولون إلا بموجب القياس ، إذ ليس لكم بهذا النفي قياس ولا حجة تذكر . ولهذا لم تذكروا عليه حجة ، وإنما اندرج هذا النفي في كلامكم بغير حجة .

وإن : قلتم بل هي حق اعترفتم بأن من الحق ما لا يوزن بميزان منطقكم . وإن قلتم : لا ندري أحق هي أم باطل ؟ اعترفتم بأن أعظم المطالب وأجلها لا يوزن بميزان المنطق .

فإن صدقتم^(١) لم يوافقكم المنطق . وإن كذبتُم لم يوافقكم المنطق . وإن ارتبتم لم ينفعكم المنطق .

ومن المعلوم : أن موازين الأموال لا يقصد أن يوزن بها الخطب والرصاص دون الذهب والفضة . وأمر النبوات وما جاءت به الرسل أعظم في العلوم من الذهب في الأموال . فإذا لم يكن في منطقكم ميزان له كان الميزان - مع أنه ميزان - عائلاً جائراً ، وهو أيضاً عاجز . فهو^(٢) ميزان جاهل ظالم ، إذ هو إما أن يرد الحق ويدفعه فيكون ظالماً ، أولاً يزنه ولا يبين أمره فيكون جاهلاً ، أو يجمع فيه الأمران فيزد الحق ويدفعه - وهو الحق الذي ليس للنفس عنه عوض ، ولها عنه مندوحة ، وليست سعادتها إلا فيه ولا هلاكها إلا بتركه - فكيف يستقيم - مع هذا - أن تقولوا : إنه وما وزتموه به من المتاع الخسيس الذي أنتم في وزنكم

(١) أى بالنبوة فيها . (٢) للمنطق .

إياه به ظالمون عائلون ، لم تزونا بالقسطاس المستقيم ، ولم تستدلوا بالآيات البيّنات : هو العلوم الحقيقية ، والحكمة اليقينية ، التي فاز بالسعادة عالمها ، وخاب بالشقاوة جاهلها . ورأس مال السادة ، وغاية العالم المنصف منكم : أن يعترف بمعجز ميزانكم عنه .

وأما عوام علمائكم فيكذبون به ويردونه ، وإن كان منطقكم ، يرد عليهم ، فلسنم بتحريف أمر منطقكم أحسن حالا من اليهود والنصارى في تحريف كتاب الله الذي هو في الأصل حق هاد لا ريب فيه .
فهذا هذا ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً هم متفقون على أنه لا يفيد إلا أموراً كلية مقدرة في الذهن ، لا يفيد العلم بشيء موجود محقق في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره . والأمور الكلية الذهنية ليست هي الحقائق الخارجية ، ولا هي أيضاً علماً بالحقائق الخارجية ، إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره ، هو بها هو ، وتلك ليست كلية ، فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها فلا يكون في القياس المنطقي علم بتحقيقه بشيء^(١) من الأشياء وهو المطلوب .

(١) وقد أصلحها الشيخ محمد بن عبد الرزاق ، وجعلها « تحقيق شيء » ثم علق عليها بقوله : يعنى أن العلم بالحقائق الذهنية الكلية التي تعلم بالمنطق ، وهي مشتركة بين أشياء كثيرة لا يفيد العلم بحقائقها الخارجية التي يتميز بها بعضها عن بعض . فالمنطق لا يفيد العلم بحقائق الأشياء الخارجية . اهـ
وقد تعقبه الشيخ سليمان الصنيع ، فقال :

أقول : واجب شيخنا - إذا فهم أن ما في الأصل محرف ، وأن الصواب خلافه - أن يقول : كذا في الأصل ، وينب على ما دآه صواباً في الهامش . هذا هو واجب المحافظة على الأصول . وأما طمس ما في الأصل أو الشطب عليه : فهذا عمل بخلاف ومفسد للأصول ، ويفتح الباب لكل أحد - إذا لم يفهم ما في الأصل - أن يضرب على الأصل ويكتب ما فهمه هو ، كما فعل شيخنا .

وأيضاً هم يطعنون في قياس التمثيل . وقد يقولون : إنه لا يفيد إلا الظن ، وربما تسكلموا على بعض الأقبسة الفرعية ، أو الأصلية التي تسكون مقدماتها ضعيفة أو مظنونة ، مثل كلام السهروردي القبول على الزندقة صاحب التلويحات والألواح وحكمة الاشراق . وكان في فلسفته مستمداً من الروم الصابئين والفرس المجوس . وهاتان المادتان : هما مادتا القرامطة الباطنية ومن دخل ويدخل فيهم من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم .^٢ وهم ممن دخل في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « لِيَأْخُذُنَّ مَا خُذَ الْأُمِّ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جَعَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ ، قَالُوا : فَارِسَ وَالرُّومَ ؟ قَالَ : فَمَنْ ؟ »

والمقصود : أن ذكر كلام السهروردي هذا على قياس ضربه ، وهو أن يقال : السماء محدثة ، قياساً على البيت ، بجامع ما يشتركان فيه من التأليف فيحتاج أن يثبت أن علة حدوث البناء هو التأليف وأنه موجود في الفرع .

والتحقيق : أن قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر ، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبحر في العلم الحسي ، وقياس الشمول : كالسمع في العلم الحسي . ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل ، والسمع أوسع وأشمل ، فقياس التمثيل : بمنزلة البصر ، كما

= وأقول : إن ما في الأصل صحيح . ومعنى كلام الصنف : أن القياس المنطقي لا يفيد العلم ، ما دام تحقيقه بشيء من الأشياء . وقد صرح المؤلف نفسه به قبل هذا . وهو قوله « لا يفيد العلم شيء موجود في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره » وكذلك صرح في ص ١٨٠ من الأصل المخطوط و ١٩٣ من هذا للطبوع « أن القياس المذكور لا يفيد علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة الخ وكذلك قال في ص ١٨٣ من الأصل المخطوط « والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية » ثم قال « قد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية .
١ هـ . هذا ما ظهر لي والعلم الحق عند الله .

قيل : من قاس ما لم يره بما رأى^(١) وقياس الشمول يشابه السمع من جهة العموم .
ثم إن كل واحد من القياسين - في كونه علمياً أو ظنياً - يتبع مقدماته ، قياس
التمثيل في الحسيات وكل تنبؤ . إذا علمنا أن هذا مثل هذا علمنا أن حكمه حكمه ،
وإن لم نعلم علة الحكم ، وإن علمنا علة الحكم استدللنا بثبوتها على ثبوت
الحكم : فبكل واحد من العلم بقياس التمثيل وقياس التعليل يعلم الحكم ،
وقياس التعليل : هو في الحقيقة من نوع قياس الشمول ، لكنه امتاز عنه بأن
الحد الأوسط - الذي هو الدليل فيه - هو علة الحكم ، ويسمى قياس العلة ، وبرهان
العلة . وذلك يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة ، وإن لم نعلم التماثل والعلة ، بل
ظنناها ظناً كان الحكم كذلك .

وهكذا الأمر في قياس الشمول : إن كانت المقدمتان معلومتين كانت النتيجة
معلومة ، وإلا فالنتيجة تتبع أضعف المقدمات .

فأما دعواهم : أن هذا^(٢) لا يفيد العلم ، فهو غلط محض محسوس ، بل عامة
علوم بني آدم العقلية المحضة [هي] من قياس التمثيل .

وأيضاً فإن علومهم التي جعلوا هذه الصناعة^(٣) ميزاناً لها بالقصد الأول : لا يكاد
ينفع بهذه الصناعة المنطقية في هذه العلوم إلا قليلاً . فإن العلوم الرياضية : من
حساب العدد ، وحساب المقدار الذهني والخارجي ، قد علم أن الخائضين فيها من
الأولين والآخرين مستقلون بها من غير التفات إلى هذه الصناعة المنطقية
واصطلاح أهلها ، وكذلك ما يصح من العلوم الطبيعية ، الكلية والطبية ، نجد
الحاذقين فيها لم يستعينوا عليها بشيء من صناعة المنطق ، بل إمام صناعة الطب
بقراط : له فيها من الكلام الذي تلقاه أهل الطب بالقبول ووجدوا مصداقه
بالتجارب ، وله فيها من القضايا الكلية التي هي عند عقلاء بني آدم من أعظم

(١) كذا بالأصل (٢) يعني قياس التمثيل . (٣) يعني المنطق

الأمر ، ومع هذا فليس هو مستعينا بشيء من هذه الصناعة ، بل كان قد وضعها وهم^(١) وإن كان العلم الطبيعي عندهم أعلم وأعلى من علم الطلب فلا ريب أنه متصل به . فبالعلم بطبائع الأجسام المعينة المحسوسة يعلم طبائع سائر الأجسام ، ومبدأ الحركة والسكون الذى فى الجسم . ويستبدل بالجزء على الكل . ولهذا كثيراً ما يتناظرون فى مسائل ويتنازع فيها هؤلاء وهؤلاء ، كتناظر الفقهاء والمتكلمين فى مسائل كثيرة تتفق فيها الصناعتان ، وأولئك يدعون عموم النظر ، ولكن الخطأ والغلط عند المتكلمين والمتفلسفة أكثر مما هو عند الفقهاء والأطباء ، وكلامهم^(٢) وعلمهم أنفع ، وأولئك^(٣) أكثر ضللاً وأقل نفعاً ، لأنهم طلبوا بالقياس ما لا يعلم بالقياس ، وزاحموا الفطرة والنبوة مزاحمة أوجب من مخالفتهم للفطرة والنبوة ما صاروا به من شياطين الإنس والجن الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، بخلاف الطب المحض فإنه علم نافع ، وكذلك الفقه المحض .

وأما علم ما بعد الطبيعة - وإن كانوا يعظمونه ، ويقولون : هو الفلسفة الأولى ، وهو العلم الكلى الناظر فى الوجود ولواحقه ، ويسميه متأخروهم العلم الإلهى ، وزعم المعلم الأول^(٤) لهم : أنه غاية فلسفتهم ونهاية حكمتهم - فالحق فيه من المسائل قليل نزر ، وغالبه علم بأحكام ذهنية لاحقائق خارجية . وليس على أكثره قياس منطقي . فإن الوجود المجرد والوجوب والإمكان والعلة المجردة والمعلول ، وانقسام ذلك إلى جزء الماهية ، وهو المادة والصورة ، وإلى علتي وجودها ، وهما الفاعل والغاية ، والكلام فى انقسام الوجود إلى الجواهر والأعراض التسعة ، التى هى : الكم ، والكيف ، والإضافة ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل ، كما أنشد بعضهم فيها :

(١) كذا بالأصل ، فليتأمل . (٢) يعنى الفقهاء والأطباء . (٣) أرسطو .

(٤) المتكلمون والمتفلسفة .

زيد^(١) الطويل^(٢) الأسود^(٣) ابن مالك^(٤)
في داره^(٥) بالأمس^(٦) كان يتسكى^(٧)
بيده سيف^(٨) نضاه^(٩) فانتضى^(١٠)

فهذه عشر مقولات سواء

ليس عليها ولا على أقسامها قياس منطقي ، بل غالبها مجرد استقراء قد نوزع صاحبه في كثير منه .

فإذا كانت صناعاتهم بين معلوم لا يحتاج فيها إلى القياس المنطقي . وبين مالا يمكنهم أن يستعملوا فيه القياس المنطقي : كان عديم الفائدة في علومهم ، بل كان فيه من شغل القلب عن العلوم والأعمال النافعة ماضر كثيراً من الناس ، كما سد على كثير منهم طريق العلم ، وأوقعهم في أودية الضلال والجهل ، فما الظن بغير علومهم من العلوم التي لا تجد للأولين والآخرين^(١١)

وأيضاً لا تجد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم وصار إماماً فيه مستعيناً بصناعة المنطق ، لا من العلوم الدينية ولا غيرها ، فالأطباء والحساب والكتاب ونحوهم يحققون ما يحققون من علومهم وصناعاتهم بغير صناعة المنطق

(١) مثال الجوهر (٢) مثال السكم (٣) مثال السكيف (٤) مثال الإضافة
(٥) مثال أين (٦) مثال متى (٧) مثال الوضع (٨) مثال الملك
(٩) مثال أن يفعل (١٠) مثال أن يفعل

وتسمى عديم المقولات العشر . فأولها الجوهر ، وهو ما يقوم بنفسه والتسعة بعده أعراض ، وهي ما تقوم بالجوهر . فالكم ما يقبل القسمة بذاته ، وهو منفصل ، وهو العدد ومتصل وهو القدار الهندسي ، من خط وسطح وجسم تعليمي . والكيف مالا ينقسم كالحرارة والألوان . والإضافة ما يعقل بإضافته إلى غيره كالأبوة والبنوة . والأين المكان ، ومتى الزمان ، والوضع والملك معلومان ، وأن يفعل تأثير الفاعل وأن يفعل تأثر المفعول كضرب الضارب وانضراب المضروب .
(١١) بهامش الأصل : في نسخة : وهذا يظهر بالوجه العاشر .

وقد صُنف في الإسلام علوم النحو واللغة والعروض والفقه وأصوله والكلام وغير ذلك . وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق ، بل عامتهم كانوا قبل أن يعرب هذا المنطق اليوناني .

وأما العلوم الموروثة عن الأنبياء صرفاً ، وإن كان الفقه وأصوله متصلاً بذلك فهي أجل وأعظم من أن يظن أن لأهلها التفات إلى المنطق ، إذ ليس في القرون الثلاثة من هذه الأمة - التي هي خير أمة أخرجت للناس - وأفضلها القرون الثلاثة : من كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه ، مع أنهم في تحقيق العلوم وكلها بالغاية التي لا يدرك أحد شأوها ، كانوا أعمق الناس علماً ، وأقلهم تكلفاً ، وأبرهم قلوباً . ولا يوجد لغيرهم كلام فيما تكلموا فيه إلا وجدت بين الكلامين من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق^(١) ، بل الذي وجدناه بالاستقراء أن من المعلوم : أن من الخائضين في العلوم من أهل هذه الصناعة أكثر الناس شكاً واضطراباً ، وأقلهم علماً وتحقيقاً ، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون ، وإن كان فيهم من قد يحقق شيئاً من العلم . فذلك لصحة المادة والأدلة التي ينظر فيها ، وصحة ذهنه وإدراكه ، لا لأجل المنطق . بل إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الإشارة ، ويجعل القريب من العلم بعيداً ، واليسير منه عسيراً . ولهذا تجذ من أدخله في الخلاف والكلام وأصول الفقه وغير ذلك ، لم يقد إلا كثرة الكلام والتشقيق ، نفع قلة العلم والتحقيق .

فلم أنه من أعظم حشو الكلام ، وأبعد الأشياء عن طريقة ذوى الأحلام . نعم لا ينكر أن في المنطق ما قد يستفيد ببعضه من كان في كفر وضلال ، وتقليد ، ممن نشأ بينهم من الجهال ، كعوام النصارى واليهود والرافضة ونحوهم . فأورثهم المنطق ترك ما عليه أولئك من تلك العقائد . ولكن يصير غالب هؤلاء

(١) يقصد فرق الشعر في الرأس .

مداهنين لموامهم ، مضايين لهم عن سبيل الله ، أو يصيرون مناققين زنادقة ، لا يقرون بحق ولا بباطل ، بل يتركون الحق كما تركوا الباطل .
فأذكيا طوائف الضلال إما مضللون مداهنون ، وإما زنادقة مناققون ، لا يكاد يخلو أحد منهم عن هذين .

فأما أن يكون المنطق وقفهم على حق يهتدون به : فهذا لا يقع بالمنطق .
ففي الجملة : ما يحصل به لبعض الناس من شحذ ذهن ، أو رجوع عن باطل أو تعبير عن حق : فإنما هو لكونه كان في أسوأ حال ، لا لما في صناعة المنطق من الكمال .

ومن المعلوم : أن المشرك إذا تمجس ، والجوسي إذا تهود : حسنت حاله بالنسبة إلى ما كان فيه قبل ذلك . لكن لا يصلح أن يجعل ذلك عمدة لأهل الحق المبين .

وهذا ليس مختصا به . بل هذا شأن كل من نظر في الأمور التي فيها دقة ولما نوع إحاطة ، كما تجد ذلك في علم النحو . فانه من المعلوم أن لأهله من التحقيق والتدقيق والتقسيم والتحديد ما ليس لأهل المنطق ، وأن أهله يتكلمون في صورة المعاني المعقولة على أكل القواعد . فالعاني فطرية عقلية لا يحتاج إلى وضع خاص ، بخلاف قوالها التي هي الألفاظ ، فانها تتنوع ، فتى تعلموا أكل الصور والقوالب للمعاني مع الفطرة الصحيحة كان ذلك أكل وأنفع وأعون على تحقيق العلوم من صناعة اصطلاحية في أمور فطرية عقلية لا يحتاج فيها إلى اصطلاح خاص هذا لعمري من منفعتة في سائر العلوم .

وأما منفعتة في علم الإسلام خصوصا : فهذا أبين من أن يحتاج إلى بيان . ولهذا تجد الذين اتصلت إليهم علوم الأوائل ، فصاغوها بالصيغة العربية بقول المسلمين جاء فيها من الكمال والتحقيق والإحاطة والاختصار ما لا يوجد في كلام الأوائل ، وإن كان في هؤلاء المتأخرين من فيه نقاق وضلال ، لكن عادت

عليهم فى الجملة بركة ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوامع الكلام وما أوتيته أمته من العلم والبيان الذى لم يشركها فيه أحد .

وأيضاً فإن صناعة المنطق وضعها معلمهم الأول إرسطو صاحب التعاليم التى لمبتدعة الصابئة وزن بها ما كان هو وأمثاله يتكلمون فيه من حكمتهم وفلسفتهم ، التى هى غاية كمالهم . وهى قسبان : نظرية وعملية .

فأصح النظرية — وهى المدخل إلى الحق — هى الأمور الحسابية الرياضية .

وأما العملية : فاصلاح الخلق والمنزل والمدينة^(١) . ولاريب أن فى ذلك من نوع العلوم والأعمال الذى يتميزون بها عن جهال بنى آدم الذين ليس لهم كتاب منزل ولا نبي مرسل ما يستحقون به التقدم على ذلك . وفيه من منفعة صلاح الدنيا وعمارتها ما هو داخل فى ضمن ما جاءت به الرسل .

وفىها أيضاً من قول الحق واتباعه والأمر بالعدل والنهى عن الفساد : ما هو داخل فى ضمن ما جاءت به الرسل .

فهم بالنسبة إلى جهال الأمم كبادية الترك ونحوهم أمثل إذا خلوا عن ضلالهم فأما مع ضلالهم فقد يكون الباقون على الفطرة من جهال بنى آدم أمثل منهم .

فأما أضلُّ أهل الملل — مثل جهال النصارى وسامرة اليهود — فهم أعلم منهم وأهدى وأحكم وأتبع للحق . وهذا قد بسطيه بسطاً كثيراً فى غير هذا الموضع .

وإنما المقصود هنا : بيان أن هذه الصناعة قليلة المنفعة عظيمة الحشو .

وذلك أن الأمور العملية الخلقية قل أن ينتفع فيها بصناعة المنطق . إذ القضايا الكلية الموجبة — وإن كانت توجد فى الأمور العملية — لكن أهل السياسة لنفوسهم

(١) يسمون اصلاح الخلق تهذيب الاخلاق ، واصلاح المنزل السياسة المنزلية

أو تدبير الأسرة ، واصلاح المدينة بالسياسة العامة أو سياسة الملك والدولة

ولأهلهم وللمسكهم^(١) إنما ينالون تلك الآراء السكّية من أمور لا يحتاجون فيها إلى المنطق ، ومتى حصل ذلك رأى كان الانتفاع به بالعمل .

ثم الأمور العملية لا تقف على رأى كلى ، بل متى علم الانسان انتفاعه بعمل عمله ، وأى عمل تضرر به تركه . وهذا قد يعلمه بالحس الظاهر أو الباطن لا يقف ذلك على رأى كلى .

فعلم أن أكثر الأمور العملية لا يصح استعمال المنطق فيها . ولهذا كان المؤدّبون لنفوسهم ولأهلهم ، السائسون للمسكهم لا يزنون آراءهم بالصناعة المنطقية ، إلا أن يكون شيئاً يسيراً ، والغالب على من يسلكه : التوقف والتعطيل . ولو كان أصحاب هذه الآراء تقف معرفتهم بها واستعمالهم لها على وزنها بهذه الصناعة لكان تضررهم بذلك أضعاف انتفاعهم به ، مع أن جميع ما يأمرّون به من العلوم والأخلاق والأعمال لا تكفى في النجاة من عذاب الله ، فضلاً عن أن يكون محصلاً لنعيم الآخرة^(٢) (٧ : ٣٨ حتى إذا أداركوا فيها جميعاً قالت أحرّام لأولاهم : ربنا هؤلاء أضلونا فآتاهم عذاباً ضعفاً من النار . قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون) كذلك قال (٤٠ : ٨٢ - ٨٥ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ؟ كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا في الأرض ، فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون - إلى قوله - الكافرون)

(١) هذه الأقسام الثلاثة هي التي يسمونها الحكمة العملية . فأولها تهذيب الأخلاق ، أشار إليه بقوله « السياسة لنفوسهم » والثاني تدبير المنزل ، أشار إليه بقوله « ولأهلهم » والثالث تدبير الملك ، أشار إليه بقوله « وللمسكهم »

(٢) قال في الأصل المقابل عليه ، لما وقف على قوله « فضلاً عن أن يكون محصلاً لنعيم الآخرة » يتلوه الخط المعترض ، ولم نر خطاً معترضاً . وكتبنا من قوله « حتى إذا أداركوا » وهو في أول الورقة المنكوسة فاعرف ذلك ، كذا بهامش الأصل وفيه أيضاً الورقة المنكوسة لليوم

فأخبر هنا بمثل ما أخبر به في الأعراف : أن هؤلاء المعرضين عما جاءت به الرسل لما رأوا بأس الله وحدوا الله ، وتركوا الشرك فلم ينفعهم ذلك . وكذلك أخبر عن فرعون - وهو كافر بالتوحيد وبالرسالة - أنه لما أدركه الغرق (١٠ : ٩٠ ، ٩١) قال : آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل ، وأنا من المسلمين (قال الله (آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين ؟) وقال تعالى (٧ : ١٧٢ ، ١٧٣) وإذا أخذ ربك من نبي آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم ؟ قالوا بلى ، شهدنا ، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل ، وكنا ذرية من بعدهم أقتلكننا بما فعل المبطلون ؟) وقال تعالى (١٤ : ٩ ، ١٠) ألم يأتكم نبي الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله ، جاءتهم رسلهم بالبينات ، فردوا أيديهم في أفواههم . وقالوا : إنا كفرنا بما أرسلتم به ، وإنا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب ، قالت رسلهم : أفي الله شك ؟ فاطر السموات والأرض ، يدعوك ليغفر لك من ذنوبك ويؤخركم إلى أجل مسمى . قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا ، تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فانتونا بسلطان مبين) . وهذا في القرآن في مواضع أخرى بين فيها أن الرسل كلهم أمروا بالتوحيد بعبادة الله وحده لا شريك له ، ونهوا عن عبادة شيء من المخلوقات سواء ، أو اتخاذها إلهًا ، ويخبر أن أهل السعادة هم أهل التوحيد ، وأن المشركين هم أهل الشقاوة . وذكر هذا عن عامة الرسل ، ويبين أن الذين لم يؤمنوا بالرسل مشركون .

فعلم أن التوحيد والإيمان بالرسل متلازمان . وكذلك الإيمان باليوم الآخر هو والإيمان بالرسل متلازمان . فالثلاثة معلازمة . ولهذا يجمع بينها في مثل قوله : (٩ : ١٥٠) ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربهم يعدلون) ولهذا أخبر أن الذين لا يؤمنون بالآخرة مشركون . فقال تعالى (٣٩ : ٤٥) وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة) .

وأخبر عن جميع الأشقياء : أن الرسل أنذرتهم باليوم الآخر ، كما قال تعالى (٦٧ : ٨) كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها : ألم يأتكم نذير ؟ قالوا بلى ، قد جاءنا نذير ، فكذبنا وقلنا ، ما نزل الله من شيء . إن أنتم إلا في ضلال كبير) فأخبر أن الرسل أنذرتهم ، وأنهم كذبوا بالرسالة . وقال تعالى (٣٩ : ٧١) وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا ، حتى إذا جاؤوها فتفتحت أبوابها) الآية . فأخبر عن أهل النار : أنهم قد جاءتهم الرسالة ، وأنذروا باليوم الآخر

وقال تعالى (١٢٨ : ٦ - ١٣٠) ويوم يحشرهم جميعاً يامعشر الجن قد استكثرتم من الإنس وقال أولياؤهم من الإنس : ربنا استمتع بعضنا ببعض ، وبلغنا أجلنا الذى أجلت لنا . قال النار مثواكم خالدون فيها إلا ما شاء الله . إن ربك حكيم عليم . وكذلك نولّى بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون . يامعشر الجن والإنس - إلى قوله - وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين) الآية . فأخبر عن جميع الجن والإنس : أن الرسل بلغتهم رسالة الله ، وهى آياته وأنهم أنذروهم اليوم الآخر ، وكذلك قال (١٧ : ١٠٣ - ١٠٤) قل هل ننبتلكم بالأخسرين أعمالاً : الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا - إلى قوله - أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه) . فأخبر أنهم كفروا بآياته ، وهى رسالته ، وبلقائه وهو اليوم الآخر .

وقد أخبر أيضاً فى غير موضع بأن الرسالة عمت بنى آدم ، وأن الرسل جاءوا مبشرين ومنذرين ، كما قال تعالى (٢٤ : ٣٥) إنا أرسلناك بالحق بشيراً ، وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقال تعالى (١٦٣ : ٤ - ١٦٥) إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده - إلى قوله - وكان الله عزيزاً حكيماً) وقال تعالى : (٤٨ : ٦) وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ، فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والذين كذبوا بآياتنا يمسهم العذاب بما كانوا يفسقون) فأخبر أن من آمن بالرسول وأصلح من الأولين والآخرين فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون

وقال تعالى (٢ : ٣٨ قلنا اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ومثل ذلك قوله (٢ : ٦٢ إن الذين آمنوا والذين هادوا إلى - إلى قوله - فلم أجرم عند ربهم - الآية)
فذكر أن المؤمنين بالله وباليوم الآخر من هؤلاء هم أهل النجاة والسعادة ، وذكر في تلك الآية الإيمان بالرسول ، وفي هذه الإيمان باليوم الآخر ، لأنهما متلازمان ، وكذلك الإيمان بالرسول كلهم متلازم . فمن آمن بواحد منهم فقد آمن بهم كلهم ، ومن كفر بواحد منهم فقد كفر بهم كلهم ، كما قال تعالى (١٥٠ : ٤) ، ١٥١ إن الذين يكفرون بالله ورسوله - إلى قوله - أولئك هم الكافرون حقاً - الآية)
والتي بعدها . فأخبر أن المؤمنين بجميع الرسل هم أهل السعادة ، وأن المفرقين بينهم بالإيمان ببعضهم دون بعض هم الكافرون حقاً .

وقال تعالى (١٧ : ١٣-١٥ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ، ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً . من اهتدى فانما يهتدى لنفسه ، ومن ضل فانما يضل عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) .

فهذه الأصول الثلاثة : توحيد الله ، والإيمان برسوله ، وباليوم الآخر - هي أمور متلازمة .

والحاصل^(١) : أن توحيد الله والإيمان برسوله واليوم الآخر هي أمور متلازمة مع العمل الصالح . فأهل هذا الإيمان والعمل الصالح : هم أهل السعادة من الأولين والآخرين ، والخارجون عن هذا الإيمان : مشركون أشقياء . فكل من كذب بالرسول فلن يكون إلا مشركاً ، وكل مشرك مكذب للرسول ، وكل مشرك وكافر بالرسول

(١) إلى هنا انتهت الورقة المكتوبة وقال في آخرها : كذا بالأصل ولعل هذه

فهو كافر باليوم الآخر ، وكل من كفر باليوم الآخر فهو كافر بالرسول وهو مشرك .
ولهذا قال سبحانه وتعالى (١١٢:٦ ، ١١٣) وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين
الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غزورا ، ولو شاء ربك ما فعلوه
فذرهم وما يفترون . ولتصنعى إليهم أفتدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه .
وليقتربوا ما هم مقتربون) .

فأخبر أن جميع الأنبياء لهم أعداء ، وهم شياطين الإنس والجن . يوحى
بعضهم إلى بعض القول المزخرف ، وهو المزين المحسن ، يغررون به . والقرون :
هو التليس والتمويه . وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل
من أمر المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم من الأولين والآخرين ، ثم قال (. ولتصنعى
إليه أفتدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه) فأخبر أن كلام أعداء الرسل تصنعى
إليه أفتدة الذين لا يؤمنون بالآخرة .

فلم أن مخالفة الرسل وترك الإيمان بالآخرة متلازمان ، فمن لم يؤمن بالآخرة
أصنعى إلى زخرف أعدائهم ، فخالف الرسل ، كما هو موجود في أصناف الكفار
والمنافقين في هذه الأمة . وقال تعالى (٥١:٧ ، ٥٢) ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على
علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتى تأويله يقول الذين
نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ .
الآية) فأخبر أن الذين تركوا اتباع الكتاب - وهو الرسالة - يقولون إذا جاء
تأويله - وهو ما أخبر به - جاءت رسل ربنا بالحق . وهذا كقوله (٢٠ : ١٢٣ -
١٢٦) ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضئفا ، ونحشره يوم القيامة أعمى
قال رب لم حشرتني أعمى ، وقد كنت بصيرا ؟ قال كذلك آتيتك آياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى) أخبر أن الذين تركوا اتباع آياته يصيبهم ما ذكرنا
فقد تبين أن أصل السعادة وأصل النجاة من البذاب هو توحيد الله بعبادته
وحده لا شريك له ، والإيمان برسوله واليوم الآخر ، والعمل الصالح .

وهذه الأمور ليست في حكمهم ، وفلسفتهم المبتدعة ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده والنهي عن عبادة المخلوقات ، بل كل شرك في العالم إنما حدث برأى جنسهم ، إذ بنوه على ما في الأرواح والأجسام من القوى والطبائع ، وأن صناعة الطلاسم والأصنام والتعبد لما يورث منافع ويدفع مضار . فهم الآمرون بالشرك والفاعلون له . ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه ، بل يقر هؤلاء وهؤلاء ، وإن رجح الموحدين ترجيحاً ما ، فقد يرجح غيره للمشركين ، وقد يعرض عن الأمرين جميعاً . فتدبر هذا فإنه نافع جداً .

ولهذا كان رءوسهم المتقدمون والمتأخرون يأمررون بالشرك . فالأولون يسمون الكواكب الآلهة الصغرى ، ويعبدونها بأصناف العبادات . كذلك كانوا في ملة الإسلام لا ينهون عن الشرك ويوجبون التوحيد ، بل يسوغون الشرك أو يأمررون به ، أو لا يوجبون التوحيد .

وقد رأيت من مصنفاتهم في عبادة الكواكب والملائكة وعبادة الأنفس للفارقة - أنفس الأنبياء وغيرهم - ما هو أصل الشرك .

وهم إذا ادعوا التوحيد فإنما توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل والتوحيد الذي جاءت به الرسل لا بد فيه من التوحيد بإخلاص الدين لله ، وعبادته وحده لا شريك له . وهذا شيء لا يعرفونه . والتوحيد الذي يدعونه : إنما هو تمطيل حقائق الأسماء والصفات ، وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك .
«وكانوا موحدين بالقول والكلام - وهو أن يصفوا الله بما وصفته به رسله -
لكن معهم التوحيد دون العمل . وذلك لا يكفي في السعادة والنجاة ، بل لا بد من أن يعبد الله وحده ، ويتخذ إلهاً دون ما سواه . وهو معنى قول «لا إله إلا الله» فكيف ؟ وهم في القول والكلام معطلون جاحدون ، لا موحدون ولا مخلصون .
وأما الإيمان بالرسل : فليس فيه للمعلم الأول وذويه كلام معروف . والذين دخلوا في الملل منهم آمنوا ببعض صفات الرسل وكفروا ببعض .

وأما اليوم الآخر : فأحسنهم حالا من يقر بعماد الأرواح دون الأجساد .
ومهم من يفكر للمعادين جميعاً . ومنهم من يقر بعماد الأرواح العالمية دون الجاهلة
وهذه الأقوال الثلاثة لمعلمهم الثاني أبي نصر الفارابي . ولهم فيه من الاضطراب
ما يعلم به أنهم لم يهتدوا فيه الصواب .

وقد أخذوا بشبهاتهم من المنتسبين إلى الملل من لا يحصى عدده إلا الله .
فإذا كان ما به تحصل السعادة والنجاة من الشقاوة ليس عندهم أصلاً ، كان
ما يأمرهم به من الأخلاق والأعمال والسياسات كما قال الله تعالى (٣٠ : ٧) يعلمون
ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون) .

وأما ما يذكرونه من العلوم النظرية : فالصواب منها منفعة في الدنيا .
وأما العلم الإنهي فليس عندهم منه ما تحصل به النجاة والسعادة ، بل وغالب
ما عندهم منه ليس بمتيقن معلوم ، بل قد صرح أساطين الفلسفة : أن العلوم الإلهية
لا سبيل فيها إلى اليقين ، وإنما يتكلم فيها بالأحرى والأخلق^(١) . فليس معهم فيها
إلا الظن (٥٣ : ٢٨) وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً (ولهذا يوجد عندهم من
الخاتمة للرسول أمر عظيم باهر ، حتى قيل مرة لبعض الأشياخ الكبار ممن يعرف
الكلام والفلسفة والحديث وغير ذلك : ما الفرق الذي بين الأنبياء والفلاسفة ؟
هنا : السبيل الآخر . يردان الذي سلك طريقهم . يردان يوفق من ما يقولونه
وبين ما جاءت به الرسل ، فيدخل من السفطة والقرمطة في أنواع من المحال الذي
لا يرضاه عاقل ، كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وامسلم . ومن هنا ضلت
الفرامطة والباطنية ومن سارهم في بعض ذلك . وهذا باب يطول وصفه ليس
الغرض هنا ذكره .

وإنما الغرض أن معلمهم^(٢) وضع منطقهم ليزن به ما يقولونه من هذه الأمور

(١) يعني أنه ظن وتخمين أقرب إلى الصواب (٢) هو إرسطو

التي يخوضون فيها ، والتي هي قليلة المنفعة . وأكثر منفعتها : إيمانهم في الأمور الدنيوية وقد يستغنى عنها في الأمور الدنيوية أيضا .

فأما أن يوزن بهذه الصناعة ما ليس من علومهم وما هو فوق قدرهم ، أو يوزن بها ما يوجب السعادة والنعيم والنجاة من العذاب الأليم : فهذا أمر ليس هو فيها و (٣: ٦٥) قد جعل الله لكل شيء قدرا والقوم ، وإن كان لهم ذكاء وفطنة ، وفيهم زهد وأخلاق — فهذا القدر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب ، إلا بالأصول المتقدمة : من الإيمان بالله وتوحيده ، وإخلاص عبادته ، والإيمان برسوله واليوم الآخر ، والعمل الصالح .

ولما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن وقوة الإرادة . فالذي يؤتي فضائل علمية وإرادية بدون هذه الأصول ^(١) يكون بمنزلة من يؤتي قوة في جسمه وبدنه بدون هذه الأصول .

وأهل الرأي والعلم بمنزلة أهل الملك والإمارة . وكل من هؤلاء وهؤلاء لا ينفعه ذلك شيئا إلا أن يعبد الله وحده لا شريك له ، ويؤمن برسوله وباليوم الآخر . وهذه الأمور متلازمة . فمن عبد الله وحده لزم أن يؤمن برسوله ويؤمن باليوم الآخر ، فيستحق الثواب وإلا كان من أهل الوعيد يخلد في العذاب . هذا إذا قامت عليه الحجة بالرسول .

ولما كان كل واحد من أهل الملك والعلم قد يعارضون الرسول وقد يتابعونهم ذكر الله ذلك في كتابه في غير موضع . فذكر فرعون والذي حاج إبراهيم في ربه لما آتاه الله الملك ، والملائكة من قوم نوح وعاد وغيرهم من المستكبرين المكذابين للرسول ، وذكر قول علمائهم ، كقوله (٤٠ : ٨٣ - ٨٥) فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون . فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين . فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده ، وخسر هنالك الكافرون (١) وقال تعالى :

(١) التي هي : الإيمان بالله ، وإخلاص العبادة له ، والإيمان برسوله واليوم الآخر

(٤٠ : ٤-٣٥ ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا . فلا يفررك تقلبهم في البلاد كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم . وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه . وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم ، فكيف كان عقاب ؟ - إلى قوله - الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم ، كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) والسلطان هو الوحي المنزل من عند الله ، كما ذكر ذلك في غير موضع ، كقوله (٣٠ : ٣٥ أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون) وقوله (١٢ : ٤٠ و ٥٣ : ٢٣ ما أنزل الله بها من سلطان) وقال ابن عباس « كل سلطان في القرآن فهو الحجة » ذكره البخارى في صحيحه .

وقد ذكر في هذه السورة « سورة حم غافر » من حال نخافى الرسل من الملوك والعلماء مثل مقول الفلاسفة وعلمائهم ومجادلتهم واستكبارهم ما فيه عبرة . مثل قوله (٤٠ : ٥٦ الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه) ومثل قوله (٤٠ : ٦٩-٧٥ ألم تر إلى الذين يجادلون في آيات الله : أنى يصرفون ؟ الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون . إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ، ثم في النار يُسَجَّرُونَ - إلى قوله - ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وختم السورة بقوله تعالى (٤٠ : ٨٣ فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم) .

وكذلك في سورة الأنعام والأعراف وعامة السور المكية ، وطائفة من السور المدنية ، فإنها تشتمل على خطاب هؤلاء وضرب الأمثال والمقاييس لهم ، وذكر قصصهم وقصص الأنبياء وأتباعهم معهم . فقال سبحانه (٤٦ : ٢٦ ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وجعلناهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة . فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)

فأخبر بما مكّنهم فيه من أصناف الإدراكات والحركات . وأخبر أن ذلك لم يغن عنهم حيث جحدوا بآيات الله ، وهى الرسالة التى بعث بها رسله . ولهذا حدثنى ابن الشيخ الخضيرى^(١) عن والده الشيخ الخضيرى - شيخ الحنفية فى زمنه - قال : كان فقهاء بخارى يقولون فى ابن سينا : كان كافرا ذكيا .

وقال الله تعالى (٤٠ : ٢١) أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كانوا عاقبة الذين كانوا من قبلهم ؟ كانوا هم أشد منهم قوة وآثارا فى الأرض - الآية) والقوة تم قوة الإدراك النظرية وقوة الحركة العملية . وقال فى الآية الأخرى (٤٠ : ٨٢) كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا فى الأرض) فأخبر بفضلهم فى السك والكيف ، وأنهم أشد فى أنفسهم وفى آثارهم فى الأرض . وقال تعالى (٤٠ : ٨٣ ، ٨٤) فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون . فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) وقال تعالى (٣٠ : ٦ - ١١) وعد الله لا يخلف الله وعده وإن كن أكثر الناس لا يعلمون . يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا ، وهم عن الآخرة هم غافلون - إلى قوله - الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون) . وقال تعالى (٦ : ٥ ، ٦) فقد كذبوا بالحق لما جاءهم ، فسوف يأتنيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون - إلى قوله - وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين) وقد قال سبحانه عن أتباع هؤلاء الأئمة من أهل الملك والعلم المخالفين للرسل

(١) كذا هنا الخضيرى بالخاء والضاد للمعجمتين . والصواب الخضيرى بالخاء والصاد المهملتين نسبة إلى محلة بخارى يعمل فيها الخضير . أما الابن فاسمه : أحمد بن محمود بن أحمد بن عبد السيد . مات سنة ٦٩٨ وذكروه ابن خلكان فى ترجمة محمد بن محمد ابن محمد العميد ، وقال إنه قتلته التتر بمدينة نيسابور سنة ٦١٦ والصواب عندى ما تقدم لأن من مات عن هذا التاريخ لا يمكن أن يجتمع بشيخ الإسلام ابن تيمية . وأما والده فاسمه محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان البخارى الخضيرى . مات سنة ٦٣٦ ترجم فى طبقات الحنفية للقرشى هو وابنه وفى القوائد البهية وفى النجوم الزاهرة وفى غالب كتب التاريخ والتراجم . وكتبه سليمان الصنيع

(٣٣: ٦٦-٦٨ يوم تُقَلَّبُ وجوههم في النار ، يقولون : ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول ، وقالوا : ربنا إنا أطعنا ساداتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ، ربنا آثمهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا) وقال تعالى (٤٠: ٤٧ ، ٤٨) وإذ يتحاجون في النار - إلى قوله - إن الله قد حكم بين العباد) .

ومثل هذا في القرآن كثير ، يذكر فيه من أقوال أعداء الرسل وأفعالهم ، وما أوتوه من قوى الإدراكات والحركات التي لم تنفعهم لما خالفوا الرسل .

وقد ذكر الله سبحانه ما في المنتسبين إلى اتباع الرسل ، من العلماء والعباد والملوك من النفاق والضلال في مثل قوله (٩: ٣٤ يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله . والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) « ويصدون عن سبيل الله » يستعمل لازما ، يقال : صد صدودا ، أى أعرض كما قال تعالى (٤ : ٦١) وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) ويقال : صد غيره يصد ، والوصفان مجتمعان فيهم ، ومثل قوله (٤ : ٥١ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ، يؤمنون بالجبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة : طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة : طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة : ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة : طعمها مر ، ولا ريح لها » فبين أن في الذين يقرءون القرآن : مؤمنين ومنافقين .

فصل

وهذا المقام لا أذكر فيه موارد النزاع ، فيقال : هو الاستدلال على الخلف بالخلف ، لكن أنا أصف جنس كلامهم ، فأقول :

لا ريب أن كلامهم كله منحصراً في الحدود التي تفيد التصورات ، سواء كانت الحدود حقيقية ، أو رسمية أو لفظية^(١) ، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات سواء كانت أقيسة عموم وشمول أو شبه وتمثيل ، أو استقراء وتتبع . وكلامهم غالبه لا يخلو من تكلف : إما في العلم وإما في القول ، فإما أن يتكلفوا علم ما لا يعلمونه : فيتكلمون بغير علم ، أو يكون الشيء معلوماً لهم فيتكلمون من بيانه ما هو زيادة وحشو وعناء وتطويل طريق ، وهذا من المنكر المذموم في الشرع والعقل ، قال تعالى (٨٦:٣٨) قل ما أسألكم عليه من أجر ، وما أنا من المتكلفين) وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال «أيها الناس ، من علم علماً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل : لا أعلم ، فإن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم : لا أعلم .» وقد ذم الله القول بغير علم في كتابه ، كقوله تعالى (٣٦:١٧) ولا تقف ما ليس لك به علم) لا سيما القول على الله ، كقوله تعالى (٧: ٣٣) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وكذلك ذم الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه ، وأمر بأن يقول القول السديد والقول البليغ . وهؤلاء كلامهم في الحدود غالبه من الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه ،

(١) استعاريف ثلاثة : حد ورسم وتعريف بالمرادف ، فالحد : ما كان بالجنس والفصل كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق . والرسم : ما كان بالجنس والخاصة ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك ، أو منتصب القامة ، والثالث : كتعريفه بأنه بهر . أو آدمي . والكلام على الجنس والفصل والخاصة مقروح عندهم . وتأتي الإشارة إلى الجنس والفصل في الوجه الثامن .

بل قد يكثر كلامهم فى الأقيسة والحجج ، كثير منه كذلك وكثير منه باطل ، وهو قول نغير علم وقول بخلاف الحق .

أما الأول : فإنهم يزعمون أن الحدود التى يذكرونها يفيدون بها تصور الحقائق ، وأن ذلك إنما يتم بذكر الصفات الذاتية المشتركة والمميزة حتى يركب الحد من الجنس المشترك . والفصل المميز . وقد يقولون : إن التصورات لا تحصل إلا بالحدود ، ويقولون : الحدود المركبة لا تكون إلا للأنواع المركبة من الجنس والفصل دون الأنواع البسيطة .

وقد ذكرت فى غير هذا الموضع ملخص المنطق ومضمونه ، وأشارت إلى بعض ما دخل به على كثير من الناس من الخطأ والضلال . وليس هذا موضع بسط ذلك ، لكن نذكر [هنا] وجوها .

الوجه الأول

قولهم « إن التصور الذى ليس بيديهم لا يقال إلا بالحد » باطل . لأن الحد هو قول الحاد . فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية الحدود . فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد . فإن الحاد الذى ذكر الحد إن كان عرف الحدود بغير حد بطل قولهم « لا يعرف إلا بالحد » وإن كان عرفه بمحد آخر فالقول فيه كالقول فى الأول . فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول لزم الدور . وإن كان تأخر لزم التسلسل

الوجه الثانى

أنهم إلى الآن لم يسلم لهم حد لشيء من الأشياء إلا ما يدعيه بعضهم وينازعه فيه آخرون . فإن كانت الأصول لا تتصور إلا بالحدود لزم أن لا يكون إلى الآن أحد عرف شيئاً من الأمور ، ولم يبق أحد ينتظر صحته . لأن الذى يذكره يحتاج إلى معرفة بغير حد وهي متعددة ، فلا يكون لبنى آدم شيء من المعرفة . وهذه منسطة ومغالطة .

الوجه الثالث

أن المتكلمين بالحدود طائفة قليلة في بني آدم ، لا سيما الصناعة المنطقية .
فإن واضعها هو إرسطو ، وسلك خلقه فيها طائفة من بني آدم .

ومن المعلوم أن علوم بني آدم - عانتهم وخاصتهم - حاصلة بدون ذلك . فيبطل قولهم « إن المعرفة متوقفة عليها » أما الأنبياء فلا ريب في استغنائهم عنها . وكذلك أتباع الأنبياء من العلماء والعامة . فإن القرون الثلاثة من هذه الأمة - الذين كانوا أعلم بني آدم علوماً ومعارف - لم يكن تكلف هذه الحدود من عاداتهم ، فإنهم لم يبتدعوها ، ولم تكن الكتب الأعجمية الرومية عربت لهم . وإنما حدثت بعدهم من مبتدعة المتكلمين والفلاسفة . ومن حين حدث صار بينهم من الاختلاف والجهل ما لا يعلمه إلا الله .

وكذلك علم الطب والحساب وغير ذلك لا تجد أئمة هذه العلوم يتكفون هذه الحدود المركبة من الجنس والفصل إلا من خاط ذلك بصناعتهم من أهل النطق . وكذلك النحاة ، مثل سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه ، وفيه حكمة لسان العرب : لم يتكلف فيه حد الاسم والفاعل ومحو ذلك ، كما فعل غيره . ولما تكلف النحاة حد الاسم ذكروا حدوداً كثيرة كلها مطعون فيها عندهم . وكذلك ما تكلف متأخروهم من حد الفاعل والمبتدأ والخبر ونحو ذلك لم يدخل فيها عندهم من هو إمام في الصناعة ولا حاذق فيها .

وكذلك الحدود التي يتكلفها بعض الفقهاء للطهارة والنجاسة ، وغير ذلك من معاني الأسماء المتداولة بينهم ، وكذلك الحدود التي يتكلفها الناظرون في أصول الفقه لمثل الخبر والقياس والعلم ، وغير ذلك : لم يدخل فيها إلا من ليس بإمام في الفن . وإلى الساعة لم يسلم لهم حد . وكذلك حدود أهل الكلام . فإذا كان حذاق بني آدم في كل فن من العلم أحكموه بدون هذه الحدود المتكلفة : بطل دعوى توقف المعرفة عليها .

وأما علوم بني آدم الذين لا يصنفون الكتب : فهي مما لا يحصيه إلا الله .
ولم في البصائر والمكاشفات والتحقيق والمعارف ما ليس لأهل هذه الحدود
للتكلفة . فكيف يجوز أن تكون معرفة الأشياء متوقفة عليها ؟

الوجه الرابع

أن الله جعل لابن آدم من الحس الظاهر والباطن ما يحس به الأشياء ويعرفها
فيعرف بسمعه وبصره وشمه وذوقه ولمسه الظاهر ما يعرف . ويعرف أيضاً بما
يشهده ويحسه بنفسه وقلبه ما هو أعظم من ذلك . فهذه هي الطرق التي تعرف
بها الأشياء . فأما الكلام فلا يتصور أن يعرف بمجرد مفردات الأشياء إلا
بقياس تمثيل أو تركيب ألفاظ ، وليس شيء من ذلك يفيد تصور الحقيقة .
فالمقصود أن الحقيقة : إن تصورها بباطنها أو ظاهرها استغنى عن الحد القولي ،
وإن لم يتصورها بذلك امتنع أن يتصور حقيقتها بالحد القولي . وهذا أمر محسوس
يحده الإنسان من نفسه . فإن من عرف المحسوسات المذوقة — مثلاً — كالسل :
لم يفده الحد تصورها . ومن لم يذق ذلك ، كمن أخبر عن السكر — وهو لم يذقه —
لم يمكن أن يتصور حقيقته بالكلام والحد ، بل يمثل له ويقرب إليه ، ويقال
له : طعمه يشبه كذا ، أو يشبه كذا وكذا ، وهذا التشبيه والتمثيل ليس هو الحد
الذي يدعونه .

وكذلك المحسوسات الباطنة ، مثل الغضب والفرح والحزن والغم والعلم ونحو
ذلك ، من وجدها فقد تصورها . ومن لم يجدها لم يمكن أن يتصورها بالحد ، ولهذا
لا يتصور الأكه الألوان بالحد ، ولا العنين الوقاع بالحد . فإذا القائل بأن الحدود
هي التي تفيد تصور الحقائق قائل للباطل العلوم بالحس الباطن والظاهر .

الوجه الخامس

أن الحدود إنما هي أقوال كلية ، كقولنا « حيوان ناطق » و « لفظ يدل
على معنى » ونحو ذلك ، فتصور معناها لا يمنع من وقوع الشركة فيها ، وإن

كانت الشركة بمنفعة لسبب آخر ، فهي إذن لا تدل على حقيقة معينة بخصوصها وإنما تدل على معنى كلى . والمعاني السككية وجودها في الذهن لا في الخارج . فما في الخارج لا يتعين ، ولا يعرف بمجرد الحد ، وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء . فالحد لا يفيد تصور حقيقة أصلاً .

الوجه السادس

أن الحد من باب الألفاظ . واللفظ لا يدل المستمع على معناه إن لم يكن قد تصور مفردات اللفظ بتغير اللفظ . لأن اللفظ المفرد لا يدل المستمع على معناه إن لم يعلم أن اللفظ موضوع للمعنى ، ولا يعرف ذلك حتى يعرف المعنى . فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقاً على فهم المراد بالألفاظ . فلو استفيد تصورهما من الألفاظ لزم الدور . وهذا أمر محسوس . فإن التكلم باللفظ المفرد إن لم يبين للمستمع معناه حتى يدركه بحسه أو بنظره ، وإلا لم يتصور إدراكه له بقول مؤلف من جنس وفصل

الوجه السابع

أن الحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره ، يفيد ما يفيد الأسماء من التمييز . والفصل بين اللمسى وبين غيره ، فهذا لا ريب في أنه يفيد التمييز . فأما تصور حقيقة فلا ، لكنها قد تفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال . وليس ذلك من إدراك الحقيقة في شيء . والشرط في ذلك : أن تكون الصفات ذاتية ، بل هو بمنزلة التقسيم والتحديد للكل ، كالتقسيم لجزئياته ويظهر ذلك .

بالوجه الثامن

وهو أن الحس الباطن والظاهر يفيد تصور الحقيقة تصوراً مطلقاً . أما عمومها . وبخصوصها : فهو من حكم العقل . فإن القلب يعقل معنى من هذا المعين ومعنى

يمثله من هذا المئين ، فيصير في القلب معنى عاماً مشتركاً ، وذلك هو عقله ، أى عقله للمعاني الكلية . فإذا عقل معنى الحيوانية الذى يكون في هذا الحيوان وهذا الحيوان ، ومعنى الناطق الذى يكون في هذا الإنسان وهذا الإنسان ، وهو يختص به ، عقل أن في نوع الإنسان معنى يكون نظيره في الحيوان ، ومعنى ليس له نظير في الحيوان .

فالأول هو الذى يقال له : الجنس . والثانى^(١) الذى يقال له الفصل . وهما موجودان في النوع .

فهذا حق ولكن لم يستمد من هذا اللفظ ما لم يكن يعرفه بعقله من أن هذا المعنى عام للإنسان ولغيره من الحيوان ، بمعنى أن ما في هذا نظير ما في هذا ، إذ ليس في الأعيان الخارجة عموم وهذا المعنى يختص بالإنسان . فلا فرق بين قولك : الإنسان حيوان ناطق ، وقولك : الإنسان هو الحيوان الناطق ، إلا من جهة الإحاطة والخصر في الثانى لا من جهة تصوير حقيقته باللفظ والإحاطة ، والخصر هو التمييز الحاصل بمجرد الاسم ، وهو قولك : إنسان وبشر . فإن هذا الاسم إذا فهم مسماه أفاد من التمييز ما أفاده الحيوان الناطق في سلامته عن المطاعن .

وأما تصور أن فيه معنى عاماً ومعنى خاصاً فليس هذا من خصائص الحد كما تقدم . والذى يختص بالحد ليس إلا مجرد التمييز الحاصل بالأسماء . وهذا بين لمن تأمله . وأما إدراك صفات فيه ، بعضها مشترك وبعضها يختص ، فلا ريب أن هذا قد لا يتفطن له بمجرد الاسم ، لكن هذا يتفطن له بالحد وبتغير الحد . فليس في الحد إلا ما يوجد في الأسماء ، أو في الصفات التى تذكر للمسمى . وهذان نوعان . معروفان ، الأول : معنى الأسماء المفردة ، والثانى : معرفة الجمل المركبة الاسمية . والعملية التى يخبر بها عن الأشياء ، وتوصف بها الأشياء . وكلا هذين النوعين

(١) أى الثانى المختص بالإنسان وهو النطق .

لا يفتر إلى الحد المتكلف . قُتبت أن الحد ليس فيه فائدة إلا وهي موجودة في الأسماء والكلام بلا تكلف . فسقطت فائدة خصوصية الحد .

الوجه التاسع

أن العلم بوجود صفات مشتركة ومختصة حق ، لكن التمييز بين تلك الصفات يحمل بعضها ذاتياً تقوم منه حقيقة المحدود ، وبعضها لازماً لحقيقة المحدود : تفرق باطل ، بل جميع الصفات اللازمة للمحدود - طرداً وعكساً - هي جنس واحد . فلافرق بين الفصل والخاصة ، ولا بين الجنس والعرض العام ^(١) . وذلك أن الحقيقة المركبة من تلك الصفات : إما أن يعني بها الخارجة أو الذهنية أو شيء ثالث . فإن عني بها الخارجة : فالنطق والضحك في الإنسان حقيقتان لازمتان يختصان به . وإن عني الحقيقة التي في الذهن : فالذهن يعقل اختصاص هاتين الصفتين به دون غيره .

وإن قيل : بل إحدى الصفتين يتوقف عقل الحقيقة عليها . فلا يعقل الإنسان في الذهن حتى يفهم النطق . وأما الضحك فهو تابع لفهم الإنسان . وهذا معنى قولهم « الذائي ما لا يتصور فهم الحقيقة بدون فهمه ، أو ما تنف الحقيقة في الذهن والخارج عليه »

قيل : إدراك الذهن أمر نسبي إضافي . فإن كون الذهن لا يفهم هذا إلا بعد هذا : أمر يتعلق بنفس إدراك الذهن ، ليس هو شيئاً ثابتاً للموصوف في نفسه . فلا بد أن يكون الفرق بين الذائي والعرضي بوصف ثابت في نفس الأمر ، سواء صل الإدراك له أو لم يحصل ، إن كان أحدهما جزءاً للحقيقة دون الآخر وإلا فلا

(١) مثاله «النطق» أي التعقل فصل لنوع الإنسان ، والضحك أو انتصاب القامة خاصة له وأن لحيوانية جنسه القريب ، وللشيء أو التحرك بالاختيار عرض عام له ولغيره .

الوجه العاشر

أن يقال : كون الذهن لا يعقل هذا إلا بعد هذا : إن كان إشارة إلى أذهان معينة ، وهى التى تصورت هذا : لم [يكن] هذا حجة ، لأنهم هم وضعوها هكذا فيكون التقدير : أن ما قدمناه فى أذهاننا على الحقيقة فهو الذاتى ، وما أخرناه فهو العرضى . ويمود الأمر إلى أنا تحكنا بجعل بعض الصفات ذاتيا وبعضها عرضيا لازما وغير لازم ، وإن كان الأمر كذلك كان هذا الفرقان مجرد تحكم بلا سلطان . ولا يستنكر من هؤلاء أن يجمعوا بين المفرقين ويفرقوا بين المتماثلين . فما أكثر هذا فى مقاييسهم التى ضلوا بها وأضلوا . وهم أول من أفسد دين المسلمين ، وابتدع ما غير به الصابئة مذاهب أهل الإيمان المهتدين .

وإن قالوا : بل جميع أذهان بنى آدم والأذهان الصحيحة لا تدرك الإنسان إلا بعد خطوط نطقه بياها دون ضحكه .

قيل لهم : ليس هذا بصحيح . ولا يكاد يوجد هذا الترتيب إلا فىمن يقلد عنكم هذه الحدود من المقلدين لكم فى الأمور التى جعلتموها ميزان المعقولات ، وإلا فبنو آدم قد لا يخطر لأحدهم أحد الوصفين ، وقد يخطر له هذا دون هذا وبالعكس . ولو خطر له الوصفان وعرف أن الإنسان حيوان ناطق ضاحك : لم يكن بمجرد معرفته هذه الصفات مدركا لحقيقة الإنسان أصلا . وكل هذا أمر محسوس معقول .

فلينالط العاقل نفسه فى ذلك لهيئة التقليد لهؤلاء الذين هم من أكثر الخلق ضلالا مع دعوى التحقيق . فهم فى الأوائل كتكلمة الإسلام فى الأواخر . ولما كان المسلمون خيرا من أهل الكتابين والصابئين^(١) كانوا خيرا منهم وأعلم وأحكم فتدبر فإنه نافع جدا .

(١) التوراة والإنجيل وأهلهم اليهود والنصارى . وأما الصابئون فهم مشركو الروم والهند والفرس عن دين لهم سوى ما تواضعوا بأهوائهم .

ومن هنا يقولون : الحدود الذاتية عِسرَة ، وإدراك الصفات الذاتية صعب ، وغالب ما بأيدي الناس : حدود رسمية . وذلك كله لأنهم وضعوا تفريقاً بين شيتين بمجرد التحكم الذي هم أدخلوه .

ومن المعلوم : أن ما لا حقيقة له في الخارج ولا في العقول ، وإنما هو ابتداع مبتدع وضعه وفرق به بين المتماثلين فيما تماثلا فيه - لاتعقله القلوب الصحيحة^(١) - إذ ذاك من باب معرفة المذاهب الفاسدة التي لا ضابط لها . وأكثر ما نجد هؤلاء الأجناس يعظمونه من معارفهم ويدعون اختصاص فضلائهم به هو : من الباطل الذي لا حقيقة له ، كما نبهنا على هذا فيما تقدم .

الوجه الحادى عشر

قولهم : الحقيقة مركبة من الجنس والفصل ، والجنس هو الجزء المشترك ، والفصل هو الجزء المميز .

يقال لهم : هذا التركيب : إما أن يكون في الخارج أو في الذهن . فإن كان في الخارج فليس في الخارج نوع كلّ يكون محدوداً بهذا الحد إلا الأعيان المحسوسة والأعيان في كل عين صفة يكون نظيرها لسائر الحيوانات كالحس والحركة الإرادية ، وصفة ليس مثلها لسائر الحيوان وهى النطق . وفي كل عين يجتمع هذان الوصفان ، كما يجتمع سائر الصفات والجواهر القائمة لأُمور مركبة من الصفات المجمولة فيها .

وإن أردتم بالحيوانية والناطقية جوهرأ فليس في الإنسان جوهران أحدهما حى ، والآخر ناطق . بل هو جوهر واحد له صفتان . فإن كان الجوهر مركباً

(١) خبر إن ، أى إن ما لا حقيقة له خارجاً ولا ذهنياً وكان محض ابتداع وتحكم فهو بما لا تعقله القلوب الصحيحة لأنه فاسد لا ضابط له .

من عرضين لم يصح . وإن كان من جوهر عام وخاص فليس فيه ذلك . فبطل كون الحقيقة الخارجة مركبة .

وإن جعلوها تارة جوهرًا وتارة صفة : كان ذلك بمنزلة قول النصارى فى الأفانيم^(١) ، وهو من أعظم الأقوال تناقضاً باتفاق العلماء .
وإن قالوا : المركب الحقيقة الذهنية المعقولة .

قيل — أولاً — تلك ليست هى المقصودة بالحدود ، إلا أن تكون مطابقة للخارج . فإن لم يكن هناك تركيب لم يصح أن يكون فى هذه تركيب . وليس فى الذهن إلا تصور الحى الناطق . وهو جوهر واحد له صفتان ، كما قدمنا . فلا تركيب فيه بحال .

واعلم أنه لا نزاع أن صفات الأنواع والأجناس منها ما هو مشترك بينها وبين غيرها . كالجنس والعرض العام ، ومنها ما هو لازم للحقيقة ، ومنها ما هو عارض لها ، وهو ماثبت لها فى وقت دون وقت كالبطيء الزوال وسريعه ، وإنما الشأن فى التفريق بين الذاتى والعرضى اللازم . فهذا هو الذى مداره على تحكم ذهن الحاد . ولا تنازع فى أن بعض الصفات قد يكون أظهر وأشرف . فإن النطق أشرف من الضحك . ولهذا ضرب الله به المثل فى قوله (٢٣: ٥١) إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ولكن الشأن فى جعل هذا ذاتياً تتصور به الحقيقة دون الآخر .

الوجه الثانى عشر

أن هذه الصفات الذاتية قد تعلم ولا يتصور بها كنه المحدود ، كما فى هذا المثال وغيره . فلم أن ذلك ليس بموجب لفهم الحقيقة .

الوجه الثالث عشر

أن الحد إذا كان له جزءان فلا بد لجزءيه من تصور كالحَيوان والناطق، فإن

(١) للسماة عندهم الآب والإبن وروح القدس . ثم يقولون : إله واحد ثلاثة فى واحد هو ثلاثة .

احتجاج كل جزء إلى حد لزم التسلسل أو الدور . فإن كانت الأجزاء متصورة بنفسها بلا حد - وهو تصور الحيوان ، أو الحساس ، أو المتحرك ، بالإرادة ، أو النامي ، أو الجسم - فن للمعلوم : أن هذه أعم . وإذا كانت أعم يكون إدراك الحس لأفرادها أكثر . فإن كان إدراك الحس لأفرادها كافيا في التصور فالحس قد أدرك أفراد النوع . وإن لم يكن كافيا في ذلك لم تكن الأجزاء معروفة فيحتاج المَعْرِف إلى مَعْرِف وأجزاء الحد إلى حد .

الوجه الرابع عشر

أن الحدود لا بد فيها من التميز ، وكلما قلَّت الأفراد كان التميز أيسر ، وكلما كثرت كان أصعب . فضبط العقل الكلي تقبل أفرادها مع ضبط كونه كليا أيسر عليه مما كثرت أفرادها ، وإن كان إدراك الكلي الكثير الأفراد أيسر عليه ، فذاك إذا أدركه مطلقا . لأن المطلق يحصل محصل كل واحد من الأفراد . وإذا كان ذلك كذلك فأقل ما في أجزاء الحدود : أن تكون متميزة تميزا كليا ليعلم كونها صفة للمحدود أو محمولة عليه أم لا . فإذا كان ضبطها كلية أصعب وأتعِب من ضبط أفراد المحدود كان ذلك تعريفا للأسهل معرفة بالأصعب معرفة . وهذا عكس الواجب .

الوجه الخامس عشر

أن الله سبحانه علم آدم الأسماء كلها . وقد ميز كل مسبي باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك ، ويخصه دون ما سواه ، ويبين به ما يرجم معناه في النفس . ومعرفة حدود الأسماء واجبة ، لأنه بها تقوم مصلحة بنى آدم في النطق . الذى جملة الله رجعة لهم لا سيما حدود ما أنزل الله في كتبه من الأسماء كالنحر والربا . فهذه الحدود هي الفاصلة المميز بين ما يدخل في المسبي ويتناوله ذلك الاسم وما دل عليه من الصفات ، وبين ما ليس كذلك ولهذا ذم الله من

١٣٢ - ١٣٣

سمى الأشياء بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان . فإنه أثبت للشيء صفة باطلية كإلهية الأوثان .

فالأسماء المنطقية مسمية . وأما نفس تصور المساني ففطري يحصل بالحس . الباطن والظاهر ، وإدراك الحس وشهوده يبصر الإنسان بباطنه وبظاهره وبسمعه يعلم أسماءها ، وبفؤاده يعقل الصفات المشتركة والخاصة . والله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً ، وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة .

فأما الحدود المتكلفة فليس فيها فائدة لا في العقل ، ولا في الحس ، ولا في السمع إلا ما هو كالأسماء مع التطويل ، أو ما هو كالتمييز كسائر الصفات . ولهذا لما رأوا ذلك جعلوا الحد نوعين : نوعاً بحسب الاسم ، وهو بيان ما يدخل فيه . ونوعاً بحسب الصفة أو الحقيقة أو المسمى . وزعموا كشف الحقيقة وتصويرها والحقيقة المذكورة إن ذكرت بلفظ دخلت في القسم الأول ، وإن لم تذكر بلفظ فلا تدرك بلفظ ولا تحد بمقال إلا كما تقدم . وهذه نكت تنبه على جهل القصود . وليس هذا موضع بسط ذلك .

الوجه السادس عشر

أن في الصفات الذاتية المشتركة والخاصة - كالحوانية والناطقية - إن أرادوا بالاشتراك : أن نفس الصفة الموجودة في الخارج مشتركة . فهذا باطل . إذ لا اشتراك في المعينات التي يمنع تصورهما من وقوع الشراكة فيها . وإن أرادوا بالاشتراك : أن مثل تلك الصفة حاصلة للنوع الآخر .

فيلزم : لا ريب أن بين حيوانية الإنسان وحيوانية الفرس قدراً مشتركاً ، وكذلك بين صوتيهما وتميزهما قدراً مشتركاً . فإن الإنسان له تمييز والفرس تمييز ، ولهذا صوت هو النطق ، ولذلك صوت هو الصهيل ، فقد خص كل صوت باسم يخصه . فإذا كان حقيقة أحد هذين يخالف الآخر ويمتنع بنوعه ؟ فنأيت

جعلتم حيوانية أحدهما بمثابة الحيوانية الآخر في الحد والحقيقة .

وهذا قيل : لأن بين حيوانيتيهما قدراً مشتركاً ومميزاً ، كما أن بين صوتيهما كذلك ؟
وقلت أن الحس والحركة الإرادية إما أن توجد للجسم أو للنفس . فإن الجسم يحس ويتحرك بالإرادة ، والنفس تحس وتتحرك بالإرادة ، وإن كان بين الوصفين من الفرق ما بين الحقيقتين . وكذلك النطق هو للنفس بالتمييز والعرفه ، والكلام النفساني ، وهو للجسم أيضاً بتمييز القلب وعرفته والكلام اللساني . فكل من جسمه ونفسه يوصف بهذين الوصفين . وليست حركة نفسه وإرادتها وعرفتها ونطقها مثل ما للفرس ، وإن كان بينهما قدر مشترك . وكذلك ما يقوم بجسمه من الحس والحركة الإرادية ليس مثل ما للفرس ، وإن كان بينهما قدر مشترك . فإن الذي يلائم جسمه من مطعم ومشرب وملبس ومنكح ومشوم ومرئ ومسموع بحيث يحسه ويتحرك إليه حركة إرادية ليس هو مثل ما للفرس .

فالْحَسُّ والحركة الإرادية هي بالمعنى العام لجميع الحيوان ، وبالمعنى الخاص ليس إلا للإنسان . وكذلك التمييز سواء . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « أحب الأسماء إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن . وأصدق الأسماء : حرث وهمام . وأقبحها : حرب ومرة » رواه مسلم . فالْحَارِثُ هو العامل الكاسب للتحرك . والهمام هو الدائم الهم الذي هو مقدم الإرادة . فكل إنسان حارث فاعل بإرادته ، وكذلك مسبوق بإحساسه .

لحيوانية الإنسان ونطقه ، كل منهما فيه ما يشترك مع الحيوان فيه ، وفيه ما يختص به عن سائر الحيوان ، وكذلك بناء بنيته . فإن نموه واغتناءه وإن كان بينه وبين النبات فيه قدر مشترك ، فليس مثله هو . إذ هذا يغتذى بما يلزم به ويسر نفسه ، وينمو بنمو حسه وحركته وهمه وحرثه . وليس النبات كذلك . وكذلك أصناف النوع وأفراده . فنطق العرب بتمييز قلوبهم وبيان ألسنتهم ١. كل من نطق بغيرهم ، حتى ليكون في بني آدم من هو دون البهائم في النطق والتمييز . ومنهم من لا تدرك نهايته .

وهذا كله يبين أن اشتراك أفراد الصنف ، وأصناف النوع ، وأنواع الجنس والأجناس المسافلة، في مسمى الجنس الأعلى : لا يقتضى أن يكون المعنى المشترك فيها بالسواء كما أنه ليس الحقائق الخارجة شيء مشترك ، ولكن الذهن فهم معنى يوجد في هذا ويوجد نظيره في هذا . وقد تبين أنه ليس نظيراً له على وجه الماثلة ، لكن على وجه المشابهة ، وأن ذلك المعنى المشترك هو في أحدهما على حقيقة تخالف حقيقة ما في الآخر .

ومن هنا يغلط القياسيون الذين يلحظون المعنى المشترك الجسامع دون الفارق المميز .

والعرب من أصناف الناس والمسلمون من أهل الأديان : أعظم الناس إدراكاً للفروق ، وتميزاً للمشتركات . وذلك يوجد في عقولهم ولغاتهم وعلومهم وأحكامهم ولهذا لما ناظر متكلمو الإسلام العرب هؤلاء المتكلمة الصابئة عجم الروم ، وذكروا فضل منطقهم وكلامهم على منطق أولئك وكلامهم : ظهر رجحان كلام الإسلاميين كما فعله القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب الدقائق الذي رد فيه على الفلاسفة كثيراً من مذاهبهم الفاسدة في الأفلاك والنجوم ، والعقول والنفوس ، وواجب الوجود وغير ذلك . وتكلم على منطقهم وتقسيمهم الموجودات ، كتقسيمهم الموجود إلى الجوهر والعرض ، ثم تقسيم الأعراض إلى المقولات التسعة ، وذكر تقسيم متكلمة المسلمين الذي فيه من التمييز والجمع والفرق ما ليس في كلام أولئك . وذلك أن الله علم الإنسان البيان ، كما قال تعالى (٥٥ : ١ - ٣ الرحمن علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال تعالى (٣١ : ٢) وعلم آدم الأسماء كلها) وقال (٥ : ٩٦) علم الإنسان ما لم يعلم) والبيان : بيان القلب واللسان ، كما أن العي والبكم يكونان في القلب واللسان ، كما قال تعالى (١٨ : ٢) صم بكم عي فهم لا يرجعون) وقال (٢٧١ : ٢) صم بكم عي ، فهم لا يسمعون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « هلا سألوا إذ لم يعلموا ؟ إنما شفاء العي السؤال » وفي الأثر « العي عي

القلب لاعى اللسان « أو قال « شر العى عى القلب » وكان ابن مسعود يقول « إنكم فى زمان كثير فقهاؤه ، قليل خطباؤه . وسياىى عليكم زمان قليل فقهاؤه كثير خطباؤه » .

وتبين الأشياء للقلب ضد اشتباهاها عليه ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والجرام بين ، وبينهما أمور مشتبهاة - الحديث » وقد قرىء قوله تعالى (٦ : ٥٥) ولتستبين سبيل الجرمين) بالرفع والنصب ، أى ولتتبين أنت سبيلهم .

فالإنسان يستبين الأشياء . وهم يقولون : قد بان الشىء ، وبينته ، وتبين الشىء وتبينته ، واستبان الشىء . واستتبته - كل هذا يستعمل لازما ومتعديا . ومنه قوله تعالى (٤٩ : ٦) إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) هو هنا متعد . ومنه قوله (٤ : ١٨) بفاحشة مبينة) أى متبينة . فهذا هو لازم . والبيان كالكلام ، يكون مصدر بان الشىء بيانا ، ويكون اسم مصدر لبين كالكلام ، والسلام لسان وبيّن . فيكون البيان بمعنى تبين الشىء . ويكون بمعنى بينت الشىء : أى أوضحت . وهذا هو الغالب عليه . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن من البيان لسحرا » .

والمقصود ببيان الكلام حصول البيان لقلب المستمع ، حتى يتبين له الشىء ويستبين ، كما قال تعالى (٣ : ١٣٨) هذا بيان للناس) الآية . ومع هذا فالذى لا يستبين له كما قال تعالى (٤١ : ٤٤) قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر ، وهو عليهم عمية) وقال (١٦ : ٤٤) وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) وقال (١٤ : ٤) وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) وقال (٢٤ : ٥٤) وما على الرسول إلا البلاغ المبين) وقال (٩ : ١١٥) وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون . وقال (٤ : ١٧٦) يبين الله لكم أن تضلوا) وقال (٦ : ٥٧) قل إى على بينة من ربى) الآية . وقال (٤٧ : ١٤) أفن كان على بينة من ربه) وقال

(٣٤:٢٤) ولقد أنزلنا إليكم آيات مبینات) وقال (٢٤ : ٦١ یبین الله لکم الآيات لعلکم تعقلون)

فأما الأشياء المعلومة التي ليس في زيادة وصفها إلا كثرة كلام وتفيق وتشدق وتكبر والإفصاح بذكر الأشياء التي يستفيع ذكرها : فهذا مما يفهم عنه ، كما جاء في الحديث « إن الله يفيض البليغ من الرجال ، الذي يتخلل بلسانه كما يتخلل الباقرة بلسانها ^(١) » وفي الحديث ^(٢) « الحياء والحي شعثان من الإيمان ، والبذاء والبيان شعثان من النفاق » ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ^(٣) » . وفي حديث سعد ^(٤) لما سمع ابنه أولما وجد ابنه يدعو ، وهو يقول « اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وبهجتها وكذا وكذا ، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا ، قال : يا بني

(١) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وقال الترمذي : حسن غريب.

(٢) رواه الإمام أحمد والترمذي في البر والصلة من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وقال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي غسان محمد بن مطرف . مندرى في الترغيب ، والحاكم في مستدركه .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث عمار بن ياسر (٤) لم يكن لفظ الحديث بدعاء ابن سعد بن أبي وقاص موجوداً بالأصل ، فأتمه الشيخ سليمان الصنيع من سنن أبي داود ومسند أحمد . وقد علق الشيخ محمد بن عبد الرزاق بقوله : روى الإمام أحمد وأبو داود من حديث زياد بن خرقاء عن أبي نعام عن مولى لسعد « أن سعداً سمع ابناً له يدعو ، وهو يقول : اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها واستبرقها ، ونحواً من هذا . وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها . فقال لقد سألت الله خيراً كثيراً . وتعوذت بالله من شر كثير ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيكون قوم يعتدون في الدعاء ، وقرأ هذه الآية (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين) وإن بحسبك أن تقول : اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل » .

إني سمعت رسول الله صلى عليه وسلم ، يقول : سيكون قوم يستدلون في الدعاء ،
فإياك أن تكون منهم ، إنك إن أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير ، وإن
أعذت من النار أعذت منها وما فيها من الشر » .

وعامة الحدود المنطقية هي من هذا الباب : حشو الكلام كثير ، يبينون به
الأشياء ، وهي قبل بيانهم أبين منها بعد بيانهم . فهي مع كثرة ما فيها من توضيح
الزمان وإتمام الفكر واللسان لا توجب إلا العنى والضلال ، وتفتيح باب الراء
والجدال إذ كل منهم يورد على حد الآخر من الأسئلة ما يفسد به ، ويضم سلامة
حده منه وعند التحقيق : تجلهم متكافئين أو متقاربين ، ليس لأحدهم على
الآخر رجحان مبين ، فإما أن يُقبل الجميع أو يرد الجميع ، أو يُقبل من وجه [ويرد
من وجه] .

هذا في الحدود التي تشترك في تمييز الحدود وفصله عما سواه ، وأما متى أدخل
أحدها في الحد ما أخرجه الآخر ، أو بالعكس : فالكلام في هذا علم يستفاد به
حد الاسم ومعرفة عمومته وخصوصه ، مثل الكلام في حد الخمر : هل هي عصير
العنب المشد ، أم هي كل مسكر ؟ وحد الغيبة ونحو ذلك .

وهذا هو الذي يتكلم فيه العلماء ، كما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم « ما الغيبة ؟ »
قال : ذكرك أخاك بما يكره - الحديث « وكذلك قوله : « كل مسكر خمر »
وقول عمر على المنبر « الخمر ما خامر العقل » وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم
لما قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » فقال له رجل :
يا رسول الله ، الرجل يحب أن يكون نعله حسناً وثوبه حسناً ، أفن الكبر ذلك ؟
فقال : لا ، إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس » ومنه
تفسير الكلام وشرحه وبيانه .

فكل من شرح كلام غيره وفسره وبيّن تأويله ، فلا بد له من معرفة حدود
الأسماء التي فيه .

فكل ما كان من حد بالقول فإنما هو حد للاسم بمنزلة الترجمة والبيان .
فتارة يكون لفظاً محضاً إن كان المخاطب يعرف المحدود ، وتارة يحتاج إلى ترجمة
المعنى وبيانه ، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى . وذلك يكون بضرب المثل ، أو
تركيب صفات ، وذلك لا يفيد تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام فليعلم ذلك
وأما ما يذكره من حد الشيء ، أو الحد بحسب الحقيقة ، أو حد الحقائق
فليس فيه من التمييز إلا ذكر بعض الصفات التي للمحدود كما تقدم ، وفيه من
التخليط ما قد نبهنا على بعضه .

[فضل]

وأما مسألة القياس فالكلام عليه في مقامين :
أحدهما : في القياس المطلق الذي جعلوه ميزان العلوم ، وحرروه في المنطق .
والثاني : في جنس الأقيسة التي يستعملونها في العلوم .
أما الأول : فنقول : لا نزاع أن المقدمتين إذا كانتا معدومتين وأثبتنا على
الوجه المعتدل : أنه يفيد العلم بالنتيجة . وقد جاء في صحيح مسلم مرفوعاً : « كل
مسكر خمر ، وكل خمر حرام » لكن هذا لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ،
ليستدل به على منازعه ينافيه ، بل التركيب في هذا كما قال أيضاً في الصحيح :
« كل مسكر خمر وكل خمر حرام » أراد أن يبين لم أن جميع المسكرات داخلة في
مسمى الخمر الذي حرمه الله . فهو بيان لمعنى الخمر ، وهم قد علموا أن الله حرم الخمر
وكانوا يسألونه عن أشربة من عصير العنب ، كما في الصحيحين عن أبي موسى
أنه صلى الله عليه وسلم « سئل عن شراب يصنع من الذرة يسمى المزّر ، وشراب
يصنع من العسل يسمى البتّع . وكان قد أوفى جوامع الكلم ، فقال : كل مسكر
حرام » فأراد أن يبين لم بالكلمة الجامعة . وهي القضية الكلية . أن كل
مسكر خمر . ثم جاء بما كانوا يعلمونه من أن « كل خمر حرام » حتى ثبت تحريم
المسكر في قلوبهم ، كما صرح به في قوله « كل مسكر حرام » ولو اقتصر على قوله

« كل مسكر حرام » لتأوله متأول على أنه أراد القدح الآخر كما تأوله بعضهم^(١) ولهذا قال أحمد : قوله « كل مسكر خر » أبلغ . فإنهم لا يسمون القدح الآخر خراً . ولو قال « كل مسكر خر » فقط لتأوله بعضهم على أنه يشبه الخمر في التحريم فلما زاد « وكل خر حرام » علم أنه أراد دخوله في اسم الخمر التي حرمها الله . .
والغرض هنا : أن صورة القياس المذكورة فطرية لا تحتاج إلى تعلم ، بل هي عند الناس بمنزلة الحساب ، ولكن هؤلاء يطولون العبارات ويغيرونها^(٢)
وكذلك انقسام المقدمة التي تسمى « القضية » - وهي الجملة الخبرية - إلى خاص وعام ، ومنفي ومثبت وبحو ذلك ، وأن القضية الصادقة يصدق عكسها وعكس نقيضها ، ويكذب نقيضها . وأن جملتها تختلف ونحو ذلك .
وكذلك تقسم القياس إلى الحلي للأفرادى ، والاستثنائي للتلازمي والتعاندى وغير ذلك : غالبه - وإن كان صحيحاً - فقيه ماهو باطل . والحق الذي هو فيه : فيه من تطويل الكلام وتكثيره بلا فائدة ، ومن سوء التعبير والعي في البيان ، ومن التبدول عن الصراط المستقيم القريب إلى الطريق المستدير البعيد : ما ليس هذا موضع بيانه .
لحقه النافع فطري لا يحتاج إليه ، وما يحتاج إليه ليس فيه منفعة إلا معرفة اصطلاحهم وطريقهم أو خطتهم .
وهذا شأن كل ذي مقالة من المقالات الباطلة . فإنه لا بد منه في معرفة لفته وضلاله . فاحتيج إليه لبيان ضلاله الذي يعرف به الموقنون حاله . ويستبين لهم ما بين الله من حكمه جزاء وأمر ، وأن هؤلاء داخلون فيما يذم به من تكلف القول الذي لا يفيد ، وكثرة الكلام الذي لا ينفع .
والمقصود هنا : ذكر وجوه

(١) وهم أهل الكوفة الذين لا يحرمون عصير غير العنب إلا بمقدار ما يسكر
(٢) أى يتكلفون ما يحصلونها به غريبة .

الوجه الأول

أن القياس المذكور لا يفيد علما إلا بواسطة قضية كلية موجبة . فلا بد من كلية جامعة ثابتة في كل قياس . وهذا متفق عليه معلوم أيضا . ولهذا قالوا : لا قياس عن سالتين ، ولا عن جزئيتين . وإذا كان كذلك وجب أن تكون العلوم الكلية الكلمات الجامعة هي أصول الأقيسة والأدلة ، وقواعدها التي تبنى عليها وتحتاج إليها .

ثم قالوا : إن مبادئ القياس البرهاني هي العلوم اليقينية التي هي الحسيات الباطنة والظاهرة ، والعقليات والبدهييات والمتواترات والمجربات ، وزاد بعضهم : الحدسيات . وليس في شيء من الحسيات الباطنة والظاهرة قضايا كلية ، إذ الحس الباطن والظاهر لا يدرك إلا أمورا معينة لا تكون إلا إذا كان الخبر أدرك مأخوذا به بالحس ، فهي تتبع للحسيات . وكذلك التجربة إنما تقع على أمور معينة محسوسة . وإنما يحكم العقل على النظائر بالتشبيه ، وهو قياس التمثيل ، والحدسيات عند من يثبتها منهم : من جنس التجريبيات ، لكن الفرق : أن التجربة تتعلق بفعل الجرب كالأطعمة والأشربة والأدوية ، والحدس يتعلق بغير فعل ، كاختلاف أشكال القمر عند اختلاف مقابله للشمس . وهو في الحقيقة تجربة علمية بلا عمل فالمستفاد به أيضا أمور معينة جزئية ، لا تصير عامة إلا بواسطة قياس التمثيل .

وأما البديهييات - وهي العلوم الأولية التي يجعلها الله في النفوس ابتداء بلا واسطة ، مثل الحساب ، وهي كالعالم بأن الواحد نصف الاثنين - فإنها لا تفيد العلم بشيء معين موجود في الخارج ، مثل الحكم على العدد المطلق والمقدار المطلق وكالعالم بأن الأشياء المساوية لشيء واحد هي متساوية في أنفسها . فإنك إذا حكمت على موجود في الخارج لم يكن إلا بواسطة الحس ، مثل العقل . فإن العقل إنما هو عقل ما علمته بالإحساس ، الباطن أو الظاهر بعقل المعاني العامة أو الخاصة .

فأما أن العقل الذي هو عقل الأمور العامة التي أفرادها موجودة في الخارج

يحصل بغير حس فهذا لا يتصور . وإذا رجع الإنسان إلى نفسه وجد ذلك ، وأنه لا يعقل مستغنيا عن الحس الباطن والظاهر لكليات مقدرة في نفسه ، مثل الواحد والاثنين والمستقيم والمنحنى ، والمثلث والمربع ، والواجب والممكن والمتنع ، وبحو ذلك مما يفرضه هو ويقدره . فأما العلم بمطابقة ذلك المقدر الموجود في الخارج والعلم بالحقائق الخارجية فلا بد فيه من الحس الباطن أو الظاهر . فإذا اجتمع الحس والعقل - كاجتماع البصر والعقل - أمكن أن يدرك الحقائق الموجودة المعينة ويعقل حكمها العام الذي يندرج فيه أمثالها [لا] أضدادها ، ويعلم الجمع والفرق . وهذا هو اعتبار العقل وقياسه .

وإذا افرد الإحساس الباطن أو الظاهر أدرك وجود الوجود المعين . وإذا نفرد المعقول المجرد علم الكليات المقدرة فيه التي قد يكون لها وجود في الخارج وقد لا يكون ، ولا يعلم وجود أعيانها وعدم وجود أعيانها إلا بإحساس باطن أو ظاهر .

فإنك إذا قلت : موجود المائة عشر الألف لم تحكم على شيء في الخارج ، بل لم يكن في العالم ما يعد بالمائة والألف لكنت عالما بأن المائة المقدرة في عقلك عشر الألف ، ولكن إذا أحسست بالرجال والدواب والذهب والقضة ، وأحسست بحسك أو بنجر من أحس أن هناك مائة رجل أو درهم ، وهناك ألف ونحو ذلك : حكمت على أحد المعدودين بأنه عشر الآخر . فأما للمعدودات فلا تدرك إلا بالحس . والمعد المجرد يعقل بالقلب ، ويعقل القلب والحس يعلم العدد والمعدود جميعا ، وكذلك المقادير الهندسية هي من هذا الباب .

فالعلوم الأولية البدئية العقلية المحضة ليست إلا في المقدرات الذهنية كالعدد والمقدار ، لا في الأمور الخارجية الموجودة .

فإذا كانت مواد^(١) القياس البرهاني لا يدرك بعامتها إلا أمور معينة ليست

(١) مواد القياس هي التي يأتي تفسيرها بقوله « الحس الباطن الخ » والحس =

كلية ، وهى الحس الباطن والظاهر ، والتواتر والتجربة والحدس ، والذى يدرك
الكليات البديهية الأولية إنما يدرك أمورا مقدرة ذهنية ، لم يكن فى مبادئ
البرهان ومقدماته المذكورة ما يعلم به قضية كلية عامة للأمور الموجودة فى الخارج
والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية . فامتنع حينئذ أن يكون فيما ذكره
من صورة القياس ومادته حصول علم يقينى .

وهذا بين لمن تأمله . وبتحريره وجودة تصوره تفتتح علوم عظيمة ومعارف
وسنين إن شاء الله من أى وجه وقع عليهم اللبس .
فتدبر هذا فإنه من أسرار عظام العلوم التى يظهر لك به ما يحل عن الوصف
من الفرق بين الطريقة القطرية العقلية السمعية الشرعية الايمانية ، وبين الطريقة
القياسية المنطقية الكلامية .

وقد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أن القياس المنطقى لا يفيد إلا بواسطة قضية
وتبين لك أن القضايا التى [هى] عندم مواد البرهان وأصوله ليس فيها قضية كلية
للأمور الموجودة ، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية إلا العقل المجرد الذى يعقل
المقدرات الذهنية وإذا لم يكن فى أصول برهانهم علم بقضية عامة للأمور الموجودة
لم يكن فى ذلك علم .

وليس فيما ذكرناه ما يمكن النزاع فيه إلا القضايا البديهية فإن فيها عموما ،
وقد يظن أن به تعلم الأمور الخارجة ، فيفرض أنها تنفيذ العلوم الكلية . لكن
بقية المبادئ ليس فيها علم كلى .

فكان الواجب أن لا يحمل مقدمة البرهان إلا القضايا العقلية البديهية
الحضة . إذ هى الكلية . وأما بقية القضايا فهى جزئية ، فكيف يصلح أن تجعل

= الباطن هو ماسمونه الوجدانيات ، والحس الظاهر هو المحسات بالبصر والسمع
واللمس والذوق . والتواتر والتجربة معروفان . والحدس كمن رأى القمر تختلف
وجوهه بحسب قربه من الشمس وبعده عنها حدس له : أن نوره مستفاد من الشمس

من مقدمات الرهان ؟ إلا أن يقال : تعلم بها أمور جزئية وبالعقل أمور كلية ، فبمجموعهما يتم الرهان ، كما يعلم بالحس أن مع هذا ألف درهم ومع هذا ألفان ، ويعلم بالعقل أن الاثنين أكثر من الواحد . فيعلم أن مال هذا أكثر .

فيقال : هذا صحيح ، لكن هذا إنما يفيد قضية جزئية معينة . وهو كون مال هذا أكثر من مال هذا . والأمور الجزئية المعينة لا تحتاج في معرفتها إلى قياس بل قد تعلم بلا قياس ، وتعلم بقياس التمثيل ، وتعلم بالقياس عن جزئيتين . فإنك تعلم بالحس أن هذا مثل هذا ، وتعلم أن هذا من نعته كيت وكيت ، فتعلم أن الآخر مثله ، وتعلم أن حكم الشيء حكم مثله . وكذلك قد يعلم أن زيدا أكثر من عمرو وعمرا أكبر من خالد ، وأمثال هذه الأمور المعينة التي تعلم بدون قياس الشمول الذي اشترطوا فيه ما اشترطوا .

فقد تبين أن هذا القياس العقلي المنطقي الذي وضعوه وحدوده لا يعلم بمجرد شيء من العلوم السكلية الثابتة في الخارج . فبطل قولهم « إنه ميزان العلوم السكلية البرهانية » ولكن يعلم به أمور معينة شخصية جزئية ، وتلك تعلم بغيره أجد مما تعلم به . وهذا هو :

الوجه الثاني

فبقول : أما الأمور الموجودة المحققة فتعلم بالحس الباطن والظاهر ، وتعلم بالقياس التمثيلي ، وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم ، بل تكون الحدود الثلاثة فيه - الأصغر والأوسط والأكبر - أعيانا جزئية ، والمقدمات والنتيجة قضايا جزئية ، وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل . فإن من رأى بعينه زيدا في مكان وعمرا في مكان آخر : استغنى عن أن يستدل على ذلك بكون الجسم الواحد لا يكون في مكانين . وكذلك من وزن درهم كل منهما ألف درهم استغنى عن أن يستدل على ألف درهم منها بأنها مساوية للصنجة . وهي شيء واحد ، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ، وأمثال ذلك كثير .

ولهذا يسمى هؤلاء أهلُ كلام ، أى لم يفيدوا علم لم يكن معروفا . وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد . وهو ما ضربه من القياس لايضاح ما علم بالحس . وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر ، ومع من ينكر الحس ، كما سنذكره إن شاء الله .

وكذلك إذا علم الإنسان أن هذا الدينار مثل هذا ، وهذا الدرهم مثل هذا ، وأن هذه الخنطة والشمير مثل هذا ، ثم علم شيئا من صفات أحدهما وأحكامه الطبيعية ، مثل الاغتذاء والانتفاع ، أو العادية مثل القيمة والسعر ، أو الشرعية : مثل الحل والحرمه — علم أن حكم الآخر مثله .

فأقيسه التمثيل تفيد العقيدة بلا ريب أعظم من أقيسه الشمول . ولا يحتاج مع العلم بالتمائل إلى أن يضرب لها قياس شمول ، بل يكون من زيادة الفضول . وبهذا الطريق عرفت القصايا الجزئية بقياس التمثيل .

ومن قال : إن ذلك بواسطة قياس شمول ينمقد في النفس ، وهو أن هذا لو كان اتفاقيا لما كان أكثريا . فقد قال الباطل . فإن الناس العالمين بما جربوه لا يحظر بقلوبهم هذا ، ولكن بمجرد علمهم بالتمائل يبادرون إلى التسوية في الحكم . لأن نفس العلم بالتمائل يوجب ذلك بالبديهة العقلية ، فكما علم بالبديهة العقلية : أن الواحد نصف الاثنين علم بها أن حكم الشيء حكم مثله ، وأن الواحد مثل الواحد ، كما علم أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

فالتمائل والاختلاف في الصفة أو القدر قد يعلم بالإحساس الباطن والظاهر ، والعلم بأن المتلين سواء وأن الأكثر والأكثر أعظم وأرجح يعلم ببديهة العقل . وكذلك القيلس المؤلف من قضايا معينة ، مثل العلم بأن زيدا أخو عمرو ، وعمرو أخو أبي بكر فزيد أخو أبي بكر ، ومثل العلم بأن أبا بكر أفضل من عمر ، وعمر أفضل من عثمان وعلى . فأبو بكر أفضل من عثمان وعلى . وأن للمدينة أفضل من بيت المقدس والمدينة لا يجب أن يحج إليها ، فبيت المقدس لا يحج إليه . وقدر

الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل القبور ولا يشرع استلامه ولا تقبيله ، فقبر فلان وفلان وفلان لا يشرع استلامه ولا تقبيله . وأمثال هذه الأقيسة ملء العالم . وهذا أبلغ في إفادة حكم المعين من ذكر العالم . فدلالة الاسم الخاص على المعين أبلغ من الدلالة عليه بالاسم العام ، وإن كان في العام أمور أخرى ليست في الخاص .

فتبين أن العلوم من الأمور المعينة يعلم بالحس وقياس التمثيل ، والأقيسة المعينة أعظم مما يعلم أعيانها بقياس الشمول . فإذا كان قياس الشمول - الذى حرروه - لا يفيد الأمور الكلية ، كما تقدم ولا يحتاج إليه الأمور المعينة - كما تبين - لم يبق فيه فائدة أصلا ، ولم يحتج إليه في علم كلى ، ولا علم معين ، بل صار كلامهم في القياس الذى حرروه كالإكلام في الحدود . وهذا هذا . فقديره فإنه عظيم القدر .

الوجه الثالث

أن يقال : إذا كان لا بد في القياس من قضية كلية والحس لا يدرك الكليات وإنما تدرك بالعقل ، ولا يجوز أن تكون معلومة بقياس آخر ، لما يلزم من الدور أو التسلسل . فلا بد من قضايا كلية تغفل بلا قياس ، كالبديهيات التى جملوها . فنقول : إذ وجب الاعتراف بأن من العلوم الكلية العقلية ما يبتدىء في النفوس ويبدؤها بلا قياس ، وجب الجزم بأن العلوم الكلية العقلية قد تستغنى عن القياس . وهذا مما اعترفوا به هم وجميع بنى آدم : أن من التصور والتصديق ما هو بديهى لا يحتاج إلى كسب بالحد والقياس ، وإلا لزم الدور أو التسلسل . وإذا كان كذلك فنقول : إذا جاز هذا في علم كلى جاز في آخر ، إذ ليس بين ما يمكن أن يعلم ابتداء من العلوم البديهية . وما لا يجوز أن يعلم فصل بطرد ، بل هذا يختلف باختلاف قوة العقل وصفاته ، وكثرة إدراك الجزئيات التى تعلم .

بواسطة الأمور الكلية . فما من علم من الكليات إلا وعلمه يمكن بدون القياس المنطقي . فلا يجوز الحكم بتوقف شيء من العلوم الكلية عليه . وهذا يقين :

بالوجه الرابع

وهو أن نقول : هب أن صورة القياس المنطقي ومادته تفيد علوماً كلية ، لكن من أين يعلم أن العلم الكلي لا ينال حتى يقول هؤلاء التكلفون القافون ما ليس لهم به علم^(١) هم ومن قلد من أهل الملل وعلمائهم : إن ما ليس بيديهم من التصورات والتصديقات لا يعلم إلا بالحد والقياس ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم . فالقائل لذلك لم يمتحن أحوال نفسه . ولو امتحن أحوال نفسه لوجد له علوماً كلية بدون القياس المنطقي ، وتصورات كثيرة بدون الحد . وإن علم ذلك من نفسه أو بنى جنسه فن أين له أن جميع بنى آدم - مع تفاوت فطرتهم وعلومهم ومواهب الحق لهم - هم بمنزلة ، وأن الله لا يمنح أحداً علماً إلا بقياس منطقي ينعقد في نفسه ، حتى يزعم هؤلاء : أن الأنبياء كانوا كذلك ، بل صعدوا إلى رب العالمين ، وزعموا أن علمه بأمور خلقه إنما هو بواسطة القياس المنطقي . وليس معهم بهذا النفي الذي لم يحيطوا بعلمه من حجة إلا عدم العلم ، فيدعون العلم . وقد تكلموا بهذه القضية الكلية السالبة التي تم ما لا يحصى عدده إلا الله بلا علم لهم بها أصلاً : ويريد هذا بيانا :

الوجه الخامس

وهو أن المبادئ المذكورة التي جعلوها مفيدة لليقين - وهي الحسيات الباطنة والظاهرة ، والبدنيات والتبرييات والحدسيات - لا ريب أنها تفيد اليقين

(١) إشارة إلى قوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً »

الحسنى . فمن أين لهم أن اليقين لا يحصل بغيرها ؟ لا بد من دليل على النفي ، حتى يصح قولهم : لا يحصل اليقين بدونها ؟
فهذا صحيح لكنه ليس هو قول رءوسهم .
ولا ريب أن من له عقل وإيمان يجب أن يخالفهم في تكذيبهم بالحق الخارج عن هذا الطريق .

ومن هذا الموضع صار منافقا وتزندق من نافق منهم . وصار عند عملاء الناس من أهل الليل وغيرهم : أن المنطق مظنة التكذيب بالحق والعناد والزندقة والنفاق حتى حكى لنا بعض الناس : أن شخصاً من الأعاجم جاء ليقراً على بعض شيوخهم منطقاً ، فقرأ منه قطعة ، ثم قال : خواجا^(١) أي باب ترك الصلاة ؟ فضحكوا منه .

وهذا موجود بالاستقراء : أن من حسن الظن بالمنطق وأهله إن لم يكن له مادة من دين وعقل يستفيد بها الحق الذى ينتفع به ، وإلا فسد عقله ودبته . ولهذا يوجد فيهم من الكفر والنفاق والجهل والضلال وفساد الأقوال والأفعال ما هو ظاهر لكل ناظر من الرجال . ولهذا كان أول من خلطه بأصول الفقه ونحوه من العلوم الإسلامية كثير الاضطراب .

فإنه كان كثير من فضلاء المسلمين وعلمائهم يقولون : المنطق كالحساب ونحوه مما لا يعلم به صحة الإسلام ولا فساد ولا ثبوته ولا انتفاؤه .

فهذا كلام من رأى ظاهره وما فيه من الكلام على الأمور المفردة لفظاً ومعنى ، ثم على تأليف المفردات ، وهو القضايا ونقيضها وعكسها المستوى وعكس النقيض ، ثم على تأليفها بالحد والقياس ، وعلى مواد القياس ، وإلا فالتحقيق : أنه مشتمل على أمور فاسدة ، ودعاوى باطلة كثيرة لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها والله أعلم . والحمد لله رب العالمين .

(١) أى أستاذ .

وصلى الله وسلم على عبد الله ورسوله محمد الداعي إلى الهدى والرشاد ، وعلى آله ومن اتبع هداه .

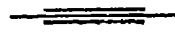
قد تم نسخ هذه الوريقات على يد أفقر الخلوقات إلى من استوى على عرشه فوق سبع سموات . وكتبها بيده « عبد المعطى بن السيد يوسف على » . وذلك عن أصل في ضمن مجموعة خطية لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى مودعة بالمكتبة المحمودية في بلدة المدينة المنورة مهاجر خير البرية ، مسماة تلك المجموعة ببيان المسائل المشككة من الفقه ، تحت رقم ٣٣ من كعب الفقه الحنفي .

وكان الفراغ من نسخها في يوم الإثنين الموافق للثامن والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٨ هـ .

ولم يذكر ناسخ الأصل اسمه في آخر هذه الرسالة ، ولا تاريخ نسخه لها . والذي يظهر من رسائل أخرى في هذه المجموعة يشابه خطها خط هذه الرسالة : أن اسمه عبد الله بن زيد بن إبراهيم بن محمد بن سليمان ، وأن تاريخ النسخ هو في حليود سنة ١١٨٢ هـ .

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وقد كان الفراغ من مقابلة هذه الرسالة على أصلها المذكور في يوم الخميس الموافق للحادى عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٥٨ على يد ناسخها عبد المعطى المذكور - وبيده الأصل - والأستاذ الشيخ محمد بن على آل حركان - وبيده هذه النسخة - وذلك حسب رغبة المستنسخ الوجيه المفضل الشيخ محمد بن حسين نصيف من أعيان السلفيين بمجدة .

والله أعلم وأعز وأكرم . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



وكان الفراغ من طبعتها وتصحيحها حسب الطاقة في مطبعة السنة الحمديّة
في يوم الأربعاء العاشر من شهر ربيع الأول سنة سبعين وثلاثمائة وألف من هجرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وطبعت على النسخة التي استنسخها لنفسه الفضال
خادم علوم السلف ، والساعي في نشرها : الشيخ محمد بن حسين نصيف من
أعيان جدة الحجاز .

وقد تفضل بها للطبع ابتغاء وجه الله والدار الآخرة . فجزاه الله أحسن الجزاء ،
وجعلنا الله وإياه من المهتدين بهدى عبد الله ورسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله
وسلم .

وكتبه فقير الله ومغفّره

محمد بن عبد الله

فهرس

١ مسألة عن مذهب السلف والخلف	١٢ ذم السلف للمتكلمين
١ رضى الله عن الصحابة والتابعين	١٣ لمن بعض الأمراء للأشعرية
٢ مذهب السلف في الصفات والمتشابه	١٤ فتوى لابن عبد السلام عن الغناء وتقبيل القبور وغيرها
٢ الدليل على صحة نسبة مذاهب السلف في الصفات إليهم	١٥ لا يجوز لعن هؤلاء المخالفين لاتفاقهم في بعض الأصول مع أهل الحديث
٣ مذهبهم في الاستواء والنزول وسائر الصفات	١٧ ابن حزم، ما وافق فيه أهل الحديث وما خالفهم فيه
٣ جواب مالك عن الاستواء وكتابه	١٨ كلما ظهر الإسلام وقوى ظهرت السنة وأهلها وبالعكس والأمثلة على ذلك
٣ رأى أبى محمد صاحب أبى حنيفة في الصفات	٢٢ المقابلة بين أهل الحديث وأهل الكلام
٤ لا يلزم التجسيم من السكوت عن التأويل	٢٤ أسعد الناس في الدنيا والآخرة أتباع المرسلين وأشقاهم الفلاسفة والمتكلمين
٧ السلف أعلم وأحكم من الخلف كما أن أهل الحديث أكل الناس عقلاً وأعدلهم قياساً وأصوبهم رأياً	٢٦ عوام أهل الحديث عندهم من المعرفة واليقين والعلم النافع ما ليس عند أئمة المتفلسفة المتكلمين
٨ الحق مع السلف دائماً	٢٨ النظر في الدليل يفيد العلم
٩ إنما نبأ وعظم من علماء نبلاء المسلمين وعظمائهم من اتبع الحديث والسنة	٣٢ خرافة العقل الفعال
١٢ كل من تكلم فيه من العلماء والأمراء	

٣٤ الله سبحانه وتعالى معلم كل علم وواهب	٦٠ ذكر طائفة من المتصوفة الذين اعترفوا
٣٦ العلم غذاء القلوب والأرواح	بضلالهم في آخر أيامهم
٣٨ العلم بديهي ونظري	٦٢ رأى ابن تيمية في تائية ابن الفارض
٣٩ مسائل القياس والاستحسان عند	٦٢ من أصول الايمان أن يثبت العبد
الفقهاء والمتكلمين	في الدنيا والآخرة على كلمة التوحيد
٤٣ الفلاسفة والمكلمين أكثر الناس	٦٣ مثل الكفر والجهل بسيطين ومركبين
افتراقاً واختلافاً	٦٤ أمثلة من الصوفية وضلالاتهم
٤٨ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين	وأكاذيبهم
أصول الدين وفروعه	٦٥ انتساب الباطنية والقرامطة إلى الرفض
٤٩ الاتحادية تلقوا فسادهم عن المتفلسفة	٦٥ رواية صادقة تثبت تبرؤ علي اختصاصه
والمتمكئة	بأسرار وعلوم ليست في القرآن
٥٠ معنى قول الاتحادية أن الله ليس	٦٨ أكاذيب ابن عربي ، وابن سبعين
في جهة ولا له مكان ولا هو في	وأبو نصر الكندي ، وغيرهم من
السماء	الصوفية
٥٠ دعواهم أن ربهم هو نفس	٧٢ كل من ادعى علم شيء من المستقبل
الموجودات هي منشأ ضلالهم	مدعى للنبوذة
٥٠ تشابه مذهب الاتحادية والجهسية	٧٥ عمدة كل زنديق ومنافق إبطال
٥١ تناقض مذهب الاتحادية في وجود	أحاديث رسول الله صلى الله عليه
ر	وسلم والطعن فيها
٥٢ كل ما ادعوه من الأسرار المصونة	٧٨ فضائل ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء
والعلوم الخزونة جهل وضلال	ونقلة علمهم ودينهم
٥٣ جهل أبو حامد الغزالي بالسنة	٨١ المعظمين للفلسفة أبعد الناس عن
٥٧ معنى لفظ التأويل	معرفة الحديث

منافق جاهل	٨٣ الفرق بين دين الرسل وكلام الفلاسفة
١١٨ كلمة الحشوية ومن الذين يقصدون بها	٨٦ أساس الزندقة. الرفض والطعن في الأدلة والأخبار
١٢٣ معنى التوحيد ، والتزيه والتشبيه والتجسم	٩١ قاعدة في السنة والبدعة
١٢٥ نقض كلام من قال : إن جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف	٩٢ مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن والاستدلال على صدق الاسلام من كتبهم
١٢٨ كل مؤيد لمذهب الخلف المتكلمين في الصفات : إنما يرى السلف بالضلال عن التوحيد والتزيه	٩٥ كيف تناظر الصائبة والفلاسفة والمشركين
١٣٠ عامة ما عند السلف من العلم والايمان هو ما استفاداه من نبيهم صلى الله عليه وسلم فالطاعن فيهم طاعن فيه	٩٧ جواز ترجمة القرآن إلى غير اللغة العربية وكيفية ذلك
١٣١ قول الملاحدة : إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسياسة . وأما الأمور العلمية فالفلاسفة أعلم بها منه	٩٩ معنى العقل والنفس والروح وهل هي الملائكة ؟
١٣١ أمثلة من جهل الفلاسفة	١٠١ ما جاء في القرآن والحديث من صفات الملائكة وأصنافهم وأفعالهم
١٣٤ اتهام الباطنية لرسول الله صلى الله عليه وسلم بإخفاء كثير من مسائل الصفات	١ الملائكة عباد الله ، لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعله ، والولد بالوالد
	١١٢ سبب الضلال عند الفلاسفة قديما وحديثا هو الجهل بالديانات
	١١٥ كل من زعم أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور أكثر مما أدركوا فهو

١٦٩ لم يلتفت أحد من علماء الاسلام في الدين أو الفقه أو اللغة أو غيرها إلى هذا المنطق	١٣٥ فصل : في الصفات و بيان الحق في الاثبات والنفي
١٧١ لم يستفد من المنطق ١ - نظرية وعملية - إلا الذين ليس لهم كتاب منزل ولا نبي مرسل	١٤٠ عامة أهل الكلام يعظمون أئمة الانحزاد كما صرح بذلك ابن عربي
١٧٢ جميع ما يأمر به المنطق من العلوم والأخلاق لا تكفي في النجاة من عذاب الله ولا نحصيل نعيم الآخرة	١٤٣ مذهب السلف في الصفات وما نقله شيخ الحرمين في ذلك
١٧٣ تلازم التوحيد والايمان بالرسول واليوم الآخر	١٤٧ أقسام السنة وأقسام العقائد من كلام شيخ الحرمين أيضاً
١٧٧ المنطق لا يأمر بالتوحيد وعبادة الله ، بل يأمر بالشرك وعبادة الكواكب	١٥٢ من آداب المناظر ذكر الحجج للاشتم والتهويل
١٨٠ حال مخالف الرسل من المنوك كما جاء في القرآن مثل حال الفلاسفة ومجادلهم واستكبارهم	١٥٥ فصل : المنطق وفساده واشتماله على دعاوى باطلة
١٨٣ كلام أهل المنطق في الحدود التي تفيد التصورات	١٥٥ حذاق المنطق يعرضون أحياناً عنه
١٨٤ أوجه من ضلال المنطق وبطلانه	١٥٧ تعريف علم المنطق وفساده
١٨٤ الوجه الأول : أن التصور الذي ليس يديهى لا ينال إلا بالحد	١٥٨ أقيسة المناطق الخمسة
	١٦١ قساد تلك الأقيسة التي يبطلون بها الحقائق الدينية الثابتة
	١٦٣ أمر الدين أعلى وأجلى من أن يوزن بموازين المنطق
	١٦٥ قياس التمثيل وقياس الشمول
	١٦٧ علم ما بعد الطبيعة
	١٦٨ لا نجد أحداً من أهل الأرض صار إماماً في علم من العلوم مستعيناً بصناعة المنطق

كان له جزءان فلا بد لجزأيه من تصور	١٨٤ الوجه الثاني : أنه لم يسلم لهم حد
١٩٣ الوجه الرابع عشر : أن الحدود	لشيء من الأشياء
لا بد فيها من التمييز	١٨٥ الوجه الثالث : أن المتكلمين بالحد
١٩٣ الوجه الخامس عشر : أن الله	وطائفة قليلة من بنى آدم
سبحانه قد ميز كل مسمى باسم	١٨٦ الوجه الرابع : أن الله جعل لابن
يدل عليه ويفصله من الجنس المشترك	آدم من الجنس ما يعرف به الأشياء
١٩٤ الوجه السادس عشر : أن في الصفات	١٨٦ الوجه الخامس : أن الحدود
الذاتية والمشاركة	أقوال كلية
١٩٨ الأشياء المعلومة : ليس في زيادة	١٨٧ الوجه السادس : أن الحد من
وصفها إلا تفهيق وتشديق وتكبر	باب الألفاظ
٢٠٠ فصل : في القياس	١٨٧ الوجه السابع : أن الحد يميز بين
٢٠١ الحق في القياس معلوم بالقطرة	المحدود وغيره ولا يفيد تصور الحقيقة
وأكثره باطل من وجوه	١٨٧ الوجه الثامن : الحد الظاهر والباطن
٢٠٢ الوجه الأول : أن القياس لا يفيد	تفيد تصور الحقيقة مطلقاً بغير
علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة	تخصيص أو تعميم
٢٠٥ الوجه الثاني : القياس التي تعلم به	١٨٩ الوجه التاسع : التفريق بين
الأمر الموجودة المحققة	صفات المحدود الواحد باطل
٢٠٧ الوجه الثالث : إذا كان لا بد في	١٩٠ الوجه العاشر : الصفات الذاتية ،
القياس من قضية كلية فلا بد من	والعرضية ، اللازمة وغير اللازمة
قضايا كلية تعقل بلا قياس	تختلف باختلاف الناظر والقول
٢٠٨ الوجه الرابع : إذا سلمنا أن القياس	باطرادها باطل
المنطقي تفيد علوماً كلية ، فمن أين	١٩١ الوجه الحادي عشر : الحقيقة مركبة
لهم أن ما ليس بيديهم لا يعلم إلا	من الجنس والفصل
بالحد والقياس ؟	١٩٢ الوجه الثاني عشر : الصفات الذاتية
٢٠٨ الوجه الخامس : هل المبادئ	قد تعلم ولا يتصور بها كنه الحدود
المذكورة تفيد اليقين ؟	١٩٢ الوجه الثالث عشر : أن الحد إذا

